جامعـــــة باتنـــة 01 ـ الحـــاج لخـــضر

كليـة الحقـوق و العلـوم السياسيـة

قســـم : العلوم السياسية

تفاعلات الملف النووي الإيراني و تداعياتها على المثلـــث الإســـتراتيجي العالمـــي

(الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، روســـيا، الصـين)

أطروحـــة مقدمـــة لنيـــل درجـــة دكتـــوراه العلـــوم فـــي العلوم السياسية

تخـــصص: علاقـــــات دوليـــــة

إعـــداد الطالـــب:
عبد الوهاب لوصيـف

إشـــراف الأستـــاذ:
أ.د/ عبـــد اللّه راقـــدي

أعـــضاء لجنـــة المناقشـــة

الإســـم و اللقـــب	الرتبـــة	الجامعـــة الأصليـــة	الصفـــة
زقـــاغ عـــادل	أستاذ التعليم العالي	جامعـــة باتنـــة ـ 01 ـ	رئيـــسا
راقـــدي عبـــد اللّه	أستاذ التعليم العالي	جامعـــة باتنـــة ـ 01 ـ	مشرفـــا و مقررا
كـــرازدي اسماعيـــل	أستاذ التعليم العالي	جامعـــة باتنـــة ـ 01 ـ	عضـــوا مناقشا
حـــروري ســـهام	أستـــاذ محاضـــر	جامعـــة بسكـــرة	عضـــوا مناقشا
بالـــة عـــمار	أستـــاذ محاضـــر	جامعـــة خنشلـــة	عضـــوا مناقشا
لعجـــال ليلـــى	أستـــاذ محاضـــر	جامعـــة تبســـة	عضـــوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة: 2020 ـ 2021

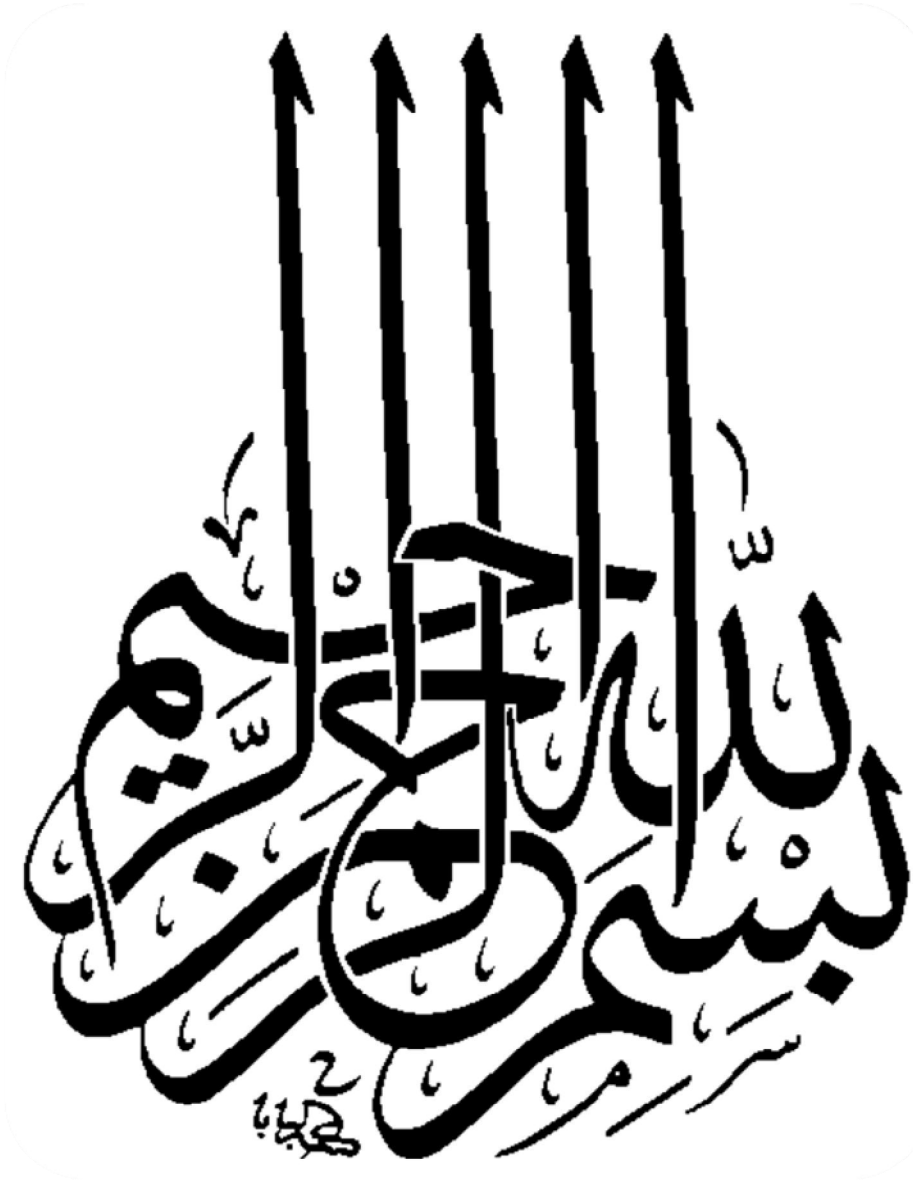

إهـــــــداء

إلى روح جدي السابحة في ثنايا الخلود

إلى الوالدين الكريمين عرفانا على التضحية و العطاء

إلى زوجتي سندي و دعمي

إلى أبنائي الأعزاء:

(إلياس طه، أريج الجنة و محمد أنور)

إلى أخواتي على الدعم و المساندة المعنوية.

إلى إخوتي: حليم، اليامين، معمر، وليد.

شكر و عرفان

إلى الأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور: **عبد الله راقدي** على تقبله مسؤولية الاشراف على هذا البحث و على نصائحه و توجيهاته و تشجيعاته، سائلين المولى جل في علاه أن يجعل ذلك في ميزان حسناته و أن يبارك له في علمه و عمره.

إلى **أعضاء لجنة المناقشة الموقرة** على تقبلها مناقشة هذا العمل سائلا المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

إلى **كافة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة1** على المجهودات المبذولة لتكويننا لفترتي ما قبل و ما بعد التدرج.

و أخص بالذكر: **أ/د. عادل زغاغ، أ.د/ صالح زياني، أ.د/ حسين قادري.**

تحيـــة خاصـــة

إلى الأستاذ الدكتور: عبدالله راقدي على صبره و تحمله لنا طيلة مراحل إعداد هذا البحث.

إلى الأستاذ الدكتور: لزهر وناسي الذي كانت له يد بيضاء على مختلف

مراحل إنجاز هذا البحث.

إلى الدكتور: بالة عمار على الدعم و النصح و التوجيه.

إلى الدكتور: عزيز نوري على ما قدمه لي من دعم و مساندة طيلة إنجاز هذا العمل.

مقـــــدمـــــة

ظل إمتلاك القدرات النووية من الأهداف الإستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بل كان ذلك في زمن ما قبل الثورة منذ عهد الشاه **محمد رضا بهلوي** باعتبار إمتلاك تلك القدرات إحدى وسائل تحقيق الحضارة من جهة، و كذلك تثبيت إيران كقوة إقليمية رائدة في منطقة تعتبر من أهم المناطق الجيوبولتيكية ذات إستقطاب دولي جيواستراتيجي و جيو حضاري، خاصة مع العلاقات الودية التي أقامها الشاه مع الغرب و بالضبط مع الولايات المتحدة الأمريكية، و الدور الذي إضطلع به كشرطي للمنطقة أمام الإتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، حيث أنه لم يكن هناك في تلك الفترة من يعترض على إيران إمتلاك للقدرات النووية، خاصة في ظل وجود الثروة البترولية كممول لهكذا مشروع، و فعلا بدأ الشاه في وضع إستراتيجية وطنية لبناء و إنشاء البنية الأساسية للبرنامج النووي الإيراني، و شجعته في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية و التي أمدته بمفاعل بحثي عام 1967، هذا بالإضافة إلى التعاون مع بعض دول الكتلة الغربية آنذاك مثل: ألمانيا وإسبانيا، لكن الأمر تغير بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، و التي أفضت إلى خلع نظام الشاه الموالي للغرب والتحول بالدولة الايرانية إلى نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الذي يعد أحد أبرز التحولات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، فقد أحيت هذه الثورة مفاهيم تاريخية و معاصرة: كالمستضعفين، قوى الإستكبار، ولاية الفقيه، و الثقافة الإستشهادية...، كما وفقت هذه الثورة على إشكالية التوفيق بين منظومة القيم الدينية الإسلامية و المفاهيم السياسية الغربية كالديموقراطية و الإنتخابات و حقوق الإنسان واقتصاد السوق ...إلخ، بحث إستطاعت النخبة الدينية الجديدة التي قادت الثورة الإيرانية بزعامة **آية الله الخميني**؛ أن تكيف هذه المفاهيم مع التحديات الجديدة بشكل منح النظام الديني الجديد في طهران قدرا من المرونة للتعامل مع تعقيدات العلاقات الدولية بمختلف تناقضاتها، و تعزيزا منها لمكانتها الدولية أعاد النظام الإيراني الجديد النظر في البرنامج النووي الإيراني، لكن الحرب العراقية الإيرانية ساهمت في تعطيله مرة أخرى. و مع نهاية الحرب الباردة و سقوط الإتحاد السوفياتي الذي كان يلعب دورا إحدى القوتين العظيمتين التي أضطلعت بمهمة التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة

الأمريكية لعقود طويلة من الزمن. أدى تفككه و إنهياره مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين: إلى انعكاسات شديدة العمق و التأثير على صعيد النظام الدولي و السياسة العالمية، حيث أفضى ذلك إلى حدثين أساسيين كان **الأول:** هو الإعلان عن نهاية نظام الثنائية القطبية Bipolar System " الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة ، و تمثل **الثاني** في: الإعلان عن نظام عالمي جديد تهيمن عليه قوة دولية وحيدة هي: الولايات المتحدة الأمريكية بحكم خروجها منتصرة من الحرب الباردة، و إعلانها عن حقها في إعادة ترتيب و صياغة أوضاع العالم السياسية، و بحكم ما تمتلكه من تجميع فريد لمقومات القوة الشاملة بأبعادها العسكرية و السياسية و الإقتصادية و الثقافية، لا تمتلكها مجتمعة أية دولة أو مجموعة من الدول الأخرى.

و عليه فقد أصبحت البنية الإستراتيجية العالمية الجديدة و القضايا المطروحة على الساحة الدولية كأسلحة الدمار الشامل و مختلف البرامج النووية بعد نهاية الحرب الباردة مثار جدل كبير بين الأوساط الأكاديمية المهتمة باتجاهات السياسة العالمية و طبيعة التفاعلات الدولية، و قد تأسس هذا الجدل حول إشكالية مركزية تمحورت حولها أهم الدراسات و البحوث الجيوسياسية التي حاولت الإجابة على العديد من التساؤلات المرتبطة بماهية و طبيعة النظام الدولي الذي يمكنه إستخلاف نظام الثنائية القطبية المتهاوي؟ فانتظمت أغلب تلك النقاشات حول نمطين من المقاربات يمكن لها تأطير و تفسير و مقاربة مجمل التفاعلات الدولية تتعلق الأولى: بنمط الأحادية القطبية Uni- polar كهيكل للنظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة خاصة أما الثانية فكانت تدفع باتجاه عالم متعدد الأقطاب: Multi – Polar خاصة بعد ظهور وصعود قوى إقليمية بارزة كالصين، و العودة الروسية إلى المسرح الدولي بمقومات و أدوات أدت إلى تحقيق التأثير الجيواستراتيجي على المستوى الإقليمي و الدولي، خاصة بالنسبة للملفات المرتبطة بالأصعدة الأمنوسياسية كأسلحة الدمار الشامل و الانتشار النووي المتسارع لدى دول مثل: إيران، كوريا ...إلخ.

و نخص بالذكر في هذا المقام البرنامج النووي الإيراني، باعتباره موضوع الدراسة بمختلف تداعياته على مستوى العلاقات المشكلة لما يعرف بقوى أضلاع المثلث الإستراتيجي العالمي المتمثلة في: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة و تحولاتها الأمنية و العسكرية و الاقتصادية.

1 – التعريف بالموضوع:

تحتل الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقعا جيوبوليتيكيا هاما بالنسبة لقارة آسيا و العالم أجمع، الشيء الذي ساعد نخبتها السياسية في تبني دور إقليمي في مختلف الصعد السياسية ، الإقتصادية، الأمنية و العسكرية و الثقافية و الحضارية خاصة و أنها في موقع جغرافي تتقاطع ضمن مجاله الحيوي إستقطابات دولية مختلفة الثقافات والإيديولوجيات و الحضارات إضافة إلى صراع القوى الكبرى على مجالات الإستحواذ و النفوذ و الهيمنة على هذه المنطقة الحيوية الموسومة بالشرق الأوسط و آسيا، حيث يمنح هذا الموقع الجغرافي لإيران أهمية كبيرة خاصة و أنها تمتلك أهم مضيق على المستوى العالمي، و هو مضيق هرمز كما أن إطلالتها على بحر قزوين يعطيها أهمية كبرى كونها دولة عبور إلى مختلف دول العالم ، كما تمتلك إيران إحتياطات نفطية هائلة، كل هذه المعطيات الموضوعية و الإستراتيجية جعلت العقل الإستراتيجي الإيراني يفكر باستراتيجية تدعيم و تعزيز هذه المكانة بتبني إستراتيجية بناء القدرات النووية ؛ لتحقيق التوازن و الردع المطلوب في بيئة جيوبولتيكية شديدة الاستقطاب و التوتر بين قوى الصراع و الهيمنة العالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

فخلال عقد التسعينيات لم يبد المجتمع الدولي الكثير من القلق حيال البرنامج النووي الايراني، بالرغم من الدبلوماسية الأمريكية النشطة. ساد الإعتقاد بتوقف البرنامج عن العمل، أما فيما يخص الجانب الإيراني فإن تعزيز العلاقات مع روسيا يعمل على كسر حالة العزلة الدولية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضها على إيران سيما فيما يتعلق بالجانب العسكري ، ووقعت إيران و روسيا إتفاقين عام 1998، تختص الأولى بالتعاون في مجال

الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية، و الثانية تتعلق ببناء محطة نووية في إيران لتوليد الطاقة الكهربائية، و تؤكد موسكو على رفض العقوبات ضد طهران بسبب البرنامج النووي الإيراني. و هو ما أكده وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** في إبلاغه للبرلمان الأوروبي أن موسكو ما زالت غير مقتنعة بأن العقوبات الدولية ستقنع إيران بالحد من طموحاتها النووية، و من ناحية أخرى أكد **لافروف** رفض بلاده حيازة إيران لبرنامج تسلح نووي أو إمكانيات تخصيب اليورانيوم. أما من جانب الصين فأكدت موقفها الرافض لإقرار العقوبات على إيران، و لكنها تتخذ موقفا وسطا بدعوة إيران لوقف نشاطاتها النووية.

ينطلق الموقف الصيني الداعم لحق إيران في الحصول على برنامج نووي سلمي أيضا من المصالح الإقتصادية التي تربط البلدين ، فقد كانت الصين على مدار الربع قرن الأخير هي المصدر الرئيسي لتكنولوجيا الصناعات الكيميائية و الإلكترونية، كما تحاول الصين من وراء دعم الملف الإيراني تأمين إمدادات النفط التي تصلها من طهران ، و الذي تحتاج إليه بكين بشدة لمواجهة النمو السريع في الإقتصاد الصيني و هو ما ينكشف من توقيع إتفاقيات بين البلدين فيما يخص النفط و الغاز، و ترى الصين أن التوصل إلى تسوية لأزمة البرنامج النووي الإيراني يمكن أن يكون فعالا لإستقرار منطقة الشرق الأوسط و تهدئة أسواق النفط .

و من خلال بحثنا الموسوم بـ: **تفاعلات الملف النووي الإيراني و تداعياته على المثلث الإستراتيجي العالمي (الولايات المتحدة، روسيا، الصين)**؛ فإننا نروم البحث في المضامين و التفاعلات الإستراتيجية و الجيواستراتيجية التي حدثت بين أقطاب المثلث الإستراتيجي من خلال مختلف التفاعلات التي شهدها الملف النووي الإيراني بين التأزم تارة و الإنفراج تارة أخرى، ووفق ما تقتضيه مختلف الأجندات الإستراتيجية لأقطاب المثلث الإستراتيجي القائمة على التنافس من أجل التموقع جيواستراتيجيا خاصة إنتماء إيران إلى منطقة إستقطاب دولي تشهد تنافسا شديدا بين قوى صاعدة مشكلة لمثلثات إقليمية(اسرائيل، السعودية، الامارات)

و (تركيا، إسرائيل ، قطر) تعمل وفق أجندات دولية لقوى كبرى كالولايات المتحدة و روسيا و الصين.

2- أهمية الموضوع:

من خلال التعريف بالموضوع؛ يتضح لنا جليا أنه على قدر كبير من الأهمية العلمية و الأكاديمية، الأمر الذي يجعله جديرا بالدراسة، و التحليل خاصة و أنه إعتلا قمة الأجندات و الأحاديث الإعلامية المحلية و الإقليمية و الدولية، على مدار أكثر من عقدين من الزمن إضافة إلى إفراد العديد من مراكز البحث إلى فرق خاصة من الأكاديميين و المنظرين لدراسة مختلف التفاعلات و تطورات هذا الملف، هذا من جهة و من جهة أخرى إرتباط – الملف الإيراني – بملفات و قضايا معقدة على الساحة الدولية و الشرق أوسطية على وجه الخصوص كالأزمة السورية و اليمنية، و فيما يتصل بهذه الدراسة العلمية تتأتى من زاويتين:

أ- محاولة الإسهام في البحوث و الدراسات التي تهتم بهكذا مواضيع من حيث مواكبتها للأحداث السياسية العالمية خاصة و أنها لا تزال مستمرة في الزمان و المكان .

ب – ترتبط بالمكانة التي أصبحت تتبوأها الدراسات الجيوسياسية في الجامعات العالمية و مراكز البحث و الدراسات، خاصة و أن اتجاه الأحداث الدولية و تفاعلاتها في مجملها الآن أصبحت على صلة بقضايا الصراع و التنافس الجيوسياسي و الجيوستراتيجي في العالم و بناء تكتلات و أحلاف أمنية و عسكرية جديدة تستجيب للتحول في النظام الدولي إلى ما بعد الأحادية القطبية.

3- أسباب إختيار الموضوع:

لا تخرج أسباب إختيارنا لهذا الموضوع عن ثنائية الأسباب الموضوعية و الأسباب الذاتية كما نوضحه كالآتي:

أ – الأسباب الموضوعية :

- هيمنة الدراسات التي تعنى بالتفاعلات الجيواستراتيجية كأهم عامل محرك لديناميات السياسة العالمية و قضايا العلاقات الدولية.

- استكمال البناء التراكمي للبحث العلمي من خلال إستمرار البحث في موضوع برنامج إيران النووي، الذي تأسست نواته البحثية مع مذكرة الماجستير، و محاولة التأسيس للتقليد الأكاديمي منوط بالتخصص البحثي على هذا المستوى و حفز جهود الطلبة و الباحثين إلى طرق مثل هذه الدراسات المتخصصة في مواضع معينة و التخصص فيها.

- تقديم إستبصارات جديدة تساعد باحثي العلاقات الدولية على فهم مختلف السياقات الدولية عبر تحليل و تفكيك مختلف المسائل المرتبطة بالأحداث الدولية.

ب – الأسباب الذاتية :

يمكن حصر المبررات الذاتية التي كانت حافزا لنا في إختيار مثل هذا الموضوع، بداية في الميل الذاتي و الرغبة في طرق و سبر أغوار كل ما يتعلق بالجمهورية الإسلامية الإيرانية لما لهذا النظام من خصوصية فريدة على المستوى الدولي، خاصة و أنه ينطلق في تجسيد نفسه من فكرة دينية تنتمي إلى دين يعرف كثيرا من التشويه على المستوى الدولي و العالمي من خلال وسمه بالإرهاب، خاصة و أن البرنامج النووي الإيراني ليس الوحيد على المستوى الدولي فهناك برنامج كوريا الشمالية و إسرائيل لكنهما لا يحظيان بنفس الإهتمام سواء من

طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و المعسكر الغربي الليبرالي.

و من جهة أخرى محاولة فهم الصراع الجيوحضاري الذي أصبح يدور في جغرافيا العالم الإسلامي باعتباره خط المواجهة مع الغرب وفق كتابات صومائيل هانتغنون و فرانسيس فوكوياما و أطروحات منظري المحافظين الجدد.

4 – إشكالية البحث :

انطلاقا من كون ملف البرنامج النووي الإيراني أصبح مركز التفاعلات الإستراتيجية ذات المستويات الجيواستراتيجية و الجيوبوليتيكية بين القوى الثلاثة: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، في إطار سعيها لتوظيف مختلف تفاعلات و تناقضات الملف النووي الإيراني وفق مخططاتها الإستراتيجية في إطار العملية التنافسية و الصراعية على مختلف مناطق النفوذ و المجالات الحيوية، و ذلك وفق لعبة إستراتيجية ثلاثية بين هذه القوى و الذي يستوجب منا محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

- **كيف أثرت تفاعلات الملف النووي الإيراني على العلاقات الإستراتيجية بين قوى أضلاع المثلث الإستراتيجي العالمي (الولايات المتحدة، روسيا، الصين) ؟.**

نحاول تفكيك هذه الإشكالية من خلال طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نورد منها الآتي:

- لماذا كل هذا الإهتمام الدولي بملف إيران النووي في حين هناك ملفات برامج نووية لا تحظى بنفس القدر من الإهتمام الدولي ؟
- ما موقع إيران في المدرك الإستراتيجي الأمريكي و الروسي و الصيني ؟
- ما موقع بناء قدرة نووية ذاتية في العقل الإستراتيجي الإيراني؟
- ما موقف القوى المشكلة للعلاقة المثلثية العالمية من الإتفاق النووي الإيراني ؟

5 – فرضيات الدراســـة:

للإجابة على الإشكالية السالفة و التساؤلات المنبثقة عنها؛ فإن الدراسة تستوجب إختبار الفرضية التالية:

- إن إستعصاء الوصول إلى حل دبلوماسي تفاوضي للبرنامج النووي الايراني يشي، بتعقد التوصل إلى تسويات ذات طبيعة جيواستراتيجية بين قوى المثلث الجيواستراتيجي المتشكل بعد نهاية الحرب الباردة هذا من جهة. و من جهة أخرى حدة الاستقطاب نحو تحول تفاعلات نظام الأحادية القطبية إلى نظام بديل يرنو على التشكل في واقع العلاقات الدولية.

6 – المقاربة المنهجية:

تنحو المقاربة المنهجية في هذه الدراسة إلى الأخذ بالتكامل المنهجي الذي أصبح تقليدا أكاديميا في مجال الدراسات السياسية بصفة عامة و العلاقات الدولية بصفة خاصة، و نظرا لاشتمال موضوعنا على الجوانب التاريخية، الجغرافية و السياسية، و تعدد مستويات التحليل من وحدات دولية إلى علاقات إقليمية، إلى مستوى دولي فإنه يقتضي منا توظيف المناهج و التقنيات التالية:

أ- المنهج التاريخي: بحيث يمدنا بكشف زمني لتطور الأحداث لهذا الملف المعقد و المتشعب مع إسترجاع زمني للأحداث و الوقائع الماضية كعوامل مساعدة على التحليل و التفسير و الإستشراف.

ب – المنهج المقارن : يستهدف الكشف عن التفاعلات و الإرتباطات السببية لإجراء الدراسة ذات التماثلات و السياقات المشكلة لبنية العلاقة المثلثية بين القوى الكبرى من جهة و إيران من جهة أخرى.

ج – منهج التحليل الجيوسياسي :فرضته طبيعة الموضوع في حد ذاته، حيث تتفاعل السياسة و الجغرافيا وفق توليفة الأجندات الإستراتيجية المتبناة من طرف أقطاب العلاقة المثلثية: أمريكا ، روسيا، الصين، وفق تفاعلات الملف النووي الإيراني.

د – المنهج الوصفي: كونه المنهج الذي لا تستغني عنه الدراسات الإنسانية لصعوبة إخضاعها للتجريب على غرار البحوث الطبيعية.

هـ – تقنية تحليل المضمون: و تتجلى هذه التقنية خصوصا في محاولتنا تحليل خطابات الرسميين المرتبطين مباشرة بكواليس إدارة الملف النووي الإيراني سواء كانوا إرانيين أو مسؤولين أمريكيين و روس و صينيين، إضافة إلى المسؤولين المرتبطين بالمنظمات الدولية كالمنظمة الأممية ووكالة الطاقة الذرية و ذلك من أجل فهم مخرجات الخطابات الرسمية المتعلقة بمختلف تشعبات و تعقيدات ملف إيران النووي.

7 – أدبيـــات الدراســـة :

إستقينا أدبيات هذه الدراسة من المصادر و المراجع حول موضوع الدراسة من كتب و مجلات و دوريات متخصصة مثل : **البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط ، لمؤلفه رياض الراوي و الصادر عن دار وائل للنشر و التوزيع و الخدمات الطباعية بدمشق عام 2006**؛ و كذلك كتاب " **إيران بعد القنبلة، كيف يمكن لإيران المسلحة نوويا أن تتصرف**" ، **لمؤلفه: علي رضا نادر، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية في طبعته الأولى عام 2014**، إضافة إلى كتاب : "**رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف و المخاطر** " **للكاتبين علي فائز و كريم سجاديور، و الصادر عن مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية في طبعته عام 2014.**و كذلك" **القوى العظمى و الإستقرار الإستراتيجي في القرن الواحد و العشرون .رؤى متنافسة للنظام العالمي**

". **من تحرير جرايمي هيرد ، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية في طبعته الأولى عام 2013.** و أيضا المقال المعنون بـ:

Lowell Dittmer. المثلث الإستراتيجي :كعنصر تحليل في نظرية اللعب

The Strategic triangle : Am Elementary Game theoritical Analysis."

و الصادر في مجلة **World Politics**

و كذلك المقال الصادر بمجلة الشؤون الدولية: **journal of international affairs** "

لكاتبه:Mao. Ming. Huei ، بعنوان:

The U,S- china-Russia :Strategic Triangle Relationship- Since the Beginning of the Bush administration.

إضافة إلى دراسة **BoBo Lo**: المعنونة بـ:

La Russie,la Chine et les Etats- Unis :Quel avenir pour ce triangle stratigique ?

الصادرة في فيفري 2010 عن المركز الروسي للدراسات الأمنية NEI

8 – هيكلية الدراسة وتبـريــر خطــة البحث:

إشتملت خطة الدراسة على هيكلية من **أربعة فصول و مقدمة و خاتمة**، و يتفرع عن كل فصل مجموعة من المباحث التي تتفرع بدورها إلى مجموعة من المطالب و ذلك للإحاطة بمختلف الجوانب و الزوايا التي تود هذه الدراسة إثارتها و التطرق إليها .

جاء **الفصل الأول:** بعنوان الأدوات المفاهيمية للدراسة، مشتملا على ثلاث مباحث و مجموعة من المطالب الأساسية لتقدم إطارا تعريفيا و نظريا و مفاهيميا لموضوع الدراسة .

يؤسس هذا الفصل للأرضية المنهجية و المفتاحية للتعمق في زوايا الموضوع المثار في الفصول اللاحقة و تعد الأدوات النظرية و المفاهيمية بمثابة المفاتيح الأساسية للولوج إلى عناصر الموضوع واستقراء المتغيرات البحثية و البناء المنهجي لموضوع الدراسة .

أما **الفصل الثاني** و الموسوم بـــ: المقاربة النووية الإيرانية بين الدين و السياسة فإنه يسعى إلى فحص و دراسة الطبيعة الفريدة و المتميزة للنظام السياسي الإيراني و محاولة فهم واستقصاء النزوع الإيراني إلى إمتلاك التقنية النووية عبر فحص و تحليل مختلف الأدبيات المكونة للمنظومة الفكرية و الإيديولوجية للنخبة السياسية الإيرانية عبر المؤسسات السياسية التي أوجدها نظام ولاية الفقيه و ما تشكله من حالة فريدة على مستوى الأنظمة السياسية عبر العالم ، و التي تركت إنطباعات إقليمية ودولية من هذه المؤسسات فما بالك بالتوجه نحو تعزيز المكانة الإقليمية عن طريق الولوج إلى ميدان التقنية النووية خاصة إذا كانت موجهة نحو التسلح . و جاء **الفصل الثالث** بعنوان: موقع إيران ضمن الأجندات الإستراتيجية لقوى المثلث الإستراتيجي (أمريكا، روسيا، الصين)، في ثلاث مباحث فحصنا من خلال كل مبحث موقع إيران في المدرك الإستراتيجي لقوى المثلث الإستراتيجي العالمي، فبداية العلاقة الصراعية مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط و المجال الإستراتيجي الذي لا يريد أن يتوقف إلى العلاقة الإيرانية الروسية التي تتسم بالإستراتيجية تارة و بالتكتيك تارة أخرى تلفها توليفة من المحاذير الإستراتيجية بين الدولتين وصولا إلى العلاقات الايرانية الصينية في جانبها الاقتصادي و المرتبط أساسا باقتصاد الطاقة من الجانب الصيني، إضافة إلى إحتلال ايران مكانة هامة في الاستراتيجية الصينية الحالية و المعروفة باستراتيجية طريق الحرير الجديد ، و كذلك ما يعرف بمبادرة الحزام في إطار استراتيجية الصعود الصيني نحو الريادة العالمية.

أما **الفصل الرابع** و هو الأخير و المعنون بـــ: التجاذبات الجيوسياسية لأقطاب المثلث الإستراتيجي من خلال تفاعلات الملف النووي الإيراني ، فقد درس وفحص مختلف تجاذبات هذا الملف بداية من المسار التفاوضي الإيراني الأوروبي مرورا بالإتفاق النووي و مجموعة

(5+1) و صولا إلى إنسحاب إدارة ترامب من الإتفاق النووي و كذلك مختلف السيناريوهات المستقبلية بعد الإنسحاب الأمريكي و العودة إلى المربع الأول و ما خلفه من آثار و مواقف دولية و إقليمية متباينة إزاء هذا الملف الذي أصبح مزمنا على قضايا و إشكاليات الساحة الدولية .

9 – صعوبات الدراسة:

لا تخلو أية دراسة علمية أكاديمية من صعوبات و من جملة الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الأطروحة ما يلي:

- صعوبة الإلمام و التحكم بجوانب الموضوع لإتصاله بتطورات قضايا السياسة الإقليمية و العالمية الراهنة و التي لا تزال تفاعلاتها سارية المفعول في الزمان و المكان .

- عدم إتقاننا للغة الفارسية و الصينية فوت على الباحث الإطلاع على مصادر و مراجع متعلقة بالموضوع كانت ستجلي أكثر ما خفي من جوانب هذا الموضوع الديناميكي و المثير للجدل.

الفصـــــــل الأول:
الأدوات المفاهيمية للدراسة

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية(من الجذور العسكرية إلى التخطيط الإستراتيجي).

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية.

المطلب الثاني: البناء الهيكلي للإستراتيجية.

المطلب الثالث: مضامين التفكير الإستراتيجي.

المطلب الرابع: مفهوم التخطيط الإستراتيجي.

المبحث الثاني : المثلث الإستراتيجي العالمي كآلية للتوازن الجيوسياسي العالمي.

المطلب الأول: المثلث الإستراتيجي الكلاسيكي.

المطلب الثاني: المثلث الإستراتيجي الجديد.

المطلب الثالث :الإنتشار النووي في ظل المعادلة النووية العالمية .

المبحث الثالث: المداخل الجيوبوليتيكية المفسرة لتفاعلات العلاقة بين أضلاع المثلث الإستراتيجي العالمي.

المطلب الأول : جيوبوليتيكا سؤال الهيمنة الأمريكية.

المطلب الثاني: العودة الروسية من خلال طروحات الأوراسية الجديدة.

المطلب الثالث: أطروحة الطريق و الحزام كإستراتيجية للصعود الصيني.

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية (من الجذور العسكرية إلى التخطيط الإستراتيجي).

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية (جدلية التعريف).

تعد الإستراتيجية من بين المفاهيم المثيرة للجدل و التي وقف عندها العديد من المفكرين و الباحثين يستكشفون أبعادها و يسلطون الضوء على ماهيتها. بيد أن هلامية وجدلية المفهوم قد أذابت إمكانية الإتفاق عليه بين الباحثين، و من هنا نشأت الحاجة إلى إقامة الرابط الموضوعي بين البنية النظرية الإستراتيجية بعد إستكمال ملامحها و بين البعد الإجرائي الوظيفي لها على قاعدة الإفتراض بإمكانية إستثمار تلك النظرية في تطوير فاعلية الإستراتيجية لخدمة مختلف أغراض الدولة[1] .

لقد إنبثق مفهوم الإستراتيجية تاريخيا من الفكر العسكري بفعل إرتباطه مدة طويلة بالإنتصارات أو الإخفاقات العسكرية البحثية التي تحدث في ساحة المعركة فالإستراتيجي الصيني الشهير (SUN TZU) أشار في ذلك بقوله :" إن الأكثر تميزا من القادة بيننا هم أولئك الأكثر حكمة و الأكثر إستشرافا و رؤية "[2]. و باستمرار التطور الإنساني و تنامي القدرات البشرية و المادية تحققت فائدة مهمة من هذا المفهوم خاصة في المجال السياسي ، ضمن مفهوم الإستراتيجية المباشرة المعتمدة على الفعل العسكري المباشر من خلال ساحة المعركة إلى الإستراتيجية غير المباشرة المعتمدة على كل الوسائل السياسية، الإقتصادية، و الإجتماعية و الفكرية و التكنولوجية و النفسية، فضلا عن الوسائل العسكرية باعتبارها آخر الخيارات التي يتم اللجوء إليها من قبل الدولة لتنفيذ أهدافها الداخلية و الخارجية على الصعيد

---

[1]- لزهر وناسي ، **التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى ، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة ،الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الصين** ،أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة 2014/2013/1، ص22.

[2] – صلاح تيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي** ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية العلوم السياسية ص: 06، على الموقع : http://WWW.ao.academy,org/enlranc. ، دون تاريخ نشر.

الإقليمي و الدولي و قبل التطرق لمختلف التعاريف التي تناولت مفهوم الإستراتيجية لا بد من العودة إلى الأصول الأولى لمفهوم واشتقاقاته اللغوي تاريخيا .

أولا : الأصول اللغوية للمصطلح :

إن مصطلح الإستراتيجية يعد من المصطلحات القديمة المأخوذة من الكلمة الإغريقية و تعني الجيش أو الحشود العسكرية ، و من تلك الكلمة إشتقت اليونانية القديمة- Strato- 17، و تعني فن إدارة و قيادة الحرب .Strategos مصطلح يعود أصل الكلمة إلى التعبير العسكري ، و لكنها الآن تستخدم بكثرة في سياقات مختلفة مثل : الإستراتيجيات السياسية ، الإقتصادية ، التسويق...إلخ[1].

و إذا عدنا إلى التحليل الكلاسيكي للمصطلحات نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوربية أو اللغات الإغريقية / اللاتينية ، ففي الألمانية نجد : فهو مصطلح Stratos agein و عندما نقول Strategic, و في الروسية Strategie, الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين و يعني : " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام " ، و يوصل و هذا يعني " الجنرال"Stalegos) نحصل على (agein وStratos) (طرفي المصطلح و التي تجمع Strategiekos" يعني قاد أو أمر ، أما الصفة منها Stratego و فعل " فهي تعني وظائف و أعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة ، و تعني Strategika الصفات التي يمتلكها الجنرال ، فالإستراتيجية إذا هي فن القيادة للجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة[2].هناك أطروحة أخرى حول أصل الإشتقاق في جذوره الأولى، عندما نقول) فهذا لا يعني الجيش أو الجيوش بشكل عام ، بل يعني الجيش الذي يعسكر Stratoy) في منطقة ما ، و يكون في حالة حرب. الإستراتيجية في الواقع لا تحدد في حالة

[1] – المرجع السابق ، ص 09.

[2]- المرجع نفسه، ص10.

صراع تعني الأرض(gia) تتعلق بكلمة أخرى و هي أكثر قوة في المعنى: Stratos واحدة ، فكلمة فهي تعني الدفع إلى الأمام، هذه الفرضية هي الأكثر واقعية عند الكثير من (agein)أما مفكري العلوم الإستراتيجية، لأن هذه الفرضية في التحليل يشير إلى أن الإستراتيجية ليست شيئا ساكنا بل هي مرتبطة بالحركة[1] .

ثانيا : التعاريف المختلفة لمصطلح الإستراتيجية .

مع التطور الذي طرأ على مفهوم الإستراتيجية الشيء الذي أدى إلى ظهور مجموعة من التعاريف ذات التوجهات العسكرية و الإيديولوجية المختلفة نورد منها ما يلي :

في كتابه المعنون: بـ: في الحرب عرفها المفكر الألماني كارل فون كلاوزفتز carl von clausewitz بأنها " إستخدام الإشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب " . واستخدم هذا المصطلح لوصف الطريقة المثلى لخوض الحروب بواسطة الربط بين نتائج العمليات العسكرية في الزمان و المكان بحيث تتمكن القوة المحاربة من تحقيق حالة متفوقة لا تتيح القوة المعادية اللجوء إلى وسائل تمكنها من تغيير سير القتال، و عند ذلك يصبح من الممكن إرغام القوة المعادية على التكيف مع الأهداف المتوخاة من الحرب .

أما الفرنسي ليزيه فقد ذهب في تعريفه للإستراتيجية إلى " كونها فن إعداد خطة حرب و توجيه الجيش في المناطق الحاسمة ، و التعرف على النقاط التي يجب تحشيد أكبر عدد من القطاعات فيها لضمان النجاح في المعركة "[2].

---

[1] – نفس المرجع السابق .

[2] – لمى مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاسها على المنطقة العربية** ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2009) ص42.

الذي عرفهاHelmuth von Moltke بأنها: "إجراء الملائمة العملية للوسائط الموضوعية تحت تصرف القائد إلى الحد المطلوب[1]". و جاء بعده مولتكه فأوجد الصلة التكتيكية بين الوسائل و الغايات ، و أخرج الإستراتيجية من مجالها الحربي ليضعها في خدمة القيادة السياسية ، و بذلك أطلق بعدا آخر للإستراتيجية يجعلها توظف وسائلا حربية لخدمة أغراض واسعة .

من جهة أخرى يقول الزعيم الصيني **ماوتسي تونغ** : إن مهمة الإستراتيجية هي " دراسة القوانين الموجهة للحرب و التي تتحكم في وضع الحرب الكلي ". و هنا أيضا لا يغرب على فكرنا أن **ماوتسي تونغ** من منظري حرب التحرير الشعبية و من هنا يجب الإدراك أن القوانين الموجهة للحرب هي قوانين حرب التحرير الشعبية[(2)] .

في كتابه الاستراتيجية و تاريخها في العالم، بأنها فن توزيع Liddell Hart أما ليدل هارت واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة "، فالاستراتيجية حسب اعتقاده لا تعتمد على حركات الجيوش فحسب ، و إنما تعتمد أيضا على نتائج هذه الحركات، و في هذا الصدد يعتقد المفكر كاظم هاشم نعمه أن هذا التعريف يعني ساحة أوسع و فرصة أكبر لوضع مسافة واضحة، و إزالة اللبس بين الهدف بمعناه العسكري و الهدف بمعناه السياسي فالهدف العسكري الذي يقترن بالنصر و كسر شوكة العدو في ميدان الحرب ، ليس بالضرورة أن يقود إلى الغاية الكبرى بمعناها السياسي، فالأوضاع الدولية و الإقليمية قد تحول دون ذلك، و بالتالي من اللازم التأكد من أن غاية السياسة ، إذا اختارت الحرب وسيلة لها، أن تكون واضحة كل الوضوح و إلا فإن الحرب ستكون ذات هدف لا يتطابق مع هدف السياسة[(3)] و قد تحدث المارشال البريطاني **مونتغومري** في إحدى المرات قائلا: " إنني أعتبر الروح

---

(1) – خليل حسين ، **الإستراتيجيا** ، (بيروت ، منشورات الخليج الحقوقية ، 2013)، ط1 ، ص 31.

(2) – لمى مضر الأمارة ، مرجع سابق ، ص 45.

(3) – المرجع نفسه ، ص 46.

المعنوية أعظم عامل ، بل هي العامل الوحيد في الحرب . و لا يمكن تحقيق أي نجاح بدون المعنويات العالية مهما كانت المخططات الإستراتيجية و التكتيكات الموضوعة صالحة"[1].

و يعرفها الجنرالBufer بأنها :" فن تعبئة و توجيه موارد الأمة أو مجموعة من الأمم بما فيها القوات المسلحة لدعم و حماية مصالحها من أعدائها الفعليين و المحتملين، أما الجنرال **أندريه بوفر** فيعرفها على أنها :" فن حوار الإرادات تستخدم القوة كل خلافاتها[2]".

يقدم **منتزبرغ** 1998 محاولة أخرى و مقاربة لتعريف الإستراتيجية بطريقة مختلفة ، فهو يرى أن تعريفات الإستراتيجية المختلفة عند دراستها سنجد أنها تحتوي على كلمات محورية أساسية و هو يجمعها في خمس كلمات باللغة الإنجليزية تبدأ بحرفP [3].

الشكل رقم (1) : نموذج منتزبرغ الخماسي لتعريف الإستراتيجية .

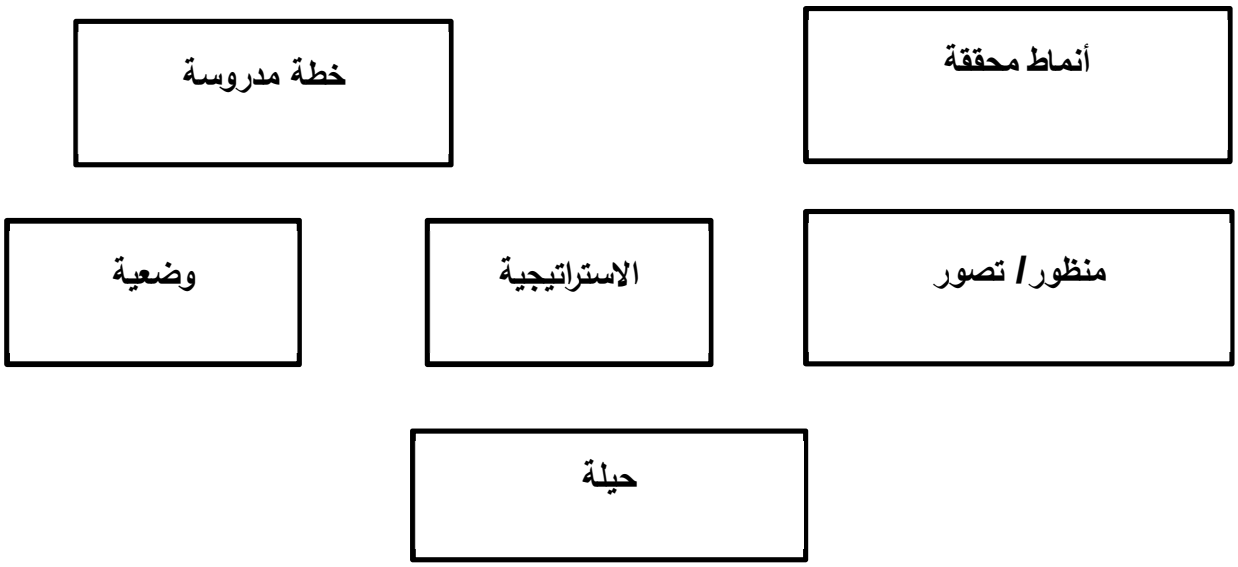

المصدر: جاسم سلطان، التفكير الإستراتيجي و الخروج من المأزق الراهن، عن منشورات مؤسسة أم القرى للترجمة و التوزيع ، 2010.

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 47.

[2] – لزهر وناسي ، مرجع سابق ، ص24.

[3] – جاسم سلطان: **التفكير الإستراتيجي و الخروج من المأزق الراهن**،(المنصورة ، مؤسسة أم القرى للترجمة و التوزيع ، 2010)ط2 ص35 .

و يفصلها كالآتي :

- هي خطة :plan بمعنى اتجاه أو دليل أو مسار مستقبلي للعمل.

- هي نمط pattern: بمعنى آثار تدل على الخطة (بالنظر للماضي و الحاضر).

-هي موقع:position بمعنى تعيين منتج معين في سوق معين.

-هي تصور:perspective بمعنى رؤية طبيعة عمل.

-هي جملة ploy: بمعنى حركة معينة تخل بتوازن الخصم (بالنظر إلى الصراع).

بشكل عام فالإستراتيجية هي فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولة حيث تنسق الخطط العسكرية مع الخطط الإقتصادية و الإعلامية و السياسية، و توصف بأنها الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة، و الإستراتيجية من الناحية السياسية هي تحديد الأهداف، و تحديد القوة الضاربة، و تحديد الإتجاه الرئيسي للحركة .

المطلب الثاني: البناء الهيكلي للإستراتيجية.

يقصد بالبناء الهيكلي للإستراتيجية مختلف الخصائص و المبادئ و المحددات التي تأخذها الهيئات و الدوائر المسؤولة عن تصميم و رسم و تنفيذ الإستراتيجيات .لهذا نجد ذلك التباين و الإختلاف في الإستراتيجيات تبعا لعدة أطر تتحكم في إعداد و رسم الإستراتيجية نوردها كالآتي :

أولا : خصائص الإستراتيجية :

لقد تميزت الإستراتيجية بأنها شاملة و محددة أو مرحلية و من حيث طريقة الوصول إلى الهدف و نكتفي بإيجاز أهم هذه الخصائص بشكل عام كما يلي[1]:

1 – **الشمول:** عليها أن تراعي النظرة الشاملة للموقف، ثم تضع ما يناسبه من أهداف و مقومات ووسائل.

2 – **التكامل:** تتكامل كل جزيئات الموقف و الأجهزة القائمة مع بعضها البعض في تجانس نوعي نحو نفس الهدف.

3 – **المرونة:** تجنب و تلاقي الجمود .

4 – **الكفاءة:** الإستخدام الأمثل للإمكانيات و الكفاءات .

5 – **التطور:** يجب تطوير الإستراتيجية بتطور و تغير الظروف.

ثانيا: مبـــادئ الإستراتيجيـــة .

باعتبار تأثر الإستراتيجية بعوامل الزمان و المكان و بذهنية و تكوين المفكرين و ظروف العصر و تقنيته و غير ذلك من العوامل فإن المبادئ الأساسية للإستراتيجية تكون حسب المفكرين و نورد فيما يلي مجموعة من المبادئ على اختلاف المفكرين:

1 – طلامزفتز talamas vetes: و حدد بثلاث مبادئ على الشكل التالي:

- تجميع القوى .

- عمل القوى ضد القوى .

[1] – خليل حسين ، مرجع سابق ، ص 26.

- الحل الحاسم عن طريق المعركة في الحقل الرئيسي.

2- ليدل هارت Liddell Hart:قدم بدوره ثمانية مبادئ رئيسية على النحو التالي[1]:

- مقابلة الهدف مع الإمكانيات .

- متابعة الجهد و عدم إضاعة الهدف .

- إختيار الخط الأقل توقعا.

- إستثمار خط المقاومة الأضعف .

- إختيار خط عمليات يؤدي إلى أهداف متساوية .

- المرونة في المخطط و التشكيل بحيث يتلاءمان مع الظروف .

- عدم الزج بكافة الإمكانيات إذا كان العدو محترسا .

- عدم تسديد الهجوم على نفس الخط أو بنفس الطريقة .

3 – ماوتسي تونغ Mao Tse Tung: فقد حدد للإستراتيجية ستة مبادئ نوردها كالآتي[2]:

- الإنسحاب أمام تقدم العدو إنسحابات متجهة نحو المركز .

- التقدم أمام العدو المتراجع.

- إستراتيجية واحد ضد خمسة .

- التموين من تموينات العدو .

---

[1] – ألبير رحمة، **علم الإستراتيجية** ، بدون تاريخ نشر ، ص 14.

[2]- المرجع نفسه، ص 15.

- تخطيط خمسة ضد واحد.

- تلاحم تام بين الجيش و الشعب.

4 – لينين و شالين: وضع مبدأين رئيسيين كمايلي:

- تلاحم معنوي بين الجيش و الشعب في حرب شاملة.

- ضرورة القيام بإعدادات نفسية قبل البدء بالعمل العنيف .

5 – المدرسة الأمريكية: فقد إستوصوا من ظروفهم في ظل أوضاع التوازن النووي في العالم مبدأين هما :

- ردع متدرج .

- ردع مرن .

6 – المدرسة الفرنسية: مبدأين هما:

- الإقتصاد و القوة .

- حرية العمل.

ثالثا : مستويات الإستراتيجية :

بالنسبة للمستويات الإستراتيجية فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية للإستراتيجية.

1 – **المستوى الإستراتيجي**: **Le niveau Strategigue** أو المستوى السياسي العسكري

Politico- militaire وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية و العسكرية و الدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين L'incertitude في وجهة التحولات الجيوسياسية و الجيواستراتيجية لوحداتها الدولية ، فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى على القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية و القدرة على تحديد المصالح الوطنية و تحقيقها .

2 –**المستوى التكتيكي Le niveau Tactique:** تتحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الإتصالات بين القيادة العليا العسكرية Le haut commandement و القيادة العسكرية على جبهات القتال و هو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة[1] .

3 – **المستوى العملي Le niveau opérationnel** : و فيه يتم تحديد المتغيرات المكانية و الزمانية بدقة ، و تحديد حجم الإمكانيات و الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي [2].

رابعا: و سائـــل الإستراتيجيـــة:

لا يمكن الحديث عن الإستراتيجية الفعالة و الناجحة مهما كانت درجة تماسكها المعرفي وواقعية طرحها النظري و مثالية تصورها الفكري إذا لم تستندها الوسائل و الإمكانيات اللازمة لنقلها من الأفكار المجردة إلى التطبيقات العملية فكلما توفرت الوسائل المادية و المعنوية و إمكانيات القوة المتعددة و الشاملة ، كلما ساعد ذلك على تحقيق التفوق الإستراتيجي و إدارة المواجهة الإستراتيجية باقتدار على الإستراتيجيات المعاكسة و بصفة عامة فإن وسائل الإستراتيجية صنفت إلى نوعين رئيسيين هما :

[1] – لزهر و ناسي ، مرجع سابق ، ص 37.

[2] –المرجع نفسه .

1 – **الوسائل المادية:** فيقصد بها جميع الوسائل الإقتصادية من موارد طبيعية و حجم الإنتاج و الحالة المالية و التجارية و الوسائل العسكرية (نوع عتاد الجيش و حجم التسلح تعداد الجيش) ، كل هذه الوسائل مجتمعة إذا ما توفرت بشكل كبير فإنها تمنح للدولة حرية المناورة و قوة دعم هائلة و دافعية للإنجاز الأهداف السياسية و القومية و تحقيقها و الدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها.

2 – **الوسائل المعنوية:** تنطوي على مجموعة من الأفكار الإيديولوجية و الحضارية و درجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل جنبا إلى جنب مع الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة تشكل عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي، و تحقيق تماسكها الداخلي و تنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها الوطنية و حماية مصالحها الوطنية ، فقوام الإستراتيجية الشاملة أو الكبرى هو إهتمامها المزاوجة بين وسائل الإستراتيجية المادية و المعنوية بشكل متوازن مراعاة لظروف التفاعلات الخارجية .

المطلب الثالث: مضامين التفكير الإستراتيجي .

ليس ثمة إتفاق بين باحثي و منظري الدراسات السياسية و الإستراتيجية على تعريف موحد لعملية التفكير الإستراتيجي ، ذلك أن عملية التفكير الإستراتيجي مرتبطة بالإنسان الذي يتواجد في بيئة تتسم بالتفكير المستمر ، و بتطور قدراته و ثقافاته و أساليب قيادته ، و مرتبط أيضا بالدولة و صراعها من أجل البقاء في منظومة دولية باتت لا تعترف إلا بالقوة و هو يتفاعل مع التغيرات في كل يوم و التي تمس مختلف جوانب حياته السياسية و الإقتصادية و المعرفية و التكنولوجية و العسكرية و نورد فيما يلي مجموعة من التعاريف الخاصة بالتفكير الإستراتيجي[1]

[1] – حسين خليل ، مرجع سابق ، ص 27.

1 – يعرف (كرايج لوهيل) التفكير الإستراتيجي على أنه " عملية تقنية للتفكير بشأن حل مشكلات معقدة أو تحقيق غرض منظومي ، أو التوصل إلى حلول جديدة في المجالات التي تتطلب الجدية في مسائل أساسية للدولة كالسياسة الخارجية و الأمن القومي ".

2 – يعرف بعض المنظرين عملية التفكير الإستراتيجي بأنها مسار فكري محدد ، أو قناة فكرية تبث و تستقبل صورا و أفكارا تتناسب مع الهدف المنشود ، حيث تعمل على تصفية المعلومات الوافدة إلى الذهن ، بحيث يتركز التفكير في كيفية الوصول إلى ذلك الهدف .

3 – يعرف "**حامد ربيع**" [1] التفكير الإستراتيجي على أنه تصور المستقبل إنطلاقا من الحاضر و الماضي على أنه إمتداد لهما ، و بناء خطة للتعامل مع المستقبل .

من خلال التعاريف السالفة الذكر يتضح لنا جليا أن التفكير الإستراتيجي يعرف على أنه:

" مجموعة من عمليات ذهنية تتفاعل مع الخارطة الإدراكية للمفكر الإستراتيجي بمحفزات داخلية كالتفكير أو التذكير، أو محفزات خارجية كاستشعار الحاجة إلى التنظيم، من أجل إستنباط حلول لمشاكل آنية أو مستقبلية أو من أجل رسم مسارات الدولة ، بعد فهم بيئتها و تقييم قدراتها و من ثم وضع أهداف الإستراتيجية العليا .

و عليه فإن التفكير الإستراتيجي يجمع بين ثلاثة أنماط رئيسية من التفكير تتفاعل مع بعضها البعض فالنمط الأول التفكير التحليلي Anatiycal Thinking الذي يقوم على تفكيك الواقع و تحليله ، و النمط الثاني التفكير النقدي Critical Thinking الذي يقوم على نقد الواقع ، بينما النمط الثالث هو التفكير الإبداعي Creative Thinking الذي يقوم على إعادة تركيب

[1] – عبد القادر محمد فهمي ، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، (عمان ، دار مجدلاوي ، 2006) ص 28.

الواقع لبناء نماذج المستقبل، وفق عملية عقلية يقوم عليه العقل الإستراتيجي وفق أنواع التفكير العقلي التالية [1].

1 – **التفكير التتابعي:Serial Thinking** و يقصد به التفكير المنطقي أي أننا نستخدم المقدمات لتقودنا للنتائج في كثير من عملنا الفكري و تسلسل الأحداث بشكل حلقات كل منها يقود لآخر ، و هذا نمط التفكير المنطقي المنظم .

2 – **التفكير المتزامن**: **Associated Thinking** و هو نمط التفكير الذي يربط الأشياء ببعضها ، فحين تعالج أمرا ما أو قضية ما نستحضر من غير عناء أمورا كثيرة مرتبطة بها نراها و نسمعها ، بل و نعيشها في لحظتها .

3 – **التفكير الإبداعي**: **quantum Thinking** و هو النوع من التفكير الذي تتحدى به الأفكار المتوارثة و المستقرة، و تتأمل فيه المسلمات، و هو يشمل التفكير الناقد و التفكير الإبداعي، حيث نطرح تساؤلات و نقوم أوضاعا ، و هو جزء يغلب عليه المنهجية و القابلية للتقنين على مستوى معين ، و الأسئلة التقليدية في مرحلة التحليل يمكن التنبؤ بها و تنظيمها و ذلك مستوى، و لكن الأسئلة العميقة و التي هي وليدة رؤية الصورة بشكل مختلف لا تتم إلا بتوافر العقل الناقد الذي يغوص لأبعد من السطح – و سنتطرق فيما يأتي إلى مراحل عملية التفكير الإستراتيجي .

- مراحل عملية التفكير الإستراتيجي : تنقسم إلى ثلاث مراحل كما يلي[2] :

- المرحلة الأولى: و تتمثل في جمع المعلومات الكاملة المشكلة المراد التفكير بحلول لها ، و تتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية :

---

[1] – جابر سلطان ، مرجع سابق ، ص ص 109، 110.

[2] – خليل حسين ، مرجع سابق ص 43.

1 – التفكير التحليلي بالتغيرات السياسية، الإقتصادية، العسكرية، الإجتماعية، الأمنية و التكنولوجية .

2 – تدقيق المعلومات التي تم تجميعها لمنع التضارب و التناقض فيما بينهما، و لغرض ربط المعلومات المتنافسة مع بعضها لاستنباط الحقائق .

3- التفكير بصورة عكسية بما تم جمعه من حقائق و معلومات للتأكد من كفاءة العلاقة بين الأسباب و النتائج للفرضيات التي تم إستنباطها.

- المرحلة الثانية : و تتمثل في صياغة الأفكار و تحديد المسارات و بيان مزايا و عيوب كل مسار على حدى من خلال الخطوات التالية:

1 – وضع التوقعات المستقبلية لكل مسار، من حيث طبيعة ذلك المسار و تكاليف مردوداته.

2 – تحديد المسار المناسب من بين عدة مسارات، بما يتناسب و ظروف الدولة و قدراته.

3 – محاولة غلق الثغرات التي يمكن أن تظهر بهذا المسار أو ذاك من خلال إجراءات يمكن تطويعها لتحقيق ذلك.

- المرحلة الثالثة: و تتمثل في فعالية التخطيط حيث تتضمن هذه المرحلة التفكير الإبتكاري الذي يقيم الخيارات على أسس علمية و أخلاقية من خلال الخطوات التالية :

1 – صنع العديد من الخيارات .

2 – تدقيق هذه الخيارات مع الحدس الإستراتيجي للمفكر.

3 – إتخاذ القرار حول آلية تنفيذ كل خيار.

- أسس التفكير الإستراتيجي :

يبنى التفكير الإستراتيجي على مجموعة من الأسس تمثل القاعدة الأساسية التي يستند إليها و هي: الرؤية العالمية النظامية ، النظرة بعمق في هيكل الواقع مع التركيز نحو الهدف و التفكير في الزمن على النحو التالي[1] :

1 – الرؤية العالمية النظامية:

يقوم التفكير الإستراتيجي على رؤية عالمية نظامية، و يعني بها رؤية العالم كنظام باعتباره كلا مترابطا و ليس كأجزاء متفرقة، و هي الرؤية الكلية التي تعمل في إطارها الرؤى الجزئية ، أي الأنساق المعرفية التي تنبثق عن مجموعة العوامل التي تشكل فكر الإنسان، من خبرات وقيم و إيديولوجيا و عوامل إجتماعية ...إلخ، وفقا لهذه الدلالات فإنه على المفكر الإستراتيجي تحقيق أمرين: فهم الأحداث الغير واضحة و رؤية الأحداث عند بدايتها و التعرف على العوامل الجديدة و هي في طور التشكل ، و بالتالي زيادة قدرة التأثير على المستقبل، من خلال التعرف على الواقع و رؤية عوامل التغير و التعامل معها في مراحلها المبكرة، و من أجل تبني الرؤية العالمية النظامية في ظل التغيرات التي طرأت على العالم في السنوات الأخيرة يعتقد كيتان باتل أنه بات من الضروري مجموعة من المفاهيم الجديدة التي تساعد و تواكب هذه الرؤية .

2 – النظرة بعمق إلى هيكل الواقع:

يشير "**إرين ساندرز**" إلى أن العالم مكون من نظم ديناميكية عبر خطة، و هذه الأنظمة و إن كانت تبدو في حالة فوضى إلا أن هناك نظاما يحكمها و الذي يجب فهمه للتحكم في الواقع و تغييره وفق البيئة الأمنية و الإستراتيجية للمفكر الإستراتيجي .

[1] – عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص 27.

3 – التركيز نحو الهدف و الدفع باتجاهه:

يجب أن ينطلق التفكير الإستراتيجي نحو غاية أساسية، أي يقوم على تحقيق هدف إستراتيجي، فالهدف الإستراتيجي يسمح للمفكرين بتوجيه جهدهم و تركيزهم، و يعطي الهدف الإستراتيجي رؤية مستقبلية لما يجب أن يكون أو يتم تحقيقه، و بالتالي تحديد إتجاه السير و إعادة توزيع الموارد إتجاهه.

- و هناك من يعتقد أن التفكير الإستراتيجي يتأسس على أربعة عناصر متفاعلة ضمنيا و هي:

أولا : الرؤية النظامية: Systemic Perspective بمعنى القدرة على رؤية الأشياء على وقف علاقتها الصحيحة أو أهميتها النسبية، و **ثانيا: القصد الإستراتيجي Strategic intent** بمعنى التعبير عن تلك الأهداف المراد أن تتحقق في الزمان الآني، و **ثالثا :الفرص Opportunies**، بمعنى الإنفتاح على المتغيرات الجديدة بما يسمح بالإستفادة من الإستراتيجيات البديلة سبيلا للتكيف مع المخرجات السربعة، **رابعا : التفكير على وقف روح العصر THinking intine**، بمعنى التأمل بمخرجات حركة الزمان لبناء المستقبل بواسطة إستراتيجية معينة [1].

و من جهة أخرى ضروري جدا أن يرتكز التفكير الإستراتيجي على العقلانية أي ملامسة الواقع ضمن تفكير سليم يأخذ بالإعتبار مجمل مؤثرات البيئة لتحقيق الأهداف أي أنه تفكير شمولي وبذا فقط وصف بالتفكير الإستراتيجي كما هو موضح بالشكل (2).

[1] - محمد وائل القيسي ، **الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008 - إدارة أوباما أنموذجا**، (الرياض ، دار العبيكان ، ط 2016 ص 31.

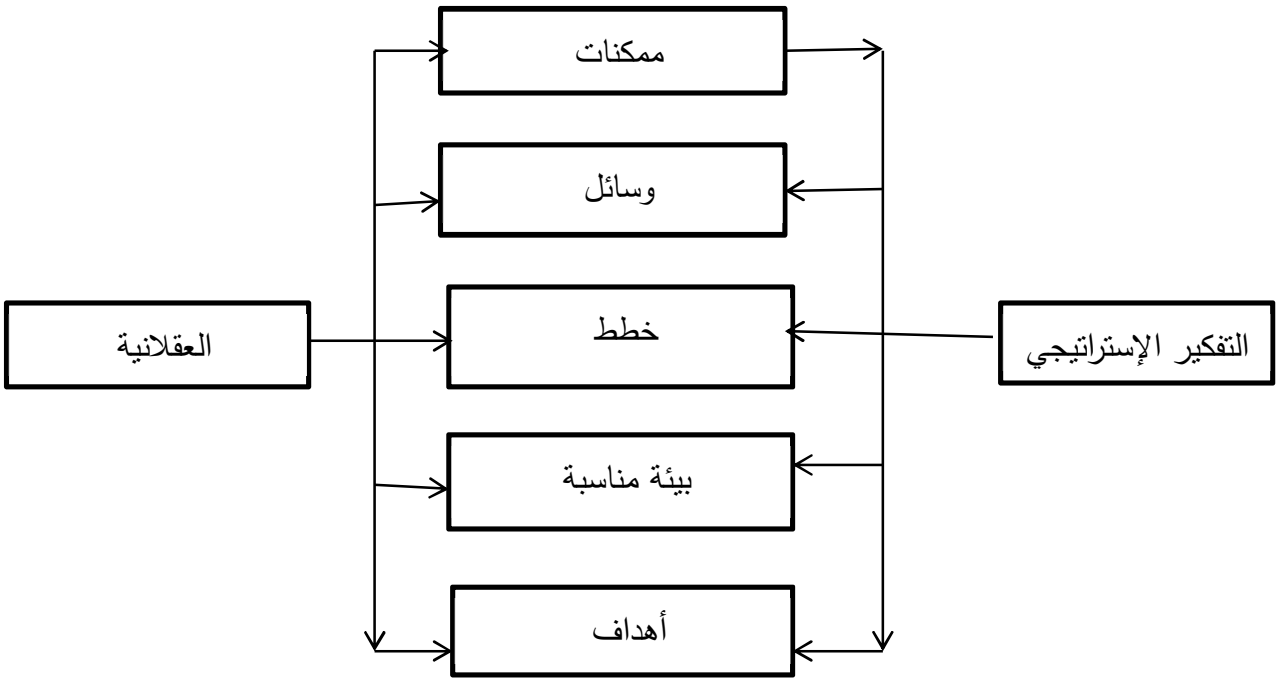

الشكل رقم 2

المصدر : محمد وائل القيسي ، الأداء الإستراتيجي بعد العام 2008، إدارة أوباما نموذجا – الرياض دار العبيكان ، ط1، 2016، ص31.

- **أدوات التفكير الإستراتيجي:**

من أبرز الأدوات التي يعتمد عليها التفكير الإستراتيجي في ظل المشكلات هي:

1 – إستراتيجيات بناء السيناريوهات: و التي تقوم على مجموعة من المتطلبات نوردها كالآتي:

- القدرة على ترتيب الأحداث و متطلباتها في التوقيت المناسب .

- القدرة على التعامل السلم الأفعال.

- القدرة على تصور البدائل و مزاياها (السلبية و الإيجابية) و هنا تأتي أهمية تخيل الأشياء التي يمكن أن تتداخل مع السيناريو حيث تتخذ الإحتياطات اللازمة .

2 – إستنباط الحلول: تعتمد هذه الآلية في التفكير على التوصل إلى الحل باعتباره قابل للإنجاز خطوة بخطوة، و فلسفة هذه الآلية هي توليد مسار بخطوات متتابعة تكون من شأنها الربط بين الحالة الراهنة و الحالة المراد تحقيقها.

المطلب الرابع: مفهوم التخطيط الإستراتيجي:

في ظل تعقد العلاقات الدولية و تشابكها، بسبب تداعيات العولمة و تزايد أعداد النزاعات و الصراعات الدولية، و الأزمات الطبيعية كأزمة الإحتباس الحراري لكوكب الأرض، الأزمات الإقتصادية مثل: الأزمة المالية العالمية، و الأزمات السياسية كالأزمة الإيرانية مع الغرب بسبب برنامجها النووي، إضافة إلى ثورة المعلومات و الإتصالات و البرمجيات الحاسوبية التي يشهدها العالم، كل هذه العوامل زادت من الحاجة إلى عملية التخطيط الإستراتيجي، و خصوصا التخطيط القومي الإستراتيجي القومي، الذي يحقق المكانة المرجوة للدولة في المنظومة الدولية ، من خلال أسرع الطرق و أقل التكاليف[1].

و في مجال السياسة الخارجية و الأمن القومي ، بات التخطيط المفضل لدى الحكومات في هذين المجالين المتداخلين هو وضع رؤية إستراتيجية للدولة تنبثق عنها برامج تكتيكية تتعامل مع ملفات محددة للسياسة الخارجية، و برامج تكتيكية أخرى تتعامل مع تحديات الأمن القومي، و ذلك بسبب التغيير المستمر في أهداف السياسة الخارجية ، و تغيير طبيعة تهديداته و مخاطر الأمن القومي للدول، و بالتالي فإن عملية التخطيط الإستراتيجي هي عملية مستمرة

[1] – فوزي حسن حسين ، **التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية و برامج الأمن القومي للدول ، الولايات المتحدة أنموذجا** . (بيروت، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2013) ص 73.)

بلا توقف في عالم سريع التغير، و بناءا عليه سنقوم بدراسة مفهوم التخطيط الإستراتيجي وفق العناصر التالية :

1 – تعريف التفكير الإستراتيجي القومي .

2 – سمات التخطيط الإستراتيجي.

3 – أهمية التخطيط الإستراتيجي القومي و معوقاته.

4 – علاقة التفكير الإستراتيجي بالتخطيط الإستراتيجي.

أولا : تعريف التخطيط الإستراتيجي القومي:

لا يوجد إجماع أو إتفاق على تعريف موحد لعملية التخطيط الإستراتيجي، فهناك إتجاه يعرف التخطيط الإستراتيجي عل أنه[1] "المهد المنظم بهدف صياغة قرارات و تصرفات أساسية تشكل دليلا و تضع إطارا لما ينبغي أن تكون عليه الدولة و ما يجب أن تفعله للحصول على أفضل النتائج، و ما يؤخذ على هذا التعريف أنه يتصف بالعمومية فلم يحدد طبيعة هذا الجهد و مكوناته.

أما الإتجاه الثاني فيعرف التخطيط الإستراتيجي على أنه " خطة شاملة و طويلة المدى تحدد أسلوبا و مسارا لبلوغ أهداف طويلة الأجل باستخدام الموارد المتاحة."و راح تيار آخر يعرف التخطيط الإستراتيجي على أنه جهد منظم ينتج عن قرارات و أفعال رئيسية توجه المؤسسة و أفعالها بالتركيز على المستقبل " ما يؤخذ على هذا التعريف أن التخطيط للمستقبل يستند في أساسه على فهم الماضي و دراسة الحاضر، و لا يمكن التخطيط للمستقبل دون المعرفة بالماضي و الحاضر[2].

---

(1) – خليل محسن ، مرجع سابق ، ص 68.

(2) – جاسم سلطان، مرجع سابق ، ص 108.

على غرار مختلف التعاريف السالفة الذكر يعتقد Fayol أن التخطيط الإستراتيجي يقصد به "التنبؤ بالمستقبل و الإستعداد له"، ما يعاب على هذا الطرح أنه حصر عملية التخطيط الإستراتيجي بعملية التنبؤ فقط متجاهلا تقييم القدرات و الوسائل و الأهداف. أما جورج تيري George Terry فيرى أن التخطيط الإستراتيجي "هو الإختيار المرتبط بالحقائق ، ووضع واستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عن تصور و تكوين الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة ، مما يؤخذ على تعريف (تيري) أنه تعريف عام جدا ، فهو يتجاهل بيئة الدولة أو المؤسسة التي تمارس عملية التخطيط الإستراتيجي[1].

إجمالا لمختلف الأفكار الواردة في مختلف التعاريف فإن التخطيط الإستراتيجي القومي يعتمد على قدرات الدولة و بيئتها الإستراتيجية، و فهم تاريخها، ذلك لأن التاريخ يعكس طبيعة تطور الدولة، ليتسنى وضع أهداف وطنية تتماشى و قدرات الدولة فالعملية هي محصلة تفاعل بين المتغيرات المذكورة ضمن توافق زمني ممنهج.

ثانيا: سمات التخطيط الإستراتيجي الوطني.

تتحلى أهم سمات التخطيط الإستراتيجي القومي وفق الآتي [2]:

1 – التخطيط العلمي: scientific planning:

يجب أن تسير العملية التخطيطية ضمن منهجية عملية التفكير و في جميع المعلومات مع توخي الموضوعية في تحليل المعلومات، ذلك لأن الأهداف التي سترسلها الخطة تعتمد بشكل كبير على التحليل المعلوماتي، بسبب إعتماد العملية الإستراتيجية على دعامتين أساسيتين.

[1] – محسن خليل ، مرجع سابق ، ص 69.

[2] – فوزي حسن حسين ، مرجع سابق ، ص 77.

1 -1 – الواقع الموضوعي المعطى من كل جوانبه المادية و التقنية و البشرية و الوعي و التنظيم.

1- 2- التفكير العلمي المعمق، الذي يقيم ذلك الواقع الموضوعي و يحدد نوع الإستراتيجية الأنسب لمصلحة الدولة .

2 – دينامية التخطيط الإستراتيجي: Dynamic Strategic planning:

لا يمكن الجزم بوجود إستراتيجية جاهزة تصلح لكل زمان و مكان، لأن العالم حركي يتسم بالتغير، و بالتالي فإن الظروف و المستجدات تتغير، و قدرات وامكانيات الدولة تتغير وفق هذه المعطيات، و بالتالي فإن عملية التخطيط تتصف بالإستمرارية لمواكبة الدولة للتغيرات الإقليمية و الدولية فضلا عن إستيعاب بيئتها الداخلية مثال : فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على إستراتيجية الإحتواء التي هندسها الديبلوماسي الأمريكي (جورج كينان) في مواجهة الإتحاد السوفياتي (سابقا) و بعد إنهيار الأخير لم تعد إستراتيجية الإحتواء مجدية بعد هذا التاريخ لانتقاء أسباب الوجود.

3 – السمة التفاعلية: Interactive feature:

يجب أن تكون هناك بيئة تفاعلية بين من يصممون الإستراتيجية و هم القادة و بين القواعد التي تعمل على تنفيذ الإستراتيجية، و أن تسود هذه البيئة أجواء من حرية الرأي و التعبير، لإفساح المجال أمام الإبداع ، ذلك أن القيادة يجب أن تختبر باستمرار مخرجاتها التخطيطية و مدى فاعليتها و لا يتم ذلك إلا عن طريق القواعد التنفيذية [1].

([1]) – فوزي حسن حسين، مرجع سابق ص 78.

*جورج فورست كنان **George F,Kennan** ولد عام 16 فبراير 1904- توفي عام 17 مارس 2005 كان لسنوات عضوا في قسم الشؤون الخارجية للولايات المتحدة ، و كمخطط للسياسات الخارجية في أواخر الأربعينيات و الخمسينيات و لقد أعتبر مهندس الحرب الباردة بدعوته إلى إحتواء الإتحاد السوفياتي ، تقاعد كينان من الشؤون الخارجية عام 1953حيث إشترك في مؤسسة الدراسات المتقدمة في برينسون حتى فترة التقاعد . منح جائزة بولتزر عن كتابه " روسيا تترك الحرب " .

ثالثا : أهمية التخطيط الإستراتيجي القومي و معوقاته

1 – مكاسب عملية التخطيط الإستراتيجي :

1 -1- تعزيز التفكير و العمل الإستراتيجي، و هذا بدوره يتيح أسلوبا أكثر منهجية في جمع المعلومات عن البيئة الداخلية و الخارجية للدولة واتجاهاتها المستقبلية بالإضافة إلى تحديد الأهداف القومية، و العمل على تحقيقها وفق إستراتيجيات وطنية تتميز بالاستمرار في العمل بصورة إستراتيجية (التفكير، التخطيط التنفيذ، التقييم).

1 -2- تساعد عملية التخطيط الإستراتيجي القومي الدول على صياغة نواياها الإستراتيجية و التعبير عنها بوضوح كما تساعد على إقامة أسس ثابتة لعملية صنع القرار في الدولة، ثم تنسيق ما ينتج عنها من قرارات بشأن المعايير و المهام الإستراتيجية.

1- 3- تسريع إستجابة الدولة للمتغيرات الداخلية و الخارجية و تحسين أداء مؤسسات الدولة، فالدول تتعامل وفق التخطيط الإستراتيجي، نجد القدرة على إكتشاف قضاياها الرئيسية و مواجهتها، و الإستجابة بحكمة لمتطلبات البيئة الداخلية و الخارجية و التعامل بكفاءة مع الظروف المتغيرة بسرعة وفق أجندة المصالح الوطنية .

1-4- تساعد عملية التخطيط الإستراتيجي القومي صناع القرار من السياسيين و القادة العسكريين و الأمنيين في ممارسة أدوارهم و مواجهة مسؤولياتهم بشكل أفضل نظرا لما تنطوي عليه عملية التخطيط الإستراتيجي من توزيع دقيق للمهام و الصلاحيات و الواجبات و المسؤوليات كما أنه بإمكان التخطيط الإستراتيجي المساهمة في تعزيز العمل الجماعي واكتساب الخبرات للوحدات القرارية في الدول[1].

[1] – خليل محسن مرجع سابق ، ص 70.

2 – معوقات عملية التخطيط الإستراتيجي القومي:

2 -1 – يعتبر غياب القيادة الإستراتيجية للدولة أهم معوقات التخطيط الإستراتيجي خصوصا إذا كانت تلك القيادة تمتلك الرؤية الإستراتيجية و الإدارة على تطبيق تلك الرؤية على أرض الواقع .

2 – 2 – إفتقار الدولة للإمكانيات و المهارات اللازمة لعملية التخطيط الإستراتيجي القومي.

2 – 3- إفتقار الدولة إلى المعلومات الإستراتيجية اللازمة لعملية التخطيط الإستراتيجي القومي و هنا تبرز أهمية معلومات و تحليلات الإستخبارات في تحديد النوايا الحقيقية للدول الأخرى[1].

رابعا: علاقة التفكير الإستراتيجي بعملية التخطيط الإستراتيجي:

يمكن القول أن عملية التفكير الإستراتيجي ، هي العملية التي تخلق الأفكار الجديدة و المتطورة، و التي تحمل بين طياتها حلولا لمشاكل الدول بينما تأتي عملية التخطيط الإستراتيجي، لتنظيم هذه الأفكار و تعمل على تنسيقها بما يتفق و القدرات القومية للدولة و ظروفها العامة و عقيدتها السياسية، لتتبلور بعد هاتين العمليتين (التفكير و التخطيط) الإستراتيجية القومية، التي تهتم بالوسائل و الأهداف القومية للدولة على حد سواء.

(أنظر الجدول).

---

[1] – عثمان العثمان ، **الإستراتيجية العليا و التكتيك و دورهما في إدارة الصراع الدولي**(دمشق ، مؤسسة سندباد للطباعة و الفنون ، 2001)، ص 41.

* يعقد الكونغرس الأمريكي بين فترة و أخرى جلسات إستماع إلى القادة العسكريين و الدبلوماسيين و قادة المخابرات القومية للوقوف على فاعلية و تأثير الإستراتيجيات الأمريكية على أرض الواقع ، واكتشاف نقاط الضعف و القوة فيها ، تمهيدا لتقديم التوصيات بشأن هذه الإستراتيجيات في بيئة تعكس حرية الرأي ، و تعكس نتيجة علمية رصينة تقول أن عملية التخطيط الإستراتيجي عملية مستمرة بلا توقف في عالم متغير .

	التفكير الإستراتيجي	التخطيط الإستراتيجي
الرؤية المستقبلية .	يمكن التنبؤ بشكل المستقبل فقط .	يحدد المستقبل المتوقع بالتفصيل .
صياغة و تنفيذ الإستراتيجي .	الصياغة و تنفيذ الإستراتيجية تكون عملية تفاعلية و ليست عملية متسلسلة و منفصلة.	أدوار الصياغة و التنفيذ يمكن أن تقسم إلى مراحل متسلسلة.
الدور الإداري في صنع الإستراتيجية	يشارك في صنع الإستراتيجية أدنى مستوى إداري ، و يتمتع بحرية أكبر على إنتهاز الفرص و الظروف المناسبة .	يشارك في صنع الإستراتيجية كبار القادة و السياسيين الذين يعتمدون على المعلومات المقدمة من قبل المستوى الإداري الذي يليهم .
السيطرة	القرار الوطني و القومي الذاتي للمفكر هو المسيطر على عملية التفكير .	القيادة العليا هي التي تسيطر على عملية التخطيط الإستراتيجي القومي .
الدور الإداري في تنفيذ الإستراتيجية	يفهم المفكرون النظام العام للدولة ووظائفها و الأدوار الرسمية التي تعمل ضمن نظام الدولة.	طبقة القيادات الدنيا قد تحتاج لمعرفة دورها في تصنيف الإستراتيجية.
صنع الإستراتيجية	يرى المفكر أن إستراتيجية	يرى المخطط تحديد

	التغيير لا مفر منها و يفترض أن يكتشف الخيارات الإستراتيجية و ينفذها بنجاح و ذلك أكثر أهمية من تقييم الإستراتيجية .	الإتجاه الإستراتيجي من أهم أولوياته التحليلية .
العملية و النتائج	في عملية التفكير يعتقد أنها أضافت قيمة جديدة للفكر الإستراتيجي للدولة .	في عملية التخطيط يعتقد بأنها حاسمة ، و إنها صنعت الخطة كهدف نهائي .

المبحث الثاني: المثلث الإستراتيجي العالمي كآلية للتوازن الدولي.

سنحاول التطرق عبر مطالب هذا المبحث إلى مفهوم المثلث الإستراتيجي كآلية لفحص و تحليل العلاقات الإستراتيجية المشكلة لأضلاع هذا المثلث و كيفية تفسير مختلف التفاعلات التي تحكم هذه العلاقات المثلثية في شقها التنافسي و الصراع و تأثيرات ذلك على أحداث التوازنات الإقليمية و الدولية.

المطلب الأول: المثلث الإستراتيجي الكلاسيكي.

يعد هنري كسنجر **Henry Kissinger** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أول من أطلق مصطلح المثلث الإستراتيجي **Strategic Triangle** في توصيفة للعلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة و روسيا و الصين إبان الحرب الباردة ، حيث كان التركيز عن العلاقة بين القطبين في كثير من الأحيان ، فوفقا **Gerald Segal**و **Cowell Dittmer** تم تطبيق مفهوم المثلث الإستراتيجي بشكل تقليدي على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي و جمهورية الصين الشعبية كما أشار Rebert S. Ross إلى أن علاقتهم الثلاثية تميزت بدرجة كبيرة من الترابط الإستراتيجي ، كما أن أمن كل دولة قد شكل بشكل كبير طبيعة العلاقة بين الإثنين الآخرين[1].

من الناحية النظرية يمكن التحقق من المواقف في مثلث إستراتيجي بواسطة مراقبة طبيعة العلاقات الثنائية الثلاثية ، حيث يمكن وصف هذه العلاقات إما في حالة من الصداقة (الإيجابية) أو(العداء السلبي).

بالنسبة لهنري كيسنجر Henry kissinger فإن المنصب الأكثر فائدة من المثلث الإستراتيجي هو الدور "المحوري" ، الذي يحافظ على الصداقة مع اللاعبين الآخرين و الأجنحة

(1) – Huei-Ming .Moo.The U.S.A – china-Russia Strategic Triangle Relationship – Since The Beginning Of The Bush adminstration ,Tansary Journal of International affairs, p 80 in : htt://www,tku,ed, tw/ti/Journal/8-3/834pdf .

، بينما يحرضان ضد بعضهما البعض، و قد يحافظ المحور على توازن دقيق بين علاقاته مع الجناحين، مستمدا أقصى قدر من المنافع منهما. حيث أن الإثنين في حالة تنافس قصد تحقيق تفوق على بعضهما البعض [1].

و قد تجسد دور المحور للولايات المتحدة في بداية السبعينيات، من خلال زيارات نيكسون الممتصة للصدمات إلى بكين و موسكو عام 1972، بينما تحولت موسكو و بكين إلى أجنحة ، كما قال كيسنجر "يجب أن تكون العلاقات مع خصوم محتملين مثل هذه ....إن خيار اتجاه كل منهما دائما ما تكون خياراتهم أكبر اتجاه بعضهم البعض"، و أن العداء بين الصين و الإتحاد السوفياتي نجد أغراضنا بشكل أفضل إذا حافظنا على علاقات أوثق .أما خلال فترة الثمانينات، فبدأت الصين تتحول من دور الشريك الأصغر في المثلث الإستراتيجي إلى وضع محوري من خلال الحفاظ على مسافة متساوية بين موسكو وواشنطن، مما جعل الإتحاد السوفياتي يحاول تحسين العلاقات مع بكين، و أدركSeny Xiaaping [2] أن هناك حدودا لمصالح مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، كان الدافع الصيني يشبه إعادة ترتيب السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد نيكسون وكيسنجر عام 1972.

و الشكل الموالي يوضح علاقات المثلث الإستراتيجي من خلال المحور و الأجنحة .

---

(1) -Ibid.

(2)-Ibid

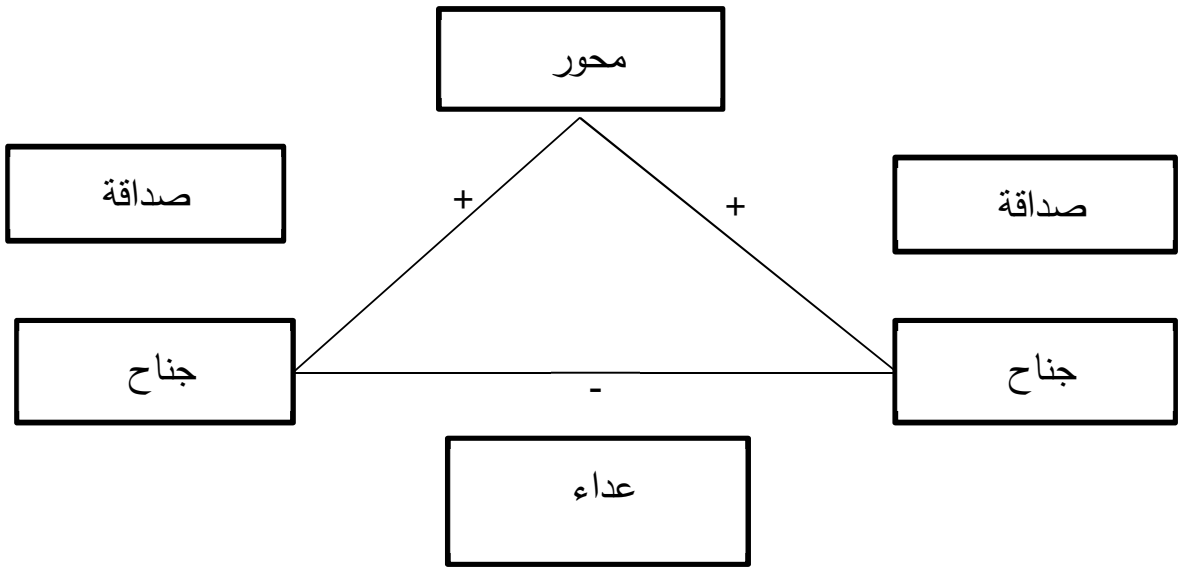

الشكل 03: نموذج منبوذ من المحور إلى الشريك

على الرغم من أن المحور هو أكثر دور مرغوب فيه في المثلث الإستراتيجي ، إلا أنه لا إذا كانت العناصر الداخلية (أي الجهات المرتبطة حصريا بالفاعلين المعنيين وليس لأي طرف ثالث)[1] تملي العداوة بين لاعبين إثنين، فإن أفضل دور لأي منهما سيكون تطوير علاقة ايجابية مع الطرف الثالث، بينما تتم إدارة الطرف ضد الخصم في مثلث من هذا القبيل نجد هنا "شريكين" يتعاونان ضد العدو المشترك، أو منبوذ من المحور إلى الشريك، سيتم فقدان صداقة واحدة و لكن على الأقل لا يوجد تواطؤ بين اللاعبين الآخرين[2]، (أنظر الشكل 03).

(1) - Ibid
(2) - Robet S ,Ross, chaina , ***The United States, and he Soviet Union : Tri Polarity and Policy Making in The cold war*** , Armonk , TNy :ME , shape,1993 , p4 .

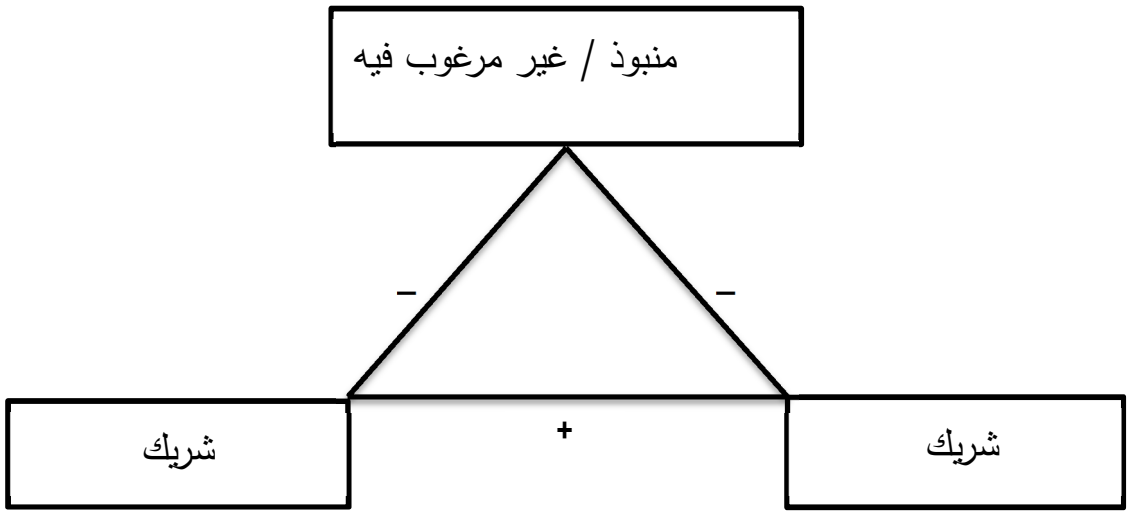

الشكل رقم 04: يوضح المنبوذ و الفواعل و الشركاء.

و يمكن أيضا وجود ثلاث صداقات أو ثلاث عداوات ، كل لاعب في نفس الوضع تماما كالإثنين الآخرين : أصدقاء في لعبة الكل أو أعداء في لعبة العداد الكلي[1] .

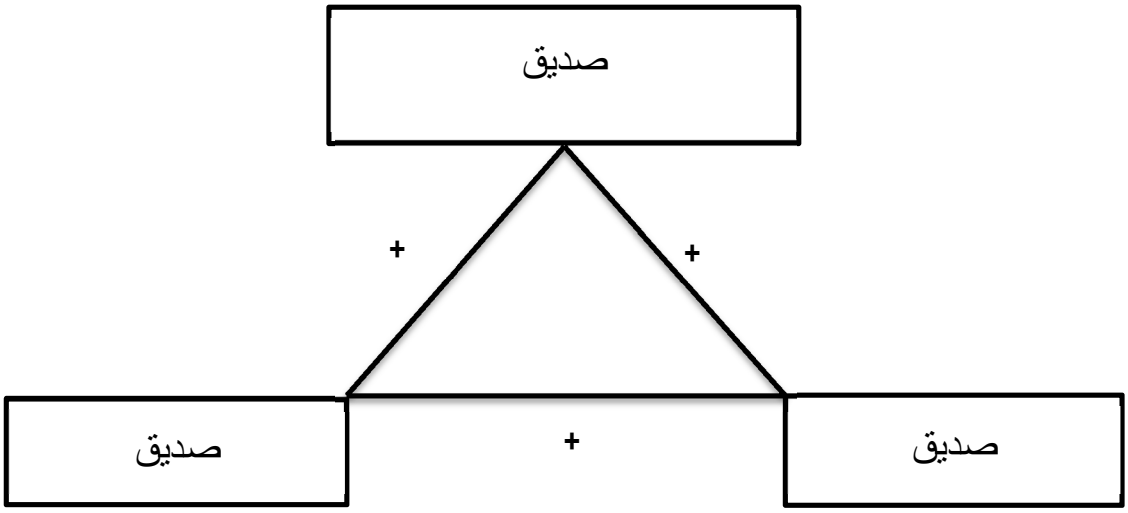

الشكل رقم 05: يوضح نمط الصداقة العام

([1])- Ibid .

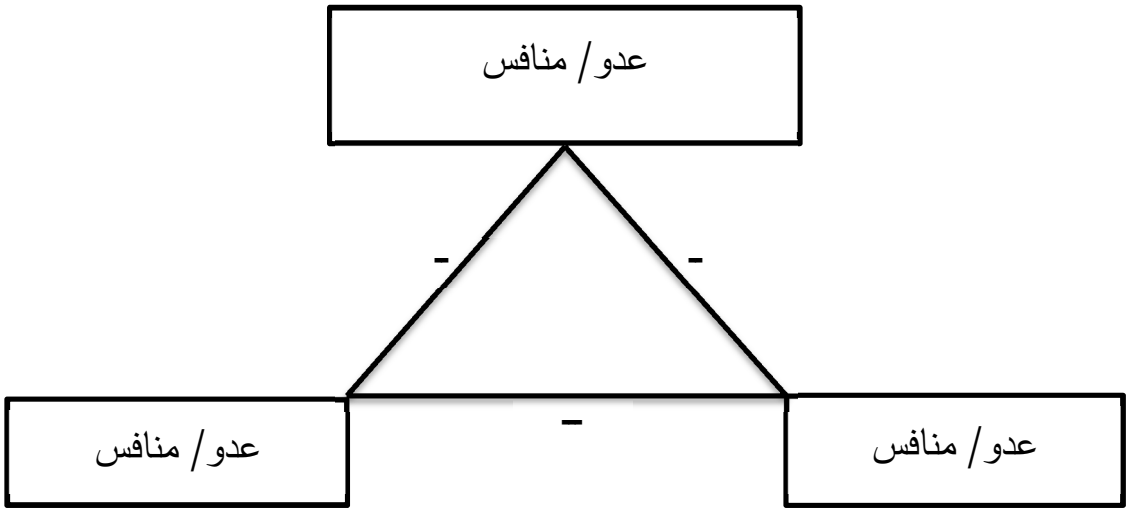

الشكل رقم 06: يوضح نمط العداء العام

المطلب الثاني: المثلث الاستراتيجي الحديث

عززت نهاية الحرب الباردة مرحلة جديدة في علاقات القوى المشكلة للمثلث الإستراتيجي، من خلال تهميش الإتحاد السوفياتي (روسيا لاحقا) بشكل فعال كلاعب عالمي، أصبحت الولايات المتحدة القوى العظمى العالمية الوحيدة، في حين دخلت الصين فترة من الصعود الإقتصادي و الجيوسياسي، على الرغم من أن روسيا عانت من إضطرابات داخلية و ضعفت توقعاتها للقوة العالمية إلى حد كبير، إلا أنها لم تتم إزالتها بالكامل كقوة إقليمية كما يتضح من ظهور كومنولث الدول المستقلة واستمرار مشاركتها في السياسة و السياسة الأمنية السوفيتية السابقة .

أعادت هذه التطورات إعادة تقويم ديناميكيات القوة بين الدول الثلاث حيث سعت الولايات المتحدة توقعاتها للطاقة على الصعيد العالمي، في حين بدأت الصين و روسيا في تحسين العلاقات الثنائية، في هذه المرحلة تظل الولايات المتحدة الأمريكية أقوى قوة عالمية، لكن الصين و روسيا يواجهان موقعا متزايدا و بطرق مختلفة، أدى إلى إعادة ضبط مؤشرات

العلاقات داخل إطار المثلث الإستراتيجي التنافسي، تارة و الصراعي تارة أخرى[1] ، و ذلك نتيجة تبني كل قوة لإستراتيجية قومية خاصة بها و هو ما سنفصل فيه كالآتي.

1 – إستراتيجية الضلع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى.

ألزم الكونغرس الأمريكي بقرار صادر عام 1986م، كل إدارة جديدة في البيت الأبيض بإصدار و ثيقة حول إستراتيجية الأمن القومي، تفصح فيها عن رؤيتها لما يدور في العالم من قضايا و أحداث، و ما يحكم العلاقات الدولية من مبادئ و منطلقات، و تحدد فيها كيفية مواجهة ما تتعرض له البلاد من مخاطر و تحديات كي يتم تأمين المصالح الأمريكية العليا، و المحافظة على مكانة الولايات المتحدة المتقدمة بين الدول، سنحاول[2] التطرق إلى إستراتيجية الأمن القومي لإدارة دونالد ترامب، باعتبارها الإدارة الأخيرة في البيت الأبيض، و التي أعلن عنها في ديسمبر 2017 و التي جاءت بقيادة مستشار الأمن القومي، **هربرت رايموند مكماستر** و الذي نجح في إخراج الوثيقة و التي تعتبر رؤية متماسكة و تعرض بصورة منظمة و متسقة رؤية شاملة و متماسكة و مترابطة لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي[3] .

وفقا لهذه الوثيقة تواجه الولايات المتحدة ثلاث مجموعات رئيسية من المنافسين و هي:

القوتان التعديليتان أو المنافسين الإستراتيجيين، روسيا و الصين اللتان تخوضان منافسة قوية واستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تعديل النظام الدولي لمصلحتهما، و الدولتان المارقتان وفق أدبيات العقل الإستراتيجي الأمريكي، إيران و كوريا الشمالية و اللتان تحاولان زعزعة هذا النظام في إقليمهما، و المنظمات التي تشكل خطرا عابرا للحدود، خصوصا الجماعات الإرهابية، و كارتيلات الجريمة المنظمة التي تسعى إلى بعث الفوضى في كل أرجاء

---

(1)- Huei ,Ming, Maw. Op , cit , p 81 .

(2) - علي الجرباوي ، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية : تحليل مضمون مقارن، **سياسات عربية** ، العدد 31 مارس 2018 ، ص 11.

(3) – المرجع نفسه ، ص 12.

هذا العالم. و عليه تحدد إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي أربعة أهداف رئيسية لحماية المصلحة القومية الأمريكية هي: حماية الوطن و الشعب، و طريقة الحياة الأمريكية، و تعزيز الرخاء و الحفاظ على السلم من خلال القوة، و تعزيز النفوذ عالميا.

يتضح لنا من هذه الإستراتيجية التي تتسم بالصراع و اتنافس و لكبح طموحات روسيا و الصين لتوسيع النفوذ و الهيمنة، و لضبط كوريا الشمالية و إيران و لمواجهة الإرهاب، تعتبر إدارة "**ترامب**" أن مناطق العالم على إختلافها، ساحات مفتوحة للمواجهة خصوصا في أروبا و آسيا و المحيط الهادي و الشرق الأوسط [1].

إجمالا تضع هذه الإستراتيجية مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية فوق غيرها من الدول، و لا تقبل بتوازي المصلحة الأمريكية و مصالح أي منها، سواء أكانت دولا حليفة أم شريكة أم منافسة، و لا تتورع عن الإعلان الصريح بأنها ستتبع أسلوب المنافسة الخشنة و تستخدم وسائلها في سياساتها الخارجية، من دون إعتبار لما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تأجيج التوتر و الصراع على الصعيد الدولي، و ترى أنه على الآخرين التأقلم مع المصالح و الإحتياجات الأمريكية و المحافظة على إستقرار النظام الدولي كما صرح ترامب في خطابه التقديمي لهذه الإستراتيجية "أمريكا عائدة و بقوة".

[1] – ترامب يعين الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي : السلام بالقوة . على الموقع :
http : goo, gl / 0 72 G8n شوهد يوم 2020/02/12

- إستراتيجية الضلع الثاني : خصائص الإشتراكية الصينية كعصر جديد:

في 18 أكتوبر 2017، قدم الرئيس **شي جين بينغ** تقريرا للمؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، تضمن أفكاره حول دور الصين و مكانتها في "العصر الجديد"، و علاوة على تجديد قيادته للحزب و رئاسته للدولة فترة ثانية، يعتقد أنها ستستمر طويلا فقد أقر المؤتمر أفكاره ، و قام بتضمينها في دستور الحزب بعنوان " فكر شي جين بينغ حول الإشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد "ووفق مفهوم روح آسيا * و هذا ما يعني إعتمادها إستراتيجية للحزب و للصين في المرحلة القادمة[1] .

تشدد الإستراتيجية الصينية كما هو وارد في وثيقة الحزب الشيوعي أكثر على أهمية العامل الإيديولوجي، فهي تعتبره الركيزة الأساسية لتماسك الصين أولا، و لتحولها إلى دولة عظمى ثانيا، و ترى هذه الإيديولوجيا أن سر نجاح الصين في " العصر الجديد " هو إتباعها لمنهج الإشتراكية لأنه حسب إعتقادهم نهج مرن و قادر على التحول و التطور باستمرار إذ يتفاعل مع الظروف المتغيرة ، و يعبر عنها و ينتج منها و يقود التغيير فيها .

لا تقتصر الإشتراكية "ذات الخصائص الصينية" على الإلتزام بالماركسية اللينينية و لكنها تصنف أفكار، **ماوتسي تونغ**، و نظرية **دينغ شياوبينغ** و نظرية **هو جين تاو** هو الذي يمد هذه الإيديولوجيا بالحياة و الحيوية ، و يجعلها قادرة على مواكبة التحول و قيادته داخل الصين [2].

---

* " روح آسيا" : يقصد بها المفاهيم الأربعة التي طرحها الرئيس الصيني السابق **هو جين تاو** خلال الكلمة الإفتتاحية لمنتدى يو أو الآسيوي عام 2011، و التي تعتبر إحدى وسائل بناء القوة الناعمة في آسيا باعتبار الصين أكبر الدول في القارة الآسيوية و ثاني أكبر كيان إقتصادي في العالم ، و تحمل روح آسيا المفاهيم الأربعة التالية : روح النضال العتيد ، روح الإبتكار الرائد ، روح التعليم المتفتح و المتسامح ، و روح الوحدة و التضامن في مواجهة الأزمات .

(1) – علي الجرباوي ، مرجع سابق ، ص 14.

(2) – جانغ يون لينغ ، **الحزام و الطريق ، ترجمة آية محمد الغازي** ، (القاهرة ، دار صفصافة للنشر و التوزيع و الدراسات ، الطبعة الأولى 2017) ص 41.

تقوم الرؤية الإستراتيجية الصينية إلى العالم على تعقد الشؤون الدولية و ترابطها و التشابك في مصالح الدول ، فالإستراتيجية الصينية تعلن أنه "لا توجد أي دولة قادرة وحدها على صد كافة التحديات التي تواجه البشرية و لا دولة تستطيع التراجع إلى جزيرة معزولة للإنغلاق الذاتي".

لذلك ، و بما أن الدول لا تستطيع النفور أو الإنعزال، و لكنها مضطرة إلى التفاعل مع غيرها ، تجد الصين من واجبها الدفع إلى بناء علاقات دولية حديثة النمط قائمة على الإحترام المتبادل و الإنصاف و العدالة و التعاون و الفوز المشترك، أما الهدف من ذلك فهو تعزيز حماية السلام العالمي و دعم التنمية المشتركة [1].

بينما تبدي الصين هذه النوايا الحسنة و التوجهات الإيجابية في رسم ملامح النظام الدولي، و تؤكد ضرورة توظيف القوة الصينية الناعمة لتحقيقها فإنها تؤكد أنها لا تسمح للآخرين بتعريض حقوقها و مصالحها الشرعية و لذلك فإنها تعلن أن سياستها الدفاعية و توجهاتها الإيجابية ستستند لجيش سيكون بحلول منتصف القرن الحالي من الدرجة الأولى في العالم[2]. و لكي لا يبدو أن أمر إعداد هذا الجيش يحمل في ثناياه نوايا عدوانية فإن الإستراتيجية الصينية تؤكد مرارا إستعداد الشعب الصيني للعمل مع شعوب العالم على دفع عجلة بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية و خلق مستقبل واعد لها .

- الضلع الثالث: محددات الإستراتيجية المعدلة الروسية.

من بين الأفكار التي روج لها صناع القرار الإستراتيجي في روسيا هي أن "روسيا الحديثة و الجديدة قوة مراجعة للنظام الدولي"، و ذلك إنطلاقا من الإفتراض بأن لدى روسيا حزمة من المقومات التي تمكنها من تبني سياسات مراجعة للنظام الدولي القائم أوسع من تلك التي تحظى بها قوة صاعدة أخرى، و المقصود بالمقومات أصلا تلك المرتبطة بالتجربة التاريخية في

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 42.

[2] – المرجع نفسه .

ممارسة دور القوة الكبرى ، تبقى هذه التجربة حاضرة في الوعي الجمعي رغم أن الدولة قد تفشل في الحفاظ بزخمها "**القوة الكبرى**" نتيجة لظروف تاريخية معينة [1].

لكنها تبقى قادرة على الإحتفاظ بزخم التجربة التاريخية في حد ذاتها ، و هو ما عمل عليه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ وصوله إلى السلطة عام 2000، أين أصدر أربع وثائق تحدد تباعا مبادئ السياسة الخارجية الروسية و أهدافها، و المناطق و الدول ذات الأولوية فيها ، و جاءت هذه الوثائق في أعوام 2000 و 2008، 2013 و أخيرا عام 2016 فيما أقر بوتين الوثيقة السارية و التي أعلن عنها في 30نوفمبر من عام 2016، و قد جاءت هذه الوثيقة تعكس أثر تغير الظروف منذ عام 2014، بعد ضم روسيا بشبه جزيرة القرم و دعمها اللاحق للحركة الإنفصالية في شرق أكرانيا وانخراطها بكل قوة في الأزمة السورية.

تلقي هذه الوثيقة باللوم فيما يخص حالة الإضطراب و الفوضى التي يعانيها العالم على القوى الغربية ، بالإشارة الضمنية و تصف هذه القوى بأنها إقصائية، و لا تريد التعاون و مشاركة الآخرين إلا على أسسها ووفق إشتراطاتها، و قد تصاعد التوتر العالمي من جراء سياساتها التدخلية وفق مصالحها، و قد أدت هذه السياسات في المجالات الإقتصادي إلى تفاقم أوجه التفاوت في التنمية العالمية، و توسيع الهوة بين الدول [2].

تنطلق روسيا في مسعاها لتحديد مفهوم سياستها الخارجية و معالمها ، بهدف إحداث إختراق يخدم مصالحها، و هي في هذا السياق واضحة و صريحة، فالوثيقة تنص أن روسيا تتبع "سياسة خارجية حازمة و مستقلة تسترشد لمصالحها الوطنية لتحقيق أولوياتها الوطنية و الإستراتيجية. خاصة فيما يتعلق بمجالات النفوذ الحيوية على غرار آسيا و المحيط الهادي

[1] – محمد حمشي ، روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، العدد 9 جوان 2016 ، ص 447.

[12] – علي الجرباوي ، مرجع سابق ، ص17 .

التي تشهد وفق التقدير الروسي، إنتقال مركز القوة فيها من الغرب إلى المنطقة، و إقامة علاقات شراكة إستراتيجية شاملة و طويلة الأمد مع دولها"[1].

و تبدي روسيا كامل إستعدادها للتعاون و المشاركة الفعالة داخل الأطر الآسيوية مثل : رابطة جنوب شرق آسيا، و مؤتمر شرق آسيا و منظمة شنغهاي للتعاون.

أما فيما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة، فتعرب روسيا عن اقتناعها بأن الإستقرار الإستراتيجي العالمي مرهون بإيجاد علاقة إيجابية متوازنة و ندية معها، تقوم على أساس" التكافؤ و الثقة المتبادلة ، واحترام مصالح كليهما، و عدم تدخل أي منهما في الشؤون الداخلية للأخرى .

إجمالا و رغم أن بكين و موسكو لا تزالان تسلطان الضوء على أرضية مشتركة – دعم لنظام عالمي متعدد الأقطاب، و معادي للهيمنة الأمريكية يبقى الجاران حذرين من بعضهما البعض ، فالصين قوة إقليمية صاعدة مع عدد سكان ضخم و شهية أكبر للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، أما روسيا هي قوة هبوطية مع إنكماش في عدد السكان و في الموارد و مع ذلك فإن العلاقات متعددة الأطراف بين القوى الكبرى تشكل شبكة معقدة من التناقض و الشعبية . و بالنظر إلى البيئة الدولية الجديدة لما بعد الحرب الباردة ، يعين على القوى الثلاث أن تعطي تفكيرا أعمق لإستراتيجية المثلث الديناميكي من أجل المناورة بنجاح خلال هذه البيئة للمساعدة في تحمل عبئ ضمان إستقرار النظام الإقليمي و العالمي.

[2] – للإطلاع على خلفية السياسة الخارجية الروسية ، راجع أوليسيا تكاشيفا و آخرون ، السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي و الحالي : إعادة تقييم مؤسسة RAND منظور تحليلي في موقع :
تم التصفح يوم : http://goo,gl/sydcit.2019/03/12

المطلب الثالث : الإنتشار النووي في ظل المعادلة النووية العالمية .

على الرغم من شيوع و كثرة توظيف مصطلح الإنتشار النووي في الأدبيات السياسية و الإستراتيجية إلا أنه يتسم بالغموض و صعوبة تحديده نظرا لتباين الآراء حوله، فضلا عن تغير المعايير المستخدمة لتحديده و تميزه، و قد يعزى التباين بالدرجة الأساس إلى أسباب ذات مضامين سياسية.

و من هنا فلم يتم التوصل إلى تحديد تعريف دقيق و شامل للإنتشار النووي نظرا لحداثته، و بسبب الغموض العمدي الذي توظفه بعض الدول في إطار مختلف السياسات التي تنتهجها ، مما أدى إلى إستخدام المفهوم في غير مجاله الدقيق، فضلا عن أن الإنتشار النووي يتسم بالتعقيد، لاسيما فيما له علاقة بالجوانب السياسية و الفنية، و العلاقة بين إمتلاك القدرة النووية و الأسلحة النووية ، مما زاد الأمر تعقيدا إختلاف المعنيون حول إيجاد تعريف محدد لمصطلح الإنتشار النووي ، و فيما يلي نستعرض بعض التعاريف ذات الصلة بمفهوم الإنتشار النووي.

إن تعريف " الإنتشار النووي " (Nuclear proliferation) هو نقطة البداية في تحليل أي قضية ترتبط به خاصة مداخل (أساليب أو مقتربات) التعامل معه، و التي تعمل كلها في إطار مبدأ عام هو:"المنع"، فالإنتشار النووي هو حالة خاصة من حالات إنتشار التكنولوجيات العسكرية التي تكسب دولها القدرة على إنتاج الأسلحة النووية، و قد إكتسبت هذه الحالة خصوصيتها بفعل القدرة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية. و في السياق ذاته يعرف الإنتشار النووي من قبل آخرون بأنه: "العملية التي تقوم بموجبها جهة معينة سواء كانت دولة أو جهة داخل الدولة، أو شخص بامتلاك أو إستعمال أو التهديد باستعمال مادة قابلة للإنشطار لإنتاج كمية كافية من الدمار المادي و الإشعاعي. و من جانب آخر فقد ورد الإنتشار النووي في المعاهدات الدولية، فقد جاءت الإشارة إليه في معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية لعام

1968[1]، وفق توصيف مفاده أنه لا يشتمل إلا حصول دول إضافية على السلاح النووي ، أي بتعبير آخر إمتلاك السلاح النووي عن طريق تحويل الأسلحة النووية أو أجهزة تفجيرية نووية أخرى من قبل أية دولة لم تصنع أو تفجر سلاحا نوويا، أو أي جهاز متفجر نووي آخر قبل كانون الأول عام 1967، و يميز بين نوعين من الإنتشار النووي هما: الإنتشار الأفقي (Horizontal) و الذي يعني إنتشار الأسلحة النووية في دول لم تكن تمتلكها، و الإنتشار الرأسي (Vertical) و الذي يعرف بزيادة مخزونات الأسلحة النووية لدى الدول التي تمتلكها، أو توزيعها على مواقع إضافية خارج أراضي الدولة النووية ذاتها[2].

لكن الكتابات الأكاديمية التي تناولت الإنتشار ركزت عادة على النوع الأول (الأفقي) من الإنتشار، بعيدا عن مسألة المخزونات التي ترتبط بقضايا نووية أخرى و بالتالي لا توجد علاقة حقيقية لها بفكرة و مفهوم الإنتشار النووي التي تتعلق في الأساس بأسلحة لم يتم إنتاجها بعد و يستهدف منع ذلك. و عليه فمفهوم الإنتشار النووي الذي نود دراسته هو مفهوم الإنتشار الأفقي وفق المعطيات التالية [3]:

1 – إن الإنتشار النووي المقصود هو إنتشار الأسلحة النووية، و ليس إنتشار القدرات النووية ، لكن أدبيات منع الإنتشار، و السياسات العملية المتصلة بذلك تطرح المسألة بصورة مختلفة ، فهناك اتجاه يشير إلى وجود علاقة مباشرة بين التطورين، و لا توجد قواعد أو معايير محددة تحكم العملية للدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا ،الصين ،إنجلترا ...إلخ التي تعتمد سياسات خاصة لمنع الإنتشار.

([1])-، مارتن غريفيثس ، تيري أوكالاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، ترجمة ، مركز الخليج للأبحاث (دبي منشورات مركز الخليج للأبحاث ، 2004، ص 86.

[2] –المرجع نفسه .

[3] – محمد عبد السلام ، **الإنتشار النووي أخطر مفاهيم العلاقات الدولية** (القاهرة ، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع 2007)ص 19.

2 – إن مفهوم منع الإنتشار ذاته، و كذلك السياسات العملية المرتبطة به ، تتغير وفقا لتعريف الإنتشار الذي كما أسلفنا يخضع لمختلف السياسات التي تنتهجها الدول.

3 – إن اتجاه الإنتشار النووي و محاولات منع الإنتشار ، قد بدءا يتخذان طابعا إقليميا جنوبيا مع الوقت، و أصبح ذلك الطابع مسيطرا بعد نهاية الحرب الباردة عام 1991،إذ إنتقلت مشكلة الإنتشار من المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي، في ظل تعدد بؤر الإنتشار في الشرق الأوسط و جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية و جنوب إفريقيا .

هذا الإنتشار النووي على مناطق متعددة من العالم و الوصول إلى إنتاج القنابل النووية و إجراء التجارب النووية جاء نتيجة عدة عوامل نذكر منها الآتي:

1 – التوسع في إستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

2 – توافر مخزون هائل و متزايد من المواد النووية المختلفة في تشغيل المرافق النووية و تفكيك الأسلحة النووية، فقد وصلت تقديرات المخزون العالمي المعروف من المواد الصالحة لإنتاج الأسلحة النووية إلى 150طنا من اليورانيوم، و 250طنا من البلوتونيوم 232و يتزايد هذا الرقم سنويا إلى درجة أصبحت معها المواد النووية تمثل إشكالية حادة ذات أبعاد مستقلة .

3 – إتساع نطاق عمليات السوق السوداء لتجارة المواد و المعدات النووية في العالم بفعل تقلص السيطرة لعدة سنوات ، على المنشآت النووية خاصة في روسيا بحيث وصل عدد حالات التهريب التي تم ضبطها في ألمانيا فقط عام 1994إلى أكثر من 340 حالة، قبل أن تتشكل شبكات قوية للتعامل في تلك السوق ، كشكة العالم الباكستاني عبد القدير خان* التي أكتشفت عام 2003.

و نتيجة لهذه المعطيات حاولت الدول الكبرى و مختلف المنظمات الدولية ذات الإتصال المباشر بإشكالية الإنتشار النووي، التوجه إلى إنشاء نظام دولي لمنع الإنتشار وفق مجموعة

من المعاهدات و الآليات تتوزع على خمسة مداخل للحد و منع الإنتشار النووي وفق الآتي [1].

1 – المدخل العالمي لمنع إنتشار الأسلحة النووية Global Approach .

و يرتبط هذا المستوى باتفاقيات و مؤسسات عالمية التوجه ، ترسي قواعد و نظما تطبق على جميع الدول أهمها على الإطلاق NPT معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية ، التي فتحت للتوقيع في جوان1968 و دخلت حيز التنفيذ في مارس 1970و تم تمديدها عام 1995إلى أجل غير مسمى ووصل عدد أعضائها عام 1997إلى 186 دولة ،وانضمت إليها حاليا كل الدول ما عذا الهند و باكستان و إسرائيل و كوبا مع إنسحاب كوريا الشمالية منها [2].

2 – المدخل متعدد الأطراف لمنع إنتشار الأسلحة النووية Multilateral Approach

و يرتبط هذا المدخل بنظم دولية متعددة الأطراف تستند على مبادئ عامة للسيطرة على صادرات المواد و المعدات النووية مثل: لجنة زانجر (Zanger committee(ZAC، التي شكلت عام 1981، و قامت بوضع قائمة محظورات Triggers list تضم المواد و المعدات النووية الحساسة، التي تقررها المادة 3/2 في NPT و التي يجب أن توضع تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حالة تصديرها لدول غير عضو NPT، أو غير خاضعة لنظام ضمانات IAEA، و تسمى اللجنة عادة "مصدري إتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية"، و تضم في عضويتها 31دولة من الموردين النوويين الرئيسيين.

---

*عبد القادر خان عالم باكستاني في الفيزياء النووية و مهندس بعلم السبائك يعتبر الأب الروحي للبرنامج النووي الباكستاني حيث أنه المؤسس له و العنصر الأبرز في وجود أول قنبلة نووية باكستانية من مواليد 1 أفريل 1936 ، تحصل في مساره على عدة جوائز ، إضافة إلى تعرضه لعدة إنتقادات نظير إتهامه بتسريب أسرار نووية لعدة دول منها إيران .

[1] – برايان وايت و آخرون ، **قضايا في السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي ، مركز الخليج للأبحاث 2004) ص 142.

[2] – محمد عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 52.

3 – المدخل الإقليمي لمنع إنتشار الأسلحة النووية Regional Approach.[1]

و يرتبط هذا المدخل بأنظمة Regimes تستند على إتفاقيات رسمية تعقد طواعية بين دول منطقة جغرافية معينة، إضافة إلى الأطراف الدولية ذات العلاقة بتلك المنطقة ، بهدف منع إنتشار أو نشر الأسلحة النووية في تلك المنطقة، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي إستنادا على معاهدة **تلاتيلولكو** 1967، و قد تتم إقامة هياكل إقليمية Regional Strutures في بعض الأقاليم مثل منظمة OPANAl في أمريكا اللاتينية و الوكالة الأروبية للطاقة النووية (NEA) .

4 – المدخل الثنائي لمنع إنتشار الأسلحة النووية Bilateral Approach[2].

وقد كان هذا المدخل يحمل أهمية قصوى خلال مرحلة الحرب الباردة في التعامل مع قضايا ضبط التسلح النووي الأخرى، التي إرتبطت بالتوازن الإستراتيجي بين القوتين العظميتين ، خاصة سياق التسلح النووي، و منع نشوب حرب نووية، لكن في إطار مشكلة منع الإنتشار النووي، فإن تطبيقاته إرتبطت بالحالات الإقليمية التي تشهد ثنائيات نووية كالبرازيل و الأرجنتين و الهند و باكستان.

5 – المدخل المنفرد لمنع إنتشار الأسلحة النووية Unilateral Appproach[3].

و هو مدخل يتسم بالتعقيد الشديد، فهو يرتبط بمبادرات أو خطوات أو إجراءات أحادية الجانب ، تطرح مصطلحات مركبة لوصفها مثل: فك الإشتباك التدريجي الأحادي الجانب، أو القيود الأحادية الجانب المتبادلة أو نزع السلاح من جانب واحد، أو السياسات القومية لضبط التسلح ، فهي ليست مجرد تدابير منفردة خارج السياق المحيط بها غالبا، لكن تظل السمة الأساسية المميزة لها هي أنها تمثل تدابير لم يتم إفرازها من خلال مفاوضات.

---

(1) – نفس المرجع السابق، ص 53.

(2) – المرجع نفسه، ص 54.

(3)- المرجع نفسه ، ص 55.

المبحث الثالث: المداخل الجيوبوليتيكية المفسرة لتفاعلات العلاقة بين أضلاع المثلث الإستراتيجي العالمي.

خلال العقد الثاني من القرن الواحد و العشرين برزت روسيا و الصين كدولتين تنافسان الولايات المتحدة على الساحة الدولية، و يلحظ هذا الصعود في الحالة الروسية من خلال الإستعانة بالوسائل العسكرية في حال تهديد مصالحها المباشرة في محيطها الجيوسياسي ففي أوت 2008، ردت موسكو بالمواجهة الحربية على ما إعتبرته إستفزازا من قبل دولة جورجيا المجاورة إذ دخلت إلى أراضيها و كسبت الحرب بغضون عشرة أيام، ثم لجأت روسيا إلى جيشها من جديد للتدخل في أكرانيا عام 2014، و فرضت إستفتاء في مقاطعة القرم بهدف ضمها إلى الدولة الروسية في مارس 2014، و قد تحدت موسكو بذلك المجتمع الدولي من جديد و لم تخضع إلى الضغوطات و التهديدات بفرض عقوبات إقتصادية عليها بل موسكو هي التي فرضت واقعا جديدا في محيطها الجيوسياسي المباشر ، في حين أصبحت الدولة ذات الكثافة السكانية العالمية .مصنع العالم، بينما إرتقت بكين إلى أعلى المراتب الاقتصادية في الأسواق العالمية ما أتاح لها جملة من الخيارات الإستراتيجية من أجل تحقيق أهدافها الجيوسياسية.

المطلب الأول: الأفكار الجيوبوليتيكية واستراتيجية الإنفراد الأمريكي بالقيادة العالمية .

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مسارين للدراسات الجيوسياسية التي حاولت تقديم تفسير للعلاقة القائمة بين أقطاب المثلث الإستراتيجي العالمي و المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و الصين من وجهة نظر جيوسياسية تقليدية و حديثة من وجهة نظر الفكر الإستراتيجي الأمريكي .

المسار الأول: نستعرض فيه أهم الأفكار الكلاسيكية لمحاولة فهم خلفيات هذه العلاقة.

1 – نظرية راتزل (Ratzel(1904 -1844

في كتابه الجغرافيا السياسية الذي ظهر عام 1897 [1]قدم راتزل فكرته الكبرى بأن الدولة كائن عضوي يكبر و تزداد احتياجاته باستمرار، و أن الحدود هي أشبه بجلد الكائن العضوي و الذي يجب أن يتمدد باستمرار مع نموه ، في هذه اللحظة التاريخية لم يكن Ratzel يتكلم من فراغ فقد كانت ألمانيا تموج بالنشاط الصيني و هي بحاجة إلى المواد الخام و الأسواق و بالتالي قدم راتزل فكرته لتكون في خدمة ألمانيا فالحدود هنا ليست نهايات الدول، و لكنها محطة من محطات نمو الدولة فكلما كبرت إحتياجات الدولة حق لها أن تلتهم جيرانها لتواصل نموها.

حدود الدول أصبحت تمتد إلى حيث تقف أو تتواجد مصالحها، و بالتالي وجود الدول على أراضي دول أخرى سواء بالترغيب أو الترهيب، و فرض سياستها و تحكمها في ملفات تبدو مستقلة في الشكل، حيث تظل الدول نظريا كاملة السيادة و مستقلة لتنظر مثلا: الحضور الأمريكي في ملف دولة جنوب السودان، أو مناقشة الكونغرس الأمريكي لملف حقوق الإنسان في عدد من الدول خاصة المعادية للتوجهات المهيمنة للسياسة الأمريكية على غرار الصين

[1] – جاسم سلطان ، **جيوبوليتيك ، عندما تتحدث الجغرافيا** (بيروت ، تمكين للأبحاث و النشر ، 2013) ص 59.

و إيران إضافة إلى تصنيف الدول إلى محاور معتدلة و أخرى محاور للشر. و خلاصة القول بالنسبة لنظرية Ratzel أن الحدود الصلبة غير موجودة و البقاء للأخرى دائما[1].

2 – نظرية Mackinder1904 أو ما يعرف ب : منطقة الإرتكاز (قلب العالم)

(The Heart land theory)

منذ قرن من الزمن قدم الجغرافي البريطاني "**مالفورد ماكندر**" مقال بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ" و جوهر المقال صور التاريخ بوصفه صراعا بين القوى البرية و القوى البحرية، و هو بذلك يضع نسقا تصوريا للتفكير في العالم كوحدة سياسية واحدة قابلة للتحكم و حاول أن يقدم مفاتيح اللعبة السياسية الكبرى و كيفية إدارتها. و كل المحاولات بعده خضعت للصورة التي وضعها رغم اختلاف الإستنتاجات و فيما يلي أهم الأفكار التي طرحها **ماكيندر**[2]:

أولا : إعطاء الجغرافيا لغة عامة لأنه عند النظر إلى الخريطة العالمية نجد ما يلي :

. قطعة من الأرض عملاقة و متصلة تحيط بها المياه من كل جانب، هنا يعيد وصف آسيا، أروبا، إفريقيا باعتبارها أرض عملاقة متصلة تحيط بها المياه من كل جانب و سيطلق عليها (الجزيرة العالمية).

. هناك جزر متناثرة يحيط بهذا الكائن العملاق (الجزيرة العالمية) مثل: اليابان، بريطانيا، استراليا، و الأمريكيين.

. العالم إذن هو (جزيرة عالمية) تحيط بها جزر على أطرافها[3].

---

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 60.

[2]- محمد رزيق ، **الجيوبوليتيك – المفاهيم و الدلالات – المدارس و النظريات** (الجزائر ، دار قرطبة للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2014)،ص67.

[2]-جاسم سلطان ، مرجع سابق ، ص62.

ثانيا: إستنطاق الجغرافيا عبر بوابة التاريخ أين يطرح ماكيندر في ضوء حركة القوى الإمبراطورية عبر التاريخ سؤاله الجريء (أين كانت أكثر المناطق حصانة عبر التاريخ ؟) ويصل إلى أنها منطقة الإستيس القاري الممتدة عبر روسيا إلى حدود الصين و أروبا الشرقية و يسميها (منطقة الإرتكاز الجغرافي للتاريخ) و يحيط بها هلال داخلي ثم يتبعه هلال خارجي و سيطلق على منطقة الإرتكاز لفظ (قلب العالم).

يعتقد ماكنيدر أن السيطرة على الجزيرة العالمية سيسيطر على العالم و من هنا تولدت ثنائية قوى البر(منطقة الإرتكاز) و صراعها مع قوى البحر (الهلال الخارجي) حول السيطرة على الجزيرة العالمية ، و التي هي المجال الحيوي الذي يتم التنافس عليه لحكم العالم تاريخيا و إلى غاية اليوم[1].

- **نظرية ماهان Mahan**

هو الأميرال **ألفريد ماهان** من القوات البحرية الأمريكية آثر القوى البحرية في التاريخ بأن قوى البحر هي التي تتفوق دائما هي قوى البر، حيث أن قوى البحر أكثر حصانة لإحاطة المياه بها من كل جانب، و هي التي تتحكم في حركة التجارة البحرية أثناء السلام و الحرب و هي مقولة تعاكس ما ذهب إليه ماكيندر [2].

و طرح **ماهان** ستة شروط لإنشاء قوة بحرية.

- ✓ ميزة التموضع الجغرافي .
- ✓ شواطئ مناسبة للموانئ ذو موارد كبيرة و مناخ مناسب.
- ✓ كتلة سكانية تسمح بالدفاع.
- ✓ مجتمع مولع بالبحر و التجارة .

---

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 63.

[2] – محمد رزيق، مرجع سابق ، ص 78.

- ✓ حكومة راغبة بالهيمنة على البحار .
- ✓ هذه الأفكار تبناها الرئيس الأمريكي روزفلت و هو الرئيس الثاني و الثلاثون لأمريكا [1].

نظرية سبيكمان(Spykman)أو (The Rim land Theory).

طرح **نيكولاس سبيكمان** (1883-1943) نظريته و هي التي تدار بها السياسة الدولية و تقوم على مسارين:

الأول: صنع نظام عام لتوازن القوى كالأمم المتحدة.

الثاني: يقول بأن من يسيطر على الهلال الداخلي في الجزيرة العالمية يسيطر على العالم. بالنسبة لسبيكمان فإن الصراع التاريخي كان يتم بين أرض الحافة أو الهلال الداخلي و قوى البحر، و بالتالي من يسيطر على نطاق الحافة (الهلال الداخلي، يسيطر على أروبا و آسيا، و من يسيطر على أروبا و آسيا يسيطر على العالم [2].

المسار الثاني : نستعرض فيه أهم الأفكار الجيوسياسية المعاصرة .

- نظرية رقعة الشطرنج الكبرى Grand Chessboard Theory

يعتقد : **زيغنيو بريجينسكي** أن نطاق السيطرة الأمريكية العالمية كبير باعتراف الجميع إلا أن عمقه ضحل، فهو مكبل بالقيود الخارجية و الداخلية ، فالسيطرة باعتراف الأمريكية تشمل ممارسة نفوذ حاسم و لكن دون تحكم مباشر، و إن ما يحد من عمق النفوذ الأمريكي مجال سيطرتها على مسار الأحداث هو الوزن الحقيقي لأوراسيا و تنوعها إضافة إلى قوة

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 79.

[2] – باسم سلطان مرجع سابق، ص 66.

بعض دولها [1]،إن تلك القارة العملاقة هي قارة ضخمة جدا بحيث لا يمكن أن تخضع حتى لأكثر قوى العالم نجاحا إقتصاديا و تفوقا سياسيا، علاوة على الكتلة الديموغرافية الكبيرة و هي كثيرة التنوع ثقافيا و تشمل الكثير من الدول القوية سياسيا ذات الطموح التاريخي [2]، هذا من جهة و من جهة أخرى وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قوة عبر أوراسية مع نشر قوتها مباشرة على أطراف القارة الأوراسية الثلاثة، و التي منها تمارس نفوذا على الدول التي تشغل المنطقة الخلفية من أوراسيا، و لكن من أهم رقعة للشطرنج العالمي يمكن أن ينهض منافس لأمريكا يوما ما و لهذا فإن التركيز على اللاعبين الرئيسيين و التقييم الدقيق للحسابات الجيوستراتيجية على الأرض يعد نقطة إنطلاق من أجل صياغة جيوسياسية أمريكية لإدارة طويلة الأمد للمصالح الجيوسياسية الأوراسية لأمريكا[3] .

و هنا يوضح بريجينسكي أن هناك خطوتان يجب القيام بهما.

تحديد الدول الأوراسية الديناميكية جيواستراتيجية التي تملك القوة لإحداث تحول مهم على نحو فعال في التوزيع الدولي للقوة و لفك رموز الأهداف المركزية الخارجية لنخبهم السياسية الخاصة بكل منهما و العواقب المحتملة لسعيهم من أجل تحقيقها، و التعيين الدقيق للدول الأوراسية الهامة جيوسياسيا التي يملك موقفها أو وجودها أثارا محفزة إما على اللاعبين الجيواستراتيجيين الأكثر نشاطا أو على الظروف الإقليمية.

صياغة سياسات معينة للولايات المتحدة من أجل موازنة الدول الآنف ذكرهم أو إختيار الحلفاء منهم و السيطرة عليهم ، من أجل وضع مفاهيم الجيوستراتيجيا أكثر شمولية تؤسس

---

(1) - زيغينيو بريجنسكي ، **رقعة الشطرنج العظمى ، التفوق الأمريكي ضروراته الجيوستراتيجية الملحة**، ترجمة سليم أبراهام ، (دمشق ، دار علاء الدين للنشر و التوزيع و الترجمة ، ط9، 2015)ص44.

(2) – المرجع نفسه .

(3) – المرجع نفسه ص 45.

(4) – المرجع نفسه ، ص48.

على المستوى العالي ترابطا بين سياسات الولايات المتحدة الأكثر خصوصية[1]. ختاما و من خلال تحليل أفكار برجينسكي يتجلى بوضوح مدى تأثره بأطروحات ماكندر و التي تطرقنا إليها في المسار الأول و ملخصها الآتي[2] :

- من يحكم شرق أروبا ينال قلب الأرض .
- و من يحكم قلب الأرض ينال جزيرة العالم .
- و من يحكم جزيرة العالم يهيمن على العالم.

سياسة الإحتواء: Containment Political: تعكس سياسة الإحتواء التفكير الإستراتيجي الأمريكي المنظم و الأكاديمي المرتبط بالحرب الباردة 1945- 1989 و المنافسة بين القوى العظمى و سبل تحقيق السياسات تنفيذ الإستراتيجيات، فقد أصبحت العلاقات مع الإتحاد السوفياتي أولى أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية عبر توجس أو إحتمال تفجر صراع سياسي مع الإتحاد السوفياتي و تحوله إلى حرب شاملة، و نتيجة لذلك كان التدخل الأمريكي العالمي في العقود الأربعة الموالية هدف واضح هو ردع الإتحاد السوفياتي عن محاولة التوسع المسلح و الحيلولة دون نشره للإيديولوجية الشيوعية، فالأهداف الأمريكية أثناء الحرب الباردة تمثلت في إحتواء الشيوعية السوفياتية من أجل خلق نظام عالمي جديد يتمتع بالحرية الاقتصادية و السياسية .فسياسة الإحتواء كانت عالمية في مداها و إقليمية في تركيزها صيغت في إطار فكري أكثر تماسكا و منهجية عرفت **باستراتيجية الإحتواء: Containment Strategy** و التي إبتكرها و صاغ أطرها الفلسفية و النظرية السياسي و الدبلوماسي " **جورج كينان**" **George Kenan** إتسمت إستراتيجية الإحتواء بأنها شاملة وواقعية من حيث أنها وازنت بين الأبعاد السياسية و العسكرية ، كما أكدت على الوحدة السياسية بين الديموقراطية و الردع العسكري للعدو، و

[1]- مرجع سابق ، ص47.

شددت على الحرية كقضية جوهرية، حيث أصبحت الدعوات اللاحقة من أجل حقوق الإنسان أداة قوية في تفويض المنافس الشيوعي من الداخل، و عملت على الجميع بين القيادة الأمريكية و الإعتراف بأهمية الحلفاء[1] .

- التفسير الجيوبوليتيكي لنظرية صدام الحضارات :

تطرق صامويل هنتغتون*في تحديده لمفهوم صدام الحضارات :

تطرق صامويل هنتغتون في تحديده لمفهوم صدام الحضارات The Clash of Civilization في مقاله بعنوان "صدام الحضارات" في مجلة الشؤون الخارجية Foreign affairs و الذي تم نشره عام 1993، و الذي جاء فيه : سوف يتمحور الإنقسام الأساس داخل المجموعة البشرية حول العوامل الثقافية التي ستصبح المصدر الرئيسي ، للصدام فصدام الحضارات هو الذي سيمثل مصدر الصدارة من السياسة العالمية[2].

يهدف "هنتيغتون "من خلال هذا الطرح إلى بقاء المواطن الأمريكي محافظا على حالة الحرب حية في ذهنه، بل أنه أكثر من هذا ينطلق من نقطة محددة هي ذهنية صناع القرار داخل البنتاغون و المؤسسة العسكرية الذين فقدوا مؤقتا مبررات بقائهم بعد نهاية الحرب الباردة، و الذين يعنيهم خلق مبررات جديدة لهذا الوجود.

---

[1]- زيغينيو برجنسكي ، **الإختبار و السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط1 ، 2004)، ص155.

[*] ولد في 18 أفريل 1927و توفي في 2004أستاذ علوم سياسية أشتهر بتحليله Samuel Plillips Huntigton صامويل فليبس هينتغتون ، للعلاقة بين العسكر و الحكومة المدنية ، وبحوثه في إنقلابات الدول، ثم أطروحته بأن اللاعبين السياسيين المركزيين في القرن الواحد و العشرين سيكونون الحضارات و ليس الدول القومية كما استحوذ على الإنتباه لتحليله للمخاطر على الولايات المتحدة الأمريكية التي شكلتها المجرة المعاصرة ، و كذلك عمل أستاذ بجامعة هارفاد.

[2]- صامويل هنتيغتون ، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي** ، ترجمة طلعت الشايب (دار النشر ، ط1 ، 1999) ص ص19، 20.

في إطار أطروحة " هنتغتون " تتألف القوى التي تتصارع من ثمان حضارات هي : الإسلامية، الكنفوشوسية، الغربية، الهندوسية، اليابانية، و الأرثودكسية و الإفريقية و الأمريكية اللاتينية [1].

كما حاول "هنتغتون" رسم ملامح علائقية متبادلة بين الحضارة الغربية و الأقاليم الحضارية الأخرى عدا إقليم الحضارة الإسلامية و الحضارة الكونفوشوسية، من خلال إعتماده على معايير القبول و الرفض للتحدث و التمدن الغربي على نحو صنف فيه العلاقة بين الغرب و الحضارات الأخرى إلى ثلاثة أنماط رئيسية هي[2] :

1 - دول قبلت التحديث و التغريب مثل : اليابان .

2- دول تسعى للتحديث و ليس لديها رفض التغريب مثل: روسيا، دول أمريكا اللاتينية و دول شرق أروبا.

3 - دول تريد التحديث لكنها ترفض التعامل على الطريقة الغربية، و تمثلها الدول الإسلامية و الكونفوشوسية.

من خلال هذه الأطروحات يتضح لنا الآتي :

جغرافيا العالم الإسلامي أو الحضارة الإسلامية على حد تعبير "هنتغتون" تحتل أهمية جيواستراتيجية في النظريات الجيوبوليتيكية حيث من يبسط نفوذه على هذا الفضاء الجغرافي يتحكم في زمام المبادرة العالمية من خلال السيطرة و الهيمنة على الموارد، و مجابهة الخصوم و المنافسين على الريادة العالمية.

---

[1]- مرجع سابق. .

[2]- صبري فارس الهيني ، **العالم الإسلامي و المتغيرات الدولية ، من وجهة نظر جيوبوليتيكية**(عمان ، الوراق للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2010) ص 313.

نظرية صدام الحضارات لهنتيغتون هي من الأطروحات التي تمتد إلى المستقبل الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية لمواصلة السيطرة على أوراسيا و محاولة خنق الصعود الروسي و الصيني من خلال إفتعال الأزمات و اللعب على وتر الحدود الثقافية و العرقية و الدينية لمنع أي إندماج لهذه الشعوب من خلال ضرب البنية المجتمعية لهذه الدول و خلق مناطق قوة في خاصرة روسيا و الصين لفرملة صعودهما الإستراتيجي.

المطلب الثاني : العودة الروسية إلى الساحة الدولية من خلال طروحات الأوراسية الجديدة.

يعد تفكك الإتحاد السوفياتي من أبرز التحولات التي شهدتها البيئة الإستراتيجية الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين ، لقد كان لضخامة الحدث وما ترتب عليها من تغيير جوهري في شكل و مضمون البيئة الإستراتيجية و الجيوبوليتيكية و النظام الدولي و آليات عمله و معاملات توزيع القوة و القدرة في إطاره ، ليس هذا فحسب بل في شكل العلاقات الدولية القائمة و مضمونها و إدارة تفاعلاتها سلما و حربا في آن واحد، الأثر الواضح في ردة الفعل العالمية الرامية إلى إعادة النظر في الكثير من المسلمات و الثوابت ضمن أدبيات السياسة الدولية .

وباعتبار روسيا الإتحادية هي وريثة الإتحاد السوفياتي المفكك من الناحية القانونية و السياسية مع تراجع مقومات القوة لديها، رغم أنها حصلت على بعض هذه القوة على الصعيد العسكري، لكنها لم تتنازل عن النهج الإستراتيجي و المتمثل في دورها على الساحة الإقليمية و الدولية، لإدراكها أن أي تنازل أو إنكفاء معناه تهديد مباشر و لكيان الدولة الروسية، و على الرغم من أن الدور الروسي كان مرتبكا و ضبابيا بفعل إجراءات إعادة بناء الدولة الروسية و مواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الإتحاد السوفياتي إلا أن تسلم "**فلاديمير بوتن**" [1]للحكم كان إيذانا بإعادة بناء الفاعلية الروسية على المستويين الداخلي و الخارجي وفق

[1]- طارق محمد ذنون الطائي ، **الفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد و العشرين ، دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية** (عمان ، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع 2016)ص ، ص 8-9.

منظور إستراتيجي و جيوبوليتيكي ستقي أفكاره من أطروحات المدرسة أو التيار الأوراسي الجديد الناتج من الشخصية و التاريخ و الحضارة الروسية .

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الأفكار الخاصة بهذه الأطروحة بداية من سياقاتها الفلسفية و التاريخية مرورا بالأوراسية الكلاسيكية وصولا إلى الفكر الأوراسي الجديد.

1 – الأوراسية الكلاسيكية :

ترجح بعض المصادر أن مصطلح الأوراسية "Eurassianism " أستخدم لأول مرة من قبل الموسوعي الألماني و الرحالة العالمي ألكسندر فون هامبولت Alexander von Humboldt في أوائل القرن التاسع عشر و هي تعد أهم مكون من مكونات العقيدة الروسية الجديدة . ظهرت الأوراسية أساسا في أوساط المغتربين الروس في أوائل فترة العشرينيات، و أول بيان عقائدي رئيسي لها كان عام 1921، و هو عبارة عن مجموعة من المقالات بعنوان "الهجرة الجماعية إلى الشرق" Exodus To The east"[1]،و التي تكرر مفهوم الهوة التي لا سبيل إلى جسرها بين روسيا و الغرب و حتى العداء المر بينهما، و يقدم الكاتب "كاسبر ماير" Caspar Meyer " أهداف الأوراسية الكلاسيكية بقوله " لقد وضع برنامجهم تصورا للنظام البلشفي بأنه نظام مؤقت ، لكنه بمثابة المحفز الضروري الذي يمهد الطريق للدولة الأوراسية الإيديوقراطية الشاملة، لقد حتم الإتساع الإيكولوجي الشاسع لأوراسيا على سكانها المتناثرين هنا و هناك أن يجتمعوا تحت سلطة مركزية واحدة وسبعون على مراحل لإستعادة إمبراطوري شعبية – غارقة في القدم بأشكال تاريخية متغيرة .....ستكون روسيا ما بعد البلشقية

(1)- وولترلاتوير، البوتينية، **روسيا و مستقبلها مع الغرب**، ترجمة : فواز زعرور (بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2016)ص ، ص 125، 126.

تجسيدا نهائيا. " للقدر الجيوبوليتيكي" الأوراسي و يتوجب أن تكون قيادتها موضع ثقة[1]من قبل أولئك الذين أعادوا تنظيم جوهر البلاد و دورها المكلل بالعناية الإلاهية ".

كما يذهب (ستروش هوب R , Strausz – Hupe)سنة 1947 إلى القول بأنه "السياسة الخارجية الروسية هناك عامل أساسي مهيمن و العامل الإستراتيجي، كانت أهدافه واضحة أثناء الحقبتين القيصرية و الشيوعية، و هي تجسيد حدود إستراتيجية معينة، و قد كان المقصود من ذلك أن الحدود تقضي على المخاطر القادمة من العدو المطوق لروسيا"، و بالتالي فالجغرافيا الروسية الواسعة لعبت دورا مهما في تشكيل تجليات القوة العظمى لدى صناع القرار الروسي و دفعهم نحو التفكير بذلك و يظهر ذلك في خطاب ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتن بعد عامين من توليه الحكم حينما قال [2]: نحن قوة عالمية، ليس بسبب أننا نملك القوة العسكرية العظمى و قوة إقتصادية محتملة، و لكن نحن كذلك لأسباب جغرافية، سوف نظل متواجدين ماديا في أروبا، آسيا ،في الشمال و الجنوب، كما أننا في كل مكان بعضا من الإهتمامات و المخاوف .

و يعتبر كل من المنظرين **بيتر نيكولايفتش سافيتسكي و ألكسندر دي سفرسكي** أهم رواد هذا الإتجاه بحيث تعتبر أفكارهما و أهم الأدبيات التي توصلا إليها المرجع الأساسي للدراسات الجيوبوليتكية الروسية الحديثة.

فبالنسبة **لسافيتسكي** (1895- 1968) فيعود له فضل إبتكار مصطلح جديد في علم الجيوبوليتيك، و هو مصطلح "**بؤرة التطور**" ، و هذا المصطلح يمثل الشبيه الدقيق لمصطلح (**Roum)**، **المجال** "عند المفكر الألماني **شميدث**، و تنعكس في هذا المفهوم عضوانية الأوراسيين حيث كتب **سافيتسكي** في نصه الذي يحمل عنوان: "**العرض الجغرافي لروسيا -**

---

[1] – المرجع السابق ، ص 126.

[2]- جلال خشيب ، **الجيوبوليتيك الروسية الحديثة و المعاصرة ، طموح النظرية و حدود التطبيق** ، ورقة بحثية مقدمة للنشر ، مركز إدراك للدراسات و الإستشارات ، 2018 ، ص 17.

الأوراسيا": ينبغي أن يذوب كل من الوسط الاجتماعي – السياسي و الأرض بالنسبة لنا في وحدة متكاملة في شخصية جغرافية ، أو سطح جغرافي .... في التركيب الضروري لا بد من القدرة على الإطاحة بالوسط الاجتماعي التاريخي و بالأرض التي يشغلها في نظرة واحدة" [1]. يمكن القول إنطلاقا من طروحات **سافيتسكي** أن فكرة بؤرة التوتر تؤدي في حقيقة الأمر إلى خلق بؤر توتر، فإذا كانت الدولة ترى في مجال ما صغير فإنه لا بد أن يدخل في نطاق شخصيتها الجغرافية ، فإن ذلك ينطوي على دخول ذلك المجال في نزاع وجودي مع تلك الدولة و يعزز التميز الإثني أو التاريخي لذلك المجال فرص واحتمالات هذا النزاع[2].

أما بالنسبة للمفكر **ألكسندر سفرسكي** فمعظم أفكاره و طروحاته عبر عنها في بحث بعنوان : القوة الجوية مفتاح البقاء**(Air Power Key To Suviral)** 1950 و الذي نظر إلى الوضع الجيوبوليتيكي للعالم من خلال القوة الجوية ، حيث رسم **سفرسكي** نموذج ذات مسقط قطبي " **القطب الشمالي** " ووضع فيها الأمريكيتين جنوب القطب ، و أوراسيا و إفريقيا في شمال القطب ، و على هذا فإن تقسم سفرسكي هو التقسيم المتعارف عليه: العالم القديم و العالم الجديد[3]، في هذا النموذج يتضح أن السيادة الجوية الأمريكية تشتمل على كل من الأمريكيتين، بينما منطقة السيادة الجوية السوفياتية تغطي جنوب و جنوب شرق آسيا، و إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لكن منطقتي النفوذ الجوي تتلاقيان و تتصادمان في مناطق أخرى هي أوروبا الغربية، و شمال إفريقيا، و الشرق ، فضلا عن أن نفوذ القوة الجوية الروسية تغطي أمريكا الشمالية، و بالمثل تغطي القوة الجوية الأمريكية، الهرتلاند الأوروآسيوي، و منطقة تداخل السيادتين الجويتين : البرية و البحرية تسمى في طروحات **سفرسكي ب :منطقة المصر (Area of Decision)** فهي منطقة الحسم في أي معركة بين القوتين . كما أنها المناطق

---

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 9.

[2]- المرجع نفسه .

[3] – المرجع نفسه .

الجيواستراتيجية الأكثر أهمية في العالم، و قد عبر **سفرسكي** عن ذلك من خلال أطروحته حول القوة الجوية بقوله: من يملك السيادة الجوية يستطيع أن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي و من يسيطر على هذه المناطق يصبح بيده مصير العالم [1].

2 – الأوراسية الحديثة : الجيوبوليتيكا الدوغينية .

ترجع البدايات الأولى **للجيوبوليتيكا الدوغينية** إلى سنة 1991م حينما نشر **دوغين** مقالا بعنوان "حرب القارات **The War of Continents**، الذي ضمنه دوغين تصوراته الجيوبوليتكية الكبرى للعالم، حيث وصف فيه ذلك الصراع الجيوبوليتيكي القائم آنذاك بين نمطين مختلفين من القوى الالمية : القوى البرية أو كما يلقبها بـ "**روما الخالدة**" و التي ترتكز على مبادئ مختلفة مثل: النزعة الفردية، و النزعة المادية، إضافة إلى ميزة التجارة و بحسب تصور دوغين فإن قرطاجة الخالدة " كانت قد تجسدت تاريخيا في أثينا الديموقراطية ، أما اليوم فهي ممثلة بالولايات المتحدة، في حين تجسدت روما الخالدة في روسيا [2].

و يتبر كتابه "أسس الجيوبوليتيكا المستقبل الجيوبوليتيكي روسيا 1997 و الذي تمثل إنجيل رواد المدرسة الأوراسية الجديدة و التوسعية، واستخدام دوغين أطروحات **H ,Makinder** حول المعارضة الجيوبوليتكية بين قوى البر و قوى البحر فقد جادل بأن العالمين ليس محكومين فقط باستراتيجيات أساسية متنافسة و لكنهما متعارضتان ضد بعضهما البعض ثقافيا بصورة جوهرية. فالمجتمعات البرية تنجذب إلى أنظمة قيم و تقاليد مطلقة بينما البحرية منها هي ليبرالية بطبيعتها.

[1] – وولتر لاكوبر ، مرجع سابق ، ص 128.

[2] – جلال خشيب ، مرجع سابق ، ص 13.

أما على الجهة الإستراتيجية يقترح دوغين بأن التحالف المناهض للغرب بين روسيا اليابان و ألمانيا و إيران، المرتكز على رفضهم المشترك للغرب سيكون قادرا على إزالة التأثير الأمريكي من القارة [1].

. دوغين و النظام العالمي الأوراسي الجديد: يجادل دوغين و يرافع من أجل نظام عالمي مستقبلي أوراسي جديد و الذي يعتبره نموذجا أوراسيا حديثا و أكثر تطورا و تعقيدا مركزا على قيامه على جبهتين :

أ – الجبهة الداخلية: وضع دوغين تصورا خاصة بالإمبراطورية الأوراسية الجديدة، و التي تشكل الصيغة الواحدة للوجود الأدق و الطبيعي للشعب الروسي و الإمكانية الوحيدة للوصول برسالته التاريخية و الحضارية إلى أبعد مداها و التي ترتكز على الآتي:

- لا ينبغي للإمبراطورية القادمة أن تكون دولة – جهوية، و لا دولة – أمة لتجنب التناقضات الجيوبوليتيكية التي لا حل لها.
- ضرورة أن تقام الإمبراطورية الجديدة دفعة واحدة كإمبراطورية و يجب أن ترسي المبادئ الإمبراطورية الكاملة الأهلية و المتطورة في أساس مشروعها من الآن.
- الملامح الجيوبوليتيكية و الإيديولوجية لإمبراطورية الروس الجديدة يجب أن تتحدد عل أساس التخلص من تلك اللحظات التي أدت من الناحية التاريخية إلى إفلاس و إنهيار الصيغ الإمبراطورية السابقة ، لذلك يجب أن تكون حسب الباحث متميزة بنية إثنية – دينية تعددية مرنة [2].

---

[1] – أمينة مصطفى دلة ، **المخيلة الجيوبوليتيكية الروسية و الفضاء الأوراسي** ، ورقة مقدمة للمعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، سبتمبر 2016، ص 14.

[2]- ألكسندر دوغين ، **أسس الجيوبوليتيكا ، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، ترجمة عماد حاتم (بيروت ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، ط 1، 2004ص 257.

- أن يتم إضفاء المرونة على مشاركة الدولة في توجيه الاقتصاد، و شحن المعادلة الدينية-القيصرية، بالمضمون المقدس وتحقيق ثورة أرثودكسية محافظة.

ب – الجبهة الخارجية: قدم دوغين نظاما جيوبوليتيكيا عالميا يرتكز على إرتباطه بمناطق-كلية دعاها دوغين بالأحزمة الجيو- اقتصادية و هي: الأورو-افريقية و آسيا .و المحيط الهادي، و أمريكا و أوراسيا.

يقترح دوغين تأسيس تعددية المراكز Polycentricity باعتباره النمط السائد للقوة الجيوبوليتكية على المستوى العالمي، فالهدف الأسمى للأوراسية القضاء على تهديد الهيمنة الأمريكية على العالم لن يتحقق إلا من خلال تحالف ثلاث محاور كالآتي :

- محور برلين -موسكو- بالريس.
- محور -موسكو -طهران وهو محور خاص بآسيا الوسطى.
- محور موسكو – طوكيو و محور خاص بشرق آسيا[1].

لقد آمن دوغين " بالأوراسية الجديدة " باعتبارها عقيدة تحمل خلاص لكل المشكلات التي تعاني منها روسيا ، بل خلاصا للإنسانية من كل مشكلاتها ، نفس الشكل الذي آمن به أتباع الماركسية أو الماوية...إلخ، بل إدعى أن الأوراسية الجديدة ستكون العقيدة القائدة في المستقبل ، التي ستجعل من روسيا قوة عظمى ، و مع هذه النبؤة آمن دوغين أن الأوراسية الجديدة ينبغي أن تكون بمثابة الأنوار الشمالية للرئيس بوتن و مساعدوه، التي ستساعده جنبا إلى جنب مع القادة العالميين على صياغة إمبراطورية أوراسية و تشكيلها [2].

[1] – نفس المرجع السابق ، ص ص، 14، 15.

[2] – جلال خشيب ، مرجع سابق ، ص 13.

- **المعالم الفلسفية للأوراسية الجديدة:**

ينطلق دوغين في كتابه المعنون بـ: النظرية السياسية الرابعة ، من فرضية أساسية تتمحور حول إخفاق المشروع الحداثي الغربي و المصير المأساوي الذي أنتجته إيديولوجياته الثلاث الرئيسية: الليبيرالية، الشيوعية و الفاشية التي لم تتمكن من تحقيق مراد الإنسان من الرفاهية و السلام، حيث رفعت الليبيرالية الإنسان إلى الإغتراب و جعلت منها الولايات المتحدة الأمريكية أداة لتحقيق مشروعها الإحتكاري العالمي، و في الجهة المقابلة عرفت الشيوعية أزمة في مشروعها وانقسامات على أساس دوغماني و غياب أفق للمستقبل.

أما الفاشية أو النازية فلم تكن إلا نزعة دولاتية محضة، فقد عملت على تعبئة المكونات الاجتماعية لخدمة جهاز الدولة، لهذه الأسباب سعى دوغين إلى صياغة فلسفة مثالية جسدتها نظريته السياسية الرابعة التي تؤمن بعالم تعدد و أخلاقي، عالم يعترف بالشعوب الأخرى و بحريتها، بعيدا عن قيم المركزية الغربية، و جعل من ذلك عالما ممكن التجسيد إذا ما تمكنت روسيا من إنتاج إيديولوجية خاصة بها، تفرض بها السيادة الجيوبوليتيكية لقوى القارة الأوراسية (قوى البر، روسيا، الصين، إيران و الهند) ضد القوى الأطلسية، إذ أن إيديولوجية بديلة ذات نزعة محافظة[1] ثورية هي وحدها القادرة على معارضة مشروعات القوى الأطلسية الإحتكارية، فمشروع الأوراسية ينطلق من تعزيز ماضي الشعوب لكبح مشروع الحداثة و إعادة الفرد المستلب إلى الروح و إلى الجماعة و إلى "الله" و هي أيضا أهداف و أساسيات العقل المحافظ الروسي.

[1] – فاليري كوروفين ، **أسس الفكر المحافظ ، المنظور الروسي للمحافظة** ، الشؤون الغربية الأوراسية ، مركز الدراسات الأوراسية ط 1، سبتمبر / أكتوبر 2021، ص 54.

المطلب الثالث : إستراتيجية الإنفتاح الصيني ، العالمية من الجيواقتصادية إلى الجيوسياسية مبادرة الحزم و الطريق .

في أذار مارس 2013أعلن الرئيس الصيني ، شيجين بينغ **xi gin ping**عن مبادرة " حزام واحد طريق واحد " **One Belt One Road , OBOR**، بهدف الربط بين الصين و أروبا ووسط آسيا و الشرق الأوسط، و إقامة مشروعات عملاقة كالسكك الحديدية، و الطرق و الموانئ البحرية، و مختلف المنشآت الخاصة بالبنية التحتية اللازمة للمبادرة. جاءت هذه المبادرة في سياق الحديث للرئيس الصيني **شي جين بينغ** ، عن "الحلم الصيني" ما ارتبط به من إعادة إحياء "طريق الحزم" القديم إلى طريق بضم"حزام الحرير الاقتصادي الجديد"، مما يشير إلى رغبة الصين في تطوير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، و روسيا و أروبا "و طريق الحرير"، الذي ينظر إليه على أنه محاولة لتحسين العلاقات مع جنوب شرق آسيا و إفريقيا و الشرق الأوسط [1].

و في هذا الإطار، أعلنت الصين عدد من الوثائق الرسمية توضيحا لرؤيتها لهذه المبادرة ،منها و ثيقة بعنوان "إنشاء الحزام و الطريق: المفهوم و الممارسة و المساهمة الصينية، وذلك خلال منتدى الحزام و الطريق للتعاون الدولي **The Belt and Road Forum For International Cooperation** في ماي 2017، و أوضحت أن هذه الوثيقة " مبادرة الحزام و الطريق " مبادرة صينية تستهدف تعزيز التعاون و التنمية المشتركة حول العالم، و تشمل دول العالم كافة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة ، فالكل سوف يشارك على نحو متساو و شفاف و منفتح لتحقيق السلام العالمي و التنمية المشتركة مع حصول الجميع على المكاسب المتوقعة، [2]، ما يساهم في تعزيز كفاءة تدفق الإستثمارات و التكامل بين

---

[1] – محمد مطاوع ، طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى ، الوزن الإستراتيجي و التحديات ، **سياسات عربية** ، العدد 46سبتمبر 2020، ص 29.

[2] – المرجع نفسه ، ص 30.

الأسواق لتحقيق التنمية المتنوعة و المتوازنة و المستدامة فضلا عن مد جسور الحوار و التفاهم المشترك بين الحضارات المختلفة.

بحكم أن المبادرة تتضمن مشاركة نحو 65 دولة من قارات آسيا، إفريقيا أروبا و منطقة الشرق الأوسط بما يمثل ما نسبته 63% من سكان العالم، و سنتطرق فيما يلي إلى الأهداف الإستراتيجية لهذه المبادرة أو الإستراتيجية إضافة إلى أهم التحديات التي تواجه هذه الإستراتيجية.

أولا : الأهداف الإستراتيجية لمبادرة الحزام و الطريق .

1 – التعاون الاقتصادي حيث لا تستهدف مبادرة الحزام و الطريق تطوير البنية الأساسية و تنفيذ مشروعات مختلفة فحسب، و لكنها تستهدف أيضا أن تكون المنصة الرئيسية لتحقيق التعاون الاقتصادي العالمي متضمنة تنسيق السياسات و التجارة و التمويل و التعاون الاجتماعي و الثقافي[1].

2 – تعزيز الاقتصاد العالمي المفتوح، و زيادة تطبيق تكنولوجيا المعلومات لدعم نظام التجارة الحرة العالمية بروح من التعاون الإقليمي المفتوح و الشامل و المتوازن و تعزيز التدقيق المنظم و الحر للعوامل الاقتصادية و تخصيص الموارد لكفاءة عالية و تكامل الأسواق، مع تشجيع الدول الواقعة على طول الحزام و الطريق على تنسيق سياساتها الاقتصادية، مع التركيز على ضخ طاقة إيجابية جديدة في تعزيز السلام و التنمية العالمية.

3 – تعزيز التجارة بين الدول المشاركة في المبادرة ، فوفقا لتصريح الرئيس الصيني في مارس 2015، من المستهدف أن يصل حجم التجارة مع الدول الواقعة على الطريق إلى 5,2 ترليون دولار أمريكي بحلول عام 2025م، و بالفعل أشار الرئيس الصيني خلال كلمته

[1] – سترفيل شين ، تأثير الصين ، و الهند على الأسواق السلفية العالمية ، على الموقع :
http://eco – world bank ,org تم التصفح : 06/ 10/ 2017

الإفتتاحية في منتدى الحزم و الطريق للتعاون الدولي و الذي أشرنا إليه سلفا إلى أن " إجمالي حجم التجارة بين الصين و دول الحزم خلال الفترة (2014 – 2016) قد تجاوز 3 ترليون دولار، و تجاوزت إستثمارات الصين في هذه البلدان 50 مليار دولار أمريكي[1]، مع إقامة الشركات الصينية 56 منطقة تعاون إقتصادي في أكثر من 20 دولة، و حققت عائدات ضريبية قدرها 1,1 مليار دولار مع توفير 180 ألف وظيفة".

4- تدويل العملة الصينية ، حيث تعيد الصين تشكيل إقتصادها ليكون إقتصادا مفتوحا يعزز من قدرتها على أن تصبح صانعة للقرار و مساهمة في الاقتصاد العالمي من أجل دور رئيس في تحقيق التنمية على المستوى العالمي .

5- تعزيز تحقيق السلام و زيادة رصيد بكين من القوة الناعمة في العالم و الترويج لفلسفتها القائمة على إستفادة الجميع **win – win philosophy** و هو ما تحاول تحقيقه من خلال التوسيع في إنشاء معاهد **كونفو شيوس** في الدول المشاركة في المبادرة ، و كذلك فإن إستخدام الصين مفاهيم مثل : مقترح Proposal، و رؤية ، Vision، و إطار frame work بدلا من إستراتيجية Strategy يعطي للمبادرة خصوصية مختلفة عن الدول الأخرى في كونها غير مفروضة على الدول المشاركة فيها، و لا تضع أي نوع من أنواع المشروطية السياسية عليها مع تأكيد الصين أن المبادرة لا تضمن أهداف سياسية .

6- تنمية منطقة التبت و خلق جوار جغرافي أكثر أمنا، أين تستهدف الصين الإستفادة من الموقع الجغرافي للتبت، و ذلك من خلال مد الطريق إلى نيبال مع التركيز على تنمية المناطق

[1]- آلان رو، **الرقص مع العمالقة – الصين و الهند : و الإقتصاد العالمي** ، ترجمة ، صباح ممدوح كعدان ،(دمشق ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2012) ص 130.

الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة بهدف تسريع عملية تنمية المناطق الحدودية و المهمشة إقتصاديا في الصين[1].

7- الرغبة الصينية في التأثير الاقتصادي و الديبلوماسي بصيغة عامة و في آسيا بصيغة خاصة، فقد أدى تراجع النفوذ الأمريكي بوصفه قوة إستراتيجية في منطقة أوراسيا إلى تعزيز الفرص الصينية لتوسيع قوتها الدبلوماسية و الاقتصادية و تعزيزها في المنطقة و بالتالي ملء الفراغ الذي يتركه إنحصار النفوذ الأمريكي.

8- محاولة التصدي للقضايا المتعلقة بالأمن و الطاقة ، حيث يأتي نحو: 75% من الواردات الصينية من البحر، و تمر عبر مضيق ملق بين المحيط الهندي و بحر الصين الجنوبي و من المحتمل أن يتم إغلاق هذا الممر في حالة حدوث أي نزاعات، مما يجعل الصين عرضة للإستغلال الإستراتيجي .

[2] – محمد مطاوع ، مرجع سابق ، ص 33.

Source: CSIS Reconnecting Asia Project, U.S. Global Investors

الشكل رقم 07 خريطة توضيحية لأهم محطات مبادرة الحزام الطريق

http://www.4shared.com

الشكل رقم 08 خريطة توضح أهم الطرق البرية و البحرية لاستراتيجية الحزام و الطريق

ثانيا: تحديات الجيوبوليتيكية التي تواجهها مبادرة الحزام و الطريق .

رغم طبيعة المشروع الاقتصادية إلا أن بعض الملاحظين يشبهون هذا المشروع بمشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه أوروبا عقب الحرب الباردة أي أن المشروع يحمل أو يتضمن نوايا صينية للتسريع على قمة النظام العالمي و إزاحة الولايات المتحدة من الصدارة. لهذا فإن التحديات التي تواجهها هذه المبادرة كما يحلو للصين وصفها هي تحديات جيوسياسية من لدن القوى الكبرى المنافسة للصين و التي تحاول فرملة النمو الصيني المتصاعد و الذي أصبح يشكل هاجس إستراتيجي خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد تعددت المبادرات و الإسهامات في تبني مشروع طريق الحرير في نسخته الأمريكية و الأوروسية و الروسية الهندية كإجراء إستنباطي لكبح الصعود الصيني و هو الأمر الذي سنتطرق إليه كالآتي :

1- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية .

طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون مفهوم "آسيا الوسطى الكبرى" ومفهوم "طريق الحرير الجديد" في تشيناي الهندية في يوليو عام 2011 داعية لبناء شبكة للمواصلات و التنمية الاقتصادية تربط بين جنوب آسيا و آسيا الوسطى و غرب آسيا، و خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر من نفس السنة، شرحت كلينتون مخطط " طريق الحرير الجديد" أمام المجتمع الدولي، ووصفته بأنه مخطط يتخذ من أفغانستان مركزا له ،أملا في أن تساهم الدول المجاورة لأفغانستان في حماية مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الريادية في عملية تطوير أوراسيا[1]، كما عملت الولايات المتحدة في دفع إستراتيجية "إعادة التوازن إتجاه منطقة آسيا و المحيط الهادي" و تسعى إيجابيا لبناء مفهوم "كيان الهند -

[1]- يوخان تشوان ، **مبادرة الحزام و الطريق – التحديات الأمنية و الخيارات الصينية** ، ترجمة ، آية محمد الفازي (القاهرة ، دار صفصافة للنشر و التوزيع و الدراسات ، الطبعة الأولى 2017) ص ، ص 441، 442.

الباسيفيك" [*] و مد حدود منطقة آسيا أو ما يعرف بمبادرة (Pacific- Indo و مد حدود منطقة آسيا و الباسيفيك إلى شبه القارة الهندية، و بالإضافة إلى ذلك تعزز الولايات المتحدة من قواها العسكرية في منطقة آسيا و المحيط الهادي و تستغل النزاعات البحرية و البرية في المناطق المجاورة للصين لدعم حلفائها و الدول المعنية في النزاعات و تطبيق إستراتيجية "إستغلال الجوار لكبح الصين"[1].

2- بالنسبة لروسيا :

إقترحت روسيا و الهند و إيران " خطة الممر الشمالي "، حيث تسق الأطراف على بناء قناة نقل دولية تمتد من الهند إلى القارة الأوروبية مرورا بإيران و القوقاز وروسيا ، حفاظا على قوة تأثير روسيا التقليدية في المنطقة ، و في السنوات الأخيرة إفترضت روسيا فكرة الإندماج مع منطقة آسيا الوسطى و هو تصور لبناء تحالف " أوروآسيوي" نابع من تصورات و مخرجات فكر ألكسندر دوغين ، مما يجعل من التكامل الاقتصادي لإتحاد الدول المستقلة ، و على الرغم من أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتن قد أعلن عن تأييده لخطة "الحزام الاقتصادي الطريق الحرير" خلال اللقاء الذي عقد بين الرئيسين الصيني و الروسي على هامش المؤتمر المعني بالتفاعل و تدابير بناء الثقة في آسيا عام 2014 إلا أن هناك تخوف و حذر من الصين مما سيؤثر على تحقيق التعاون الشامل بين الصين و دول آسيا الوسطى [2].

---

* - لقد طرح مفهوم كيان الهند – الباسيفيك (Pacific – Indo) لأول مرة في كلمة وزيرة الخارجية الأمريكية " هيلاري كلينتون " [*] في هاواي عام 2011 تحت عنوان " دخول الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا و المحيط الهندي " أنظر موقع:

http://www,Stote,gov, Secrrtary 20092013 Clinton/rm/2010/10/150141 htm.

[2]- المرجع نفسه ، ص 442.

[3]- المرجع نفسه

.

3- بالنسبة للاتحاد الأوروبي:

طرح الإتحاد الأوروبي عام 2009 خطة "بناء طريق الحرير الجديد" ووافق على بناء "خط أنابيب غاز نابوكو" ما عزز على الإتصال بآسيا الوسطى و الدول المجاورة في مجال الطاقة و التجارة و المعلومات و التبادلات الإنسانية، ودفع الإستثمارات بشكل إيجابي، بالإضافة إلى أنه ساهم في ضمان الإكتفاء الذاتي بالطاقة، ورفع من قوة تأثير الإتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى، و على الرغم من أن تدخل الإتحاد الأوروبي في المنطقة يساعد على تحقيق التوازن بين قوة تأثير الولايات المتحدة و روسيا لكنه على الجانب الآخر قد يعقد من الأوضاع في المنطقة، ما لا يجب في مصلحة التعاون الإقليمي لدفع بناء الحزام الاقتصادي الطريق الحرير الصيني.

الفصـــــل الثانـــي:

المقاربة النووية الإيرانية بين الدين والسياسة.

المبحث الأول : الطبيعة الثيوقراطية للنظام السياسي الإيراني .

المطلب الأول : مؤسسات الثورة .

المطلب الثاني : مؤسسات الدولة .

المطلب الثالث: صناعة القرار السياسي بين الدين و الدستور .

المبحث الثاني : الأبعاد الجيوسياسية للبرنامج النووي الإيراني .

المطلب الأول : الطبيعة المرحلية لبناء البرنامج النووي الإيراني .

المطلب الثاني : البنية التحتية النووية الإيرانية .

المطلب الثالث :القدرات الصاروخية لإيصال السلاح النووي(أنظمة الصواريخ الباليستية الإيرانية)

المبحث الثالث: التعاطي الدولي مع الملف النووي الإيراني.

المطلب الأول: مبررات البحث عن القوة النووية لدى إيران.

المطلب الثاني: مواقف القوى الكبرى من البرنامج النووي الإيراني .

المطلب الثالث: مواقف القوى الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني.

تمهيد :

في خطاب ألقاه الراحل" هاشمي رفسنجاني "في أكتوبر 1988 عندما كان القائد الأعلى للقوات المسلحة في إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية، قال: "لقد أثبتت لنا هذه الحرب، كما هو مهم استعمال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية و النووية، وأن الدروس والمواعظ التي يعطيها المجتمع الدولي تفقد مصداقيتها عند دخول الحرب .إذن علينا حيازة هذه الأسلحة ذات الاستعمال الهجومي و الدفاعي.

يبدوا لنا جليا من خلال هذا المقطع من خطاب رفسنجاني أن هناك ارتباط وثيق بين مدركات الأمن، ورؤية القيادة الإيرانية للسلاح النووي بل لرؤيتها لدور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الإيرانية ككل ،وتركز سياسة الأمن القومي الإيراني على مجابهة التهديدات ، و الاستفادة من الفرص القائمة في البيئة الجيوستراتيجية المحيطة بإيران، وفي هذا الإطار تحتل القدرات النووية مكانة محورية في جهود تطوير قدرات إيران الشاملة منذ أواخر الثمانينات، كما أشرنا سالفا . إلا أن الغموض ظل محتدما منذ ذلك الحين بشأن ما إذا كان الاهتمام بالقدرات النووية مندرجا فقط في الإطار المدني، أم هناك أهدافا، ودوافع عسكرية وراء هذا الاهتمام، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مجموعة من المقاربات تتعلق بخصوصية النظام السياسي الإيراني الفريد على المستوى العالمي، ومختلف المؤسسات و البنى الهيكلية المكونة له، إضافة إلى الأبعاد

الإيديولوجية، و التاريخية للبرنامج النووي الإيراني ضمن منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر بؤرة للتفاعلات الدولية، و الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية.

المبحث الأول: الطبيعة الثيوقراطية للنظام السياسي الإيراني

مثلت الثورة الإيرانية خطوة أولية أساسية لإقامة نظام إقليمي إسلامي، حيث تحدث الخميني بهذا الصدد قائلا: " يمثل الإسلام وديعة الله المقدسة لدينا، ويتعين على الأمة الإيرانية أن تزيد من قوتها وإصرارها، حتى تقدم الإسلام للعالم بأسره"، و الواضح أن الرجل –أي الخميني – كرس الإيديولوجية الإسلامية التي أمضى عقودا في تطويرها وتنقيحها ،واوجد نظاما دستوريا جديدا. بمؤسسات غير تقليدية، وفاعلة في هيكله الرسمي، تتداخل مع السلطات الثلاثة للدولة التشريعية، و التنفيذية، والقضائية، بشكل مباشر وغير مباشر، ولها تأثير فعال في عملية اتخاذ القرار[1]،وذلك بهدف إحكام قبضة رجال الدين على السلطة بجميع الأشكال يضاف إلى ذلك كله المرشد الأعلى للثورة الإيرانية آية الله خامنئي، الذي يتمتع بصلاحيات واسعة نابعة من نظرية ولاية الفقيه، وسنتطرق في هذا المبحث إلى جملة من المسائل المتعلقة بنية النظام السياسي الإيراني من حيث المؤسسات، و القوى الفاعلة المؤثرة في عملية صنع القرار الإيراني.

[1]- راي تقية، **إيران الخفية**، ترجمة، أيهم الصباغ،(الرياض، العبيكان، 2010)،ص218.

المطلب الأول: مؤسسات الثورة.

1 – المرشد الأعلى:

يجعل الدستور الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم نظامها إلا بها، ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها على ما تقدم، وبناء عليه فإن المرشد الأعلى يتمتع بوضع شديد التميز و التمدد أيضا، لأنه باختصار شديد يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة[1]

وتنص على ذلك المادة 57 من الدستور المعدل، ومضمونها ما نصه " السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي : السلطة التشريعية، و السلطة التنفيذية، والسلطة السلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق و إمام الأمة، وذلك وفقا للمواد اللاحقة في هذا الدستور[2]. وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض"، أما المادة 119 من الدستور المعدل فتفصل ما يتعلق بمسؤوليات القائد وصلاحياته ومنصبه، وتحددها كما يلي:

1 – تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2 – الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

---

(1)- نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001) ص78. -

(2) - محمد عباس ناجي، **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في إيران**، (قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية يناير 2007)، ص78.

3 – إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

4 – القيادة العامة للقوات المسلحة.

5 – إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

6 – تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من:[1]

أ – فقهاء مجلس صياغة الدستور.

ب- أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج – رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

د – رئيس أركان القيادة المشتركة.

هـ – القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

و – القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

7 – جل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاثة.

8 – حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9 – إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

(1)- محمد عباس ناجي، مرجع سابق، ص 11.

10 – عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية، أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية.

11 – العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية.

ومن جهة أخرى إذا انتقلنا من قراءة وضع المرشد دستوريا إلى قراءته واقعيا أو سياسيا، أمكن لنا أن نتعرف على أبعاد أخرى لدوره على الساحة الإيرانية سواء ما تعلق بتحديد العلاقة بين السلطات، أو فيما يخص تعيين اتجاهات السياسة الخارجية، من خلال التشريع الذي يقوم به المرشد عن طريق الفتاوى سواء كانت موجهة نحو الداخل أو الخارج، وهنا يمكن الإشارة إلى فتوى الخميني في 15/ 02/ 1989 بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي الذي بسبب روايته آيات شيطانية ومساسها بالدين الإسلامي، فلقد كانت هذه الفتوى سببا في قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا في 7 مارس من نفس العام، كما كانت سببا في اضطراب مجمل العلاقات الإيرانية الأوروبية، كما يمكننا هنا الإشارة إلى فتواه – أي الخميني – الخاصة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية [1].

[1] نيفين عبد المنعم، مرجع سابق، ص 80.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه النوعية من الفتاوى تشكل الإطار الذي تنتظم فيه العلاقات الدولية الإيرانية، ويحدد مسارها.

2 – مجمع أو مجلس تشخيص مصلحة النظام.

هو عبارة عن مجلس إداري استحدث من خلال التعديل الدستوري الذي تم عام 1989، ويضم 34عضوا يعنيهم المرشد الأعلى لثلاث سنوات يمثلون مختلف التيارات الأساسية الإيرانية، بحيث يضم رؤساء السلطات الثلاثة التشريعية، و التنفيذية، و القضائية، وفقهاء مجلس الرقابة على القوانين وغيرهم، ووفقا للمادة 110من الدستور ليست هناك صلاحيات تشريعية ممنوحة لهذا المجمع، إلا أن أهميته تنبع من أنه يعتبر الهيئة التي تنظر في الخلاف الذي ينشب بين مجلس الشورى، ومجلس صيانة الدستور، كما أنه يعد شريكا للمرشد في اتخاذ القرار ومستشارا له، حيث ينظر في القضايا التي يحيلها مرشد الثورة، والتي تدخل في حدود صلاحياته من قبيل تحديد السياسات العامة، ومصلحة النظام العليا[1] . لكن تبقى سلطاته استشارية، ولا تعتبر قراراته ملزمة للمرشد، وكان يتولى رئاسة المجمع منذ عام 1997 رئيس الجمهورية الأسبق علي أكبر هاشمي فسنجاني، والذي استقال في 13 يونيو 2009، لاعتراضه على نتائج الانتخابات الرئاسية، ورغم أن مجمع تشخيص مصلحة النظام قد ساهم خلال تاريخ النظام في حل كثير من المشكلات التي

[1] – زينب عبد العظيم محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الواحد والعشرون**،(القاهرة، مكتبة الشرق الدولية، 2007)، ص ص 129 ،130.

كاد بعضها يعصف بالنظام، إلا أنه تعرض لنقد كبير من جانب الاصلاحيين بدعوى أنه منحاز للمحافظين.

3 – مجلس إعادة النظر في الدستور.

يوفر هذا المجلس الذي أستحدث بمقتضى تعديلات دستور 1979 آليات محددة لتعديل الدستور، مع ضبط عمله بضوابط ثلاثة أساسية: أحدها إخراج المواد المتعلقة بإسلامية النظام وأسسه، ومعاملاته، وأهدافه، وطابعه الجمهوري، وولاية الأمر، وإمامة الأمة ومذهبها، ومبدأ الشورى من نطاق الموضوعات القابلة للتعديل، وثانيها: تحديد المادة التي تلزم إعادة النظر فيها أو استحداثها بواسطة القائد بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، وثالثها: إخضاع ما يدخله المجلس من تعديل أو تطوير لاستفتاء عام تلزم فيه موافقة الأكثرية المطلقة[1].

وتحدد المادة 177من الفصل الرابع عشر و الأخير من دستور 1989 تشكيل المجلس من كل من : أعضاء مجلس صيانة الدستور، ورؤساء السلطات الثلاثة، و الأعضاء الدائمين في مجمع تشخيص مصلحة النظام، وعشرة أشخاص يعينهم القائد، ومثلهم من نواب مجلس الشورى، و ثلاثة أشخاص من داخل المؤسسات التالية: القضاء، الوزارة، الجامعة[2].

---

(1)- عادل نبهان النجار، أثر النظام الساسي على عملية صنع القرار في إيران،(1997- 2005).
تم التصفح يوم : 12/ 2017/11. **WWW. Albainah . net/ Index. aspx ? Fun**

(2) – زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 132.

4 – مجلس الأمن القومي الأعلى.

يمثل هذا المجلس تطويرا لمجلس الدفاع الأعلى الوطني في دستور 1979، وتحدد المادة 176 من الفصل الثالث عشر طبيعة هذا المجلس، والذي يتكون من كل رؤساء السلطات الثلاثة، ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومسؤول التخطيط و الميزانية، ومندوبين يعينهما القائد، ووزراء الداخلية، و الخارجية، و الأمن، و الوزير الذي ينظر المجلس موضوعا يدخل في دائرة اختصاصه، فضلا عن أعلى مسؤول في كل من الجيش، و الحرس الثوري، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة المجلس، أما بالنسبة لوظائفه، فلقد حددتها المادة 176 بما يلي[1]:

" تأمين المصالح الوطنية، وحراسة الثورة، وحدة أراضي البلاد، و السيادة الوطنية "، وذلك من خلال :

أ – تبني السياسات الدفاعية، و الأمنية في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد .

ب – التنسيق بين النشاطات السياسية، و الأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية، الأمنية العامة.

ج – مواجهة التهديدات الداخلية و الخارجية.

(1) – نفس المرجع السابق، ص 132.

د – تعيين المجالس الفرعية من قبيل مجلس الدفاع، ومجلس أمن البلاد، على أن يترأس رئيس الجمهورية هذه المجالس الفرعية، أو بتعيين من أعضاء المجلس من يترأسها.

المطلب الثاني : مؤسسات الدولة.

1 – السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية في إيران من جهازين هما: مجلس الشورى الإسلامي من جهة و من جهة أخر بمجلس صياغة الدستور[1].

1 – 1- مجلس الشورى الإسلامي.

اتخذ المجلس لنفسه صفة الإسلامي بديلا لصفة الوطني التي كانت تميز سلفه في ظل حكم الشاه، بناءا على اقتراح تقدم به هاشمي رفسنجاني، وتختص المواد(62إلى 90) في الفصل السادس من الدستور الإيراني المعنون: **السلطة التشريعية** بوضع الإطار التنظيمي المتصل بعمل المجلس، من حيث قواعد الانتخابات، وعدد الأعضاء، وطبيعة المداولات، و الصلاحيات، وفي هذا السياق ينص الدستور على أن نواب المجلس ينتخبون بالاقتراع السري المباشر(مادة62) لمدة أربع سنوات ويحدد عددهم ب 270عضوا يضاف إليهم عشرون عضوا بعد كل عشرة سنوات استجابة للتطورات الديمغرافية، والسياسية على أن ينتخب الزرداشت، واليهود نائبا لكل منهم، ويشترك الآشوريون، و المسيحيون، والكلدانيون في انتخاب نائب واحد، ويكون لكل من المسيحيين

(1) – علي الطالقاني، صناعة القرار في إيران: الجميع...لا أحد، على الموقع:
www . annabaa. Org تم التصفح يوم : 2017/12/16.

الأرمن في الجنوب، ونظرائهم في الشمال نائبهم الخاص، ويلاحظ أن الزيادة المقررة في عدد الأعضاء طبقت لأول مرة في انتخابات فبراير2000، حيث ارتفع عدد الأعضاء من 270إلى 290عضوا، ويشير الدستور إلى أنه فور إتمام الانتخابات وإعلان نتائجها، تنظم جلسات المجلس بحضور ثلثي الأعضاء، ويكون التصديق على المشروعات و اللوائح وفق ما يقضي به النظام الداخلي للمجلس[1].

1 – 2 – مجلس صيانة الدستور.

هو أحد المؤسسات الرقابية في النظام الإيراني، فبالإضافة إلى أنه المسؤول عن تفسير الدستور، يتولى هذا المجلس وفقا للمادة (91)، التدقيق في القوانين الصادرة من مجلس الشورى ومدى ملاءمتها مع نصوص الدستور، و الشرعية الإسلامية، غير أن لمجلس الشورى حق رفض قرار هذا المجلس حال اعتراض الأخير على أحد قوانينه، وفي هذه الحالة يتم تحويل الأمر إلى " مجمع تشخيص مصلحة النظام"، ووفقا للمادة (99) من الدستور فإن لمجلس صيانة الدستور سلطات كبيرة في الإشراف على جميع الاستفتاءات، والانتخابات التي تجري في البلاد، حيث يقوم بتقييم المترشحين، و إعلان رأيه بشأن أهليتهم للترشح، والتي تتمثل أهمها في تقييم صحة العقيدة الإسلامية، و الولاء للنظام...إلخ[2].

يتكون المجلس من 12 عضوا، ستة منهم فقهاء دينيون يعينهم المرشد، و آخرون من خبراء القانون ينتخبهم مجلس الشورى من قائمة أسماء مقترحة من مجلس القضاء الأعلى، ويرأس

(1) – محمد عباس ناجي ، مرجع سابق، ، ص 13.

(2) – المرجع نفسه، ص14 .

المجلس الأعلى آية الله أحمد جنتي، أحد فقهاء الحوزة العلمية، وهو من المحافظين المؤيدين للمرشد الأعلى و المدافعين عن استمرار نظام ولاية الفقيه[1].

2 – السلطة التنفيذية.

تعتبر السلطة التنفيذية إحدى السلطات الثلاثة المكونة للنظام السياسي في أية دولة، ولما كان للنظام الإيراني صفة خاصة، كان لرئيس الجمهورية وضع خاص واهتمام كبير، وينظم الفصل التاسع من الدستور الإيراني قبل وبعد تعديله مهام رئيس الجمهورية، والشروط الواجب توافرها فيه[2]، وكذلك مدة حكمه وباقي المواد المتعلقة بمهام الرئيس، إذ ينتخب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا من الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين، وقد حال هذا النص دون ترشح رفسنجاني لولاية ثالثة بعد استنفاذ مدتيه القانونيتين، وعلى نحو آخر يحدد الدستور خمسة شروط في الرئيس الإيراني هي على التوالي:

1 – أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية.

2 – قديرا في مجال الإدارة والتدبير.

3 – حسن السيرة.

4 – توفر الأمانة و التقوى.

5 – مؤمنا معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية، و المذهب الرسمي للبلاد.

أما فيما يخص صلاحيات رئيس الجمهورية فقد حددها الدستور وفق ما يلي:

---

(1) – نيفين مسعد، مرجع سابق،ص84.

(2) – نفس المرجع السابق، ص 85.

- ينفذ الدستور، ويرأس السلطة التنفيذية(المادة 113).

- التوقيع على مقررات مجلس الشورى، وتسليمها للمسؤولين لتنفيذها(123).

- تعيين معاونين له بدلا من رئيس الوزراء الذي ألغي منصبه في تعديل الدستور 1989- المادة 124.

- التوقيع على المعاهدات، و العقود والاتفاقيات الدولية بعد مصادقة مجلس الشورى عليها (125).

- تولي مسؤولية أمور التخطيط، والميزانية والأمور الإدارية للبلاد – 126-

- تعيين ممثل خاص له أو ممثلين وتحديد صلاحياتهم.

- التصديق على تعيين السفراء بعد اقتراحهم من طرف وزير الخارجية.

- منح الأوسمة الحكومية.

- تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة، مع عدم طلب الثقة مرة أخرى في حالة تغيير المجلس.

- الإشراف على عمل الوزراء، وتعيين السياسات العامة للدولة بالتعاون مع الوزراء.

- عزل الوزراء وتلقيه استقالة مجلس الوزراء.

أما فيما يتعلق بمساءلة الرئيس، فإن مجلس الشورى هو الذي يقرر صلاحية الرئيس من عدمه لإدارة الأمور التنفيذية للدولة، ثم يرفع القرار إلى المرشد لينظر ماذا يرى أن يقدم الرئيس

استقالته، وفي نفس السياق فإن المحاكم العامة تتولى التحقيق في التهم العادية الموجهة إلى الرئيس، كما يحضر على الرئيس الجمع بين أكثر من عمل حكومي[1] .

3 – السلطة القضائية.

تتناول المواد الممتدة من (156 إلى 174) من الفصل الحادي عشر من الدستور الإيراني مرفق القضاء في الجمهورية الإسلامية، فتبدأ أولى هذه المواد بالإشارة إلى استقلالية السلطة القضائية، لكن الملاحظ أن هذه الاستقلالية لم تثبت فعليا للسلطتين التشريعية، و التنفيذية بالنظر إلى الدور المحوري للمرشد في إطارهما. و بالتالي فإنها لم تحقق بدورها بالنسبة للسلطة القضائية للسبب نفسه كما تحدده المادة (156) صلاحيات القضاء الإيراني على النحو التالي[2]:

أ – التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات، و الاعتداءات، و الشكاوي، والفصل في الدعاوى، والخصومات، واتخاذ التدابير اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسية الذي يعينه القانون.

ب – صيانة الحقوق العامة، وبسط العدالة والحريات المشروعة.

ج – الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

د – كشف الجريمة ومطاردة المجرمين، ومعاقبتهم، وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية.

أما بالنسبة لأنواع القضاء الموجودة في إيران فإنه يتوزع ما بين القضاء العام، و القضاء الثوري و القضاء الخاص، هذا علما بأن هذه الأنواع نشأ وتطور خارج إطار الدستور، ثم صارت له صلاحيات تضاهي صلاحيات القضاء المنشأ بحكم الدستور.

---

(1)- عادل نبهان النجار، مرجع سابق

(2)- محمد عباس ناجي، مرجع سابق، ص 12

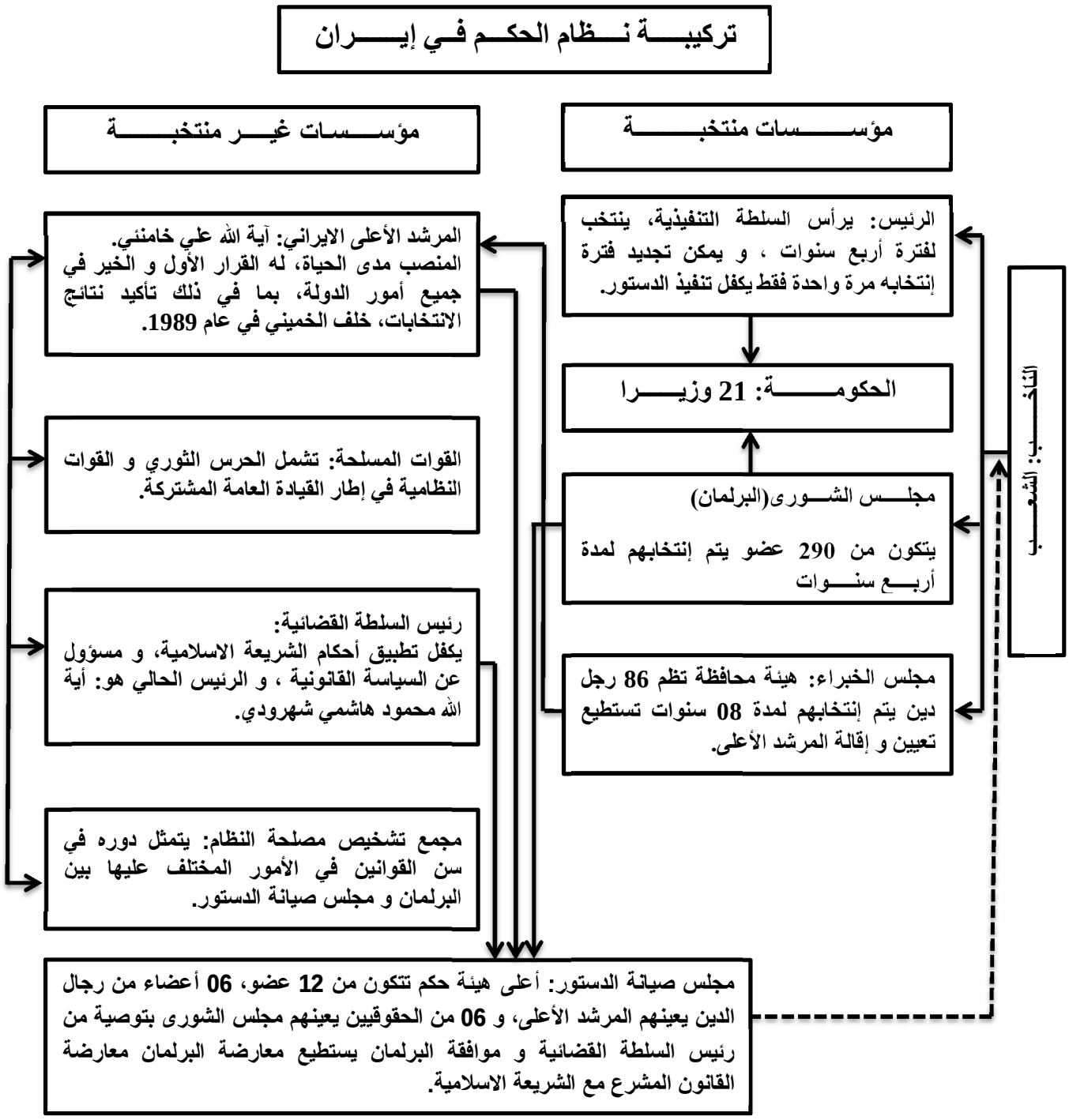

المصدر: Iran chamber society - غرافيك نيوز " الشرق الأوسط" مارس 2011

الشكل رقم 09.

المطلب الثالث: صناعة القرار السياسي بين الدين والدولة

كانت الثورة الإيرانية مثالا للثورات الكبرى التي غيرت من مجريات الحياة في كثير من دول العالم مثل: الثورة البلشفية، الثورة الصينية، وقد كان الإمام الخميني[*] ، دور كبير في قيادة تلك الثورة يختلف عن دور انين في الثورة البلشفية، ودور ماوتسي تونغ في الثورة الصينية، حيث كان فكر الخميني أحد الأسس التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وظل ذلك الفكر مؤثرا في النظام السياسي الإيراني رغم تعاقب الرؤساء واختلافهم ، و بالتالي فإن هذه الأهمية تساعد على التعرف على خصائص الإطار الذي تدور فيه عملية صنع القرار في إيران، كما أن الدستور الذي تم وضعه في عام 1979 ، كان يمثل المحدد الثاني بعد الإمام الخميني ذاته في تحديد علاقات السلطة، وتحديد ملامح السياسة الخارجية، وكذلك كيفية صنع القرار داخل مؤسسات الدولة، كما أن الظروف التي صيغ فيها الدستور، وكذلك آلية التصديق عليه، وآلية تغييره تعكس أبعاد صراع القوى السياسية في إيران لذا سنتناول الإطار الإيديولوجي، والمتمثل في أفكار الإمام الخميني إضافة إلى الإطار القانوني المتمثل في الدستور:

1 – الإطار الإيديولوجي :

يثير العنصر الثقافي العديد من الجدل حوله باعتباره مدخلا في العملية الثورية، وتعتبر الإيديولوجية المحدد الثقافي الأكثر مباشرة في تأثيره على الثورة، وفي الحالة الإيرانية فإن الإيديولوجيا المؤسسة للثورة هي تلك التي كان فيها الترابط الوثيق بين الدين ، والسياسة و الرفض التام لمقولة الفصل بينهما، وقد اتضح ذلك من خلال أفكار الإمام الخميني التي ركزت على ثلاثة مفاهيم أساسية هي : فكرة الحكومة الإسلامية ومبدأ الحياد، و الأممية الدينية[1].

أ – الحكومـــة الإسلاميـــة:

يعتبر الخميني أن خير الحكومات هي الحكومة الإسلامية، ويرى أن النظام الجمهوري هو أفضل البدائل التي ستوصلنا إلى المحتوى الاجتماعي للنظام السياسي ويحقق تقدم المجتمع، فالحكومة الدستورية في نظر الخميني تعني التقيد بالأوامر الإلهية، و السنة النبوية الطاهرة، وليست النصوص الموضعية. وبالتالي فالبرلمان هنا يحول شرع الله إلى قواعد، واجراءات وقوانين قابلة للتطبيق، ولا يشرع بنفسه هو المشرع وإنما الله هو المشرع، ومن جهة أخرى يركز فكر الخميني على دور الفقهاء في تلك الحكومة حيث أنهم يأتون على رأس تلك الحكومة، ويتلخص

(*) – ولد الإمام الخميني عام 1900 في جنوب طهران من أسرة متدينة، درس العلوم الفقهية ثم قام هو بتدريسها، ومنذ عام 1962 بدأ اهتمام الإمام ينصب على الصعود إلى مستوى مرجع التقليد، وهو أعلى مستوى في المؤسسة الدينية، وتفضيل دور المؤسسة الدينية وزيادة شعبيتها، وقد كان الخميني قبل هذا العام يسعى إلى إصلاح النظام الحاكم و التوعية الفكرية، ولكن بعد ذلك العام تحول إلى العمل السياسي، و محاولة تحريك مقاومة شعبية ضد النظام الحاكم. وقد أثرت في فكر الخميني مجموعة من القرارات السياسة التي اتخذها محمد رضا بهلول شاه إيران) و التي اعتبرتها المؤسسة الدينية ماستين بالعقيدة الإسلامية، ومن بين هذه القرارات: قانون إنتخابات البلدية الجديد الذي يسقط شرط الإسلام من شروط الترشح للعضوية في المجلس البلدي، و إحلال القسم بأي كتاب سماوي آخر على احترام الوظيفة محل القسم بالقرآن، و الثاني الاستفتاء على الثورة البيضاء، وعناصرها والتي اعتبرها الإمام الخميني مضادة للإسلام.

(1) – عادل نبهان النجار، مرجع سابق.

ذلك في نظرية ولاية الفقيه، ومؤداها أن الحكام الحقيقيون هم الفقهاء، والسلاطين هم مجرد عمال لديهم[1].

ب – الأمميـــة الدينيـــة:

انتقد الإمام الخميني النعرات القومية التي تقسم العالم الإسلامي إلى ترك، وأكراد وعرب، وفرس، و أرجع إثارتها إلى تآمر القوى العظمى التي لاهم لها سوى بعث مشاعر العداء و الكراهية بين المسلمين، وقد ميز الإمام بين الفكرة القومية، المثيرة للعداوات بين المسلمين، وحب الوطن المثير للحمية للدفاع عن الأرض[2].

ج – الحيـــــاد:

تبنى الإمام فكرة الحياد من محتوى اسلامي عبر محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله سبحانه وتعالى، أي لا لقوة من الشرق أو الغرب، وتآمر القوى العظمى على الإسلام كدين، و على المسلمين كافة وهو ما يستوجب أن لا يسمح لها أن يحكم بلادنا، و الحفاظ على الهوية لا يتأثر إلا بمقاومة محاولة مسخها وتحويل المسلمين إلى مستعبدين، و الترابط الوثيق بين الدين، و السياسة، ورفض فصلها كأثر من آثار التبعية للخارج[3].

---

(1) – أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي1906- 1979، (عالم المعرفة، الكويت،1999)، ص232.

(2) - المرجع نفسه .

(3)- المرجع نفسه.

2 – الإطار الدستوري أو القانوني:

و يتمثل الإطار القانوني بعملية صنع القرار الإيراني في الدستور الذي تم وضعه بعد قيام الثورة في 1979، ثم تعديله مرة واحدة فقط في عام 1989، وتم إجلاء مهمة وضعه إلى مجلس الخبراء المنتخب، و المقصود بهم رجال الدين رغم أن هناك اقتراح بتكوين مجلس يضم كل القوى السياسية، لكن الخميني كان يريد التخلص من بعض القوى غير المرغوب فيها، لذا اقتصر مهمة وضع الدستورى على مجلس مكون من رجال الدين وعددهم 75، وتمت صياغة الدستور، و الاستفتاء عليه في صيغته النهائية في ديسمبر1979، ومن ناحية أخرى فإن ديباجة الدستور تشير إلى رمز الثورة، و قائدها، و كفاحه من أجل إسقاط النظام السابق، كما جاءت مواد الدستور معبرة عن مجمل المنظومة القيمية للنظام السياسي وفق تصور الإمام الخميني له وكذلك أيضا تعديلات1989[1]، وقد جاءت تلك التعديلات نتيجة لأسباب مختلفة منها تغير الظروف السابقة التي تم وضع دستور 1979فيها، حيث كانت البلاد في وضع استثنائي بعد سقوط نظام الشاه، ومحاولة تثبيت دعائم الجمهورية، كما هدفت تلك التعديلات إلى إيجاد آلية لتسوية الخلافات بين جناحي السلطة التشريعية(مجلس الشورى، ومجلس صياغة الدستور) وتحديد دور مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي تأسس في 1988.

[1] – محمد علي ناجي، مرجع سابق، ص 18.

المبحث الثاني : الأبعاد الجيوسياسية للبرنامج النووي الإيراني

تمهيد:

لم تبدأ طموحات إيران النووية مع قيام الثورة الإسلامية في العام 1979م بل إنطلق برنامج إيران النووي فعليا في بداية السبعينيات، تحت حكم الشاه الذي سعى بالتعاون مع ألمانيا الغربية آنذاك، وفرنسا وجنوب إفريقيا إلى إقامة بنية تحتية لمحطات طاقة نووية. رصد الشاه ما يقارب الأربعين مليار دولار لإنجاز ذلك المشروع الطموح، الهادف إلى بناء عشرين متفاعلا على أقل تقدير، وهو ما أكده وزيره للخارجية آنذاك أردشيرزا هدي بقوله[1] " تهدف الإستراتيجية الإيرانية إلى إمتلاك ما يسمح من معرفة، وبنية تحتية، ناهيك عن تأمين الفنيين المطلوبين لتطوير قدرة عسكرية نووية خلال فترة قصيرة دون القيام بذلك فعليا، تفترض نخبة صناعة السياسة انه يجد بإيران امتلاك القدرة على تطوير واختيار عتاد نووي خلال ثمانية عشر شهرا" .

المطلب الأول: الطبيعة المرحلية لبناء البرنامج النووي الإيراني.

المتمعن في المسار الوجودي للبرنامج النووي الإيراني يتضح لنا جليا أن مراحل بنائه تعكس طبيعة النظام السياسي الحاكم في طهران إضافة إلى المتغيرات التي كانت سائدة خلال كل مرحلة زمنية ، سواء كان ذلك 2في الفترة الإمبراطورية أو بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979م وعلى هذا الأساس قسمنا عمر البرنامج النووي الإيراني إلى أربعة مراحل نذكرها كالتالي:

[1]- راي تقية، مرجع سابق، ص 178.

المرحلة الأولى : مرحلة التأسيس و النشأة 1967- 1979م:

لقد كان الشاه متحمسا للعمل باتجاه اقتحام النادي النووي العالمي ، مبررا ذلك بحاضر بلاده إلى الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، الأمر الذي أثار تساؤلات مهمة من حول مدى حاجة إيران إلى مثل هذه الطاقة، كونها تحتوي على احتياطات ضخمة من البترول والغاز فقد قام عام 1967م بشراء أول مفاعل نووي بحثي صغير بقدرة 5

ميقاواط من الو،م، أ [2]، وضع في مركز أمير أباد في طهران ، وحصل الشاه ضمن تقى الصفقة على عدد من الألمانية(kww) على عدد من الخلايا الساخنة*، ويمكن القول بأن العقد الذي أبرمته إيران مع مؤسسة كرافت ويرك كان من أهم تلك العقود وذلك عام 1974، و الذي تضمن بناء مفاعلين نوويين : أحدهما بقدرة 1300ميقاواط وآخر بقيمة 1200 ميقاواط يعملان بالماء المضغوط على الساحل الشرقي للخيج العربي، إضافة إلى ذلك قام بتأسيس لتأخذ على اتقها تنفيذ خطة البرنامج النووي الإيراني عام 1974م، كما قام (AEOI)منظمة الطاقة الذرية الإيرانية .

منذ أواسط الستينيات بإرسال مئات الطلبة إلى الغرب حيث أوفد في عام 1974، أول دفعة من المهندسين النوويين الإيرانيين للتدريب هناك[1]، فضلا عن قيامه بتقديم قرض بقيمة مليار دولار أمريكي إلى مفوضية الطاقة الذرية في فرنسا، وهيTricastin في منطقة (gaseous diffusion enriehment) لفرض بناء(CEAالفرنسية) مؤسسة نووية تساهم فيها كل من بلجيكا و إسبانيا و إيطاليا فضلا عن فرنسا نفسها، مقابل حصول بلاده على10% من اليورانيوم منخفض

(*) - الخلايا الساخنة: عبارة عن وحدات تكنولوجية تستخدم في البرامج النووية، تتلخص وظيفتها في فصل البلوتونيوم 39 عن اليورانيوم الطبيعي ، ثم تحويله إلى معدن عن طريق عمليات كيميائية تجري بإستخدام هذه الخلايا، وتعد هذه الوسيلة من أسهل الوسائل المستخدمة في التخصيب النووي ولذلك تفرض الدول المحتكرة لها مراقبة صارمة تقترن بالعقوبات على الشركات التي تبيع أجزاء أو أجهزة منها للدول النامية ، للحيلولة دون إستخدامها في فصل البلوتونيوم عن اليورانيوم.

(1) – رياض الراوي، مرجع سابق ص114.

التخصيب، مما ستنتجه هذه المنشأة، كما قام بالتوقيع على اتفاقية أخرى مع شركة Framato) الفرنسية لإنشاء محطة نووية أخرى في منطقة (دار خوين) بقدرة 935ميقاواط[1]، ولم يكن توجه الشاه والسعي للحصول على التقنية النووية مقتصرا على الدعم الذي حظى به من قبل فقط، وإنما أيضا قد شمل دول أخرى في آسيا وإفريقيا مثل الهند التي قامت بتقديم الدعم إلى البرنامج النووي الإيراني النووي ، لاسيما في مجال تدريب العلماء و المستشارين الإيرانيين، كما وقعت عقد اسري عام 1976م مع جنوب إفريقيا بقيمة 700 مليون دولار أمريكي لشراء مادة(الكعك الأصفر) وتبين أيضا أنهما قد توصلا إلى اتفاق تحصل بموجبه ايران على 1000طن من هذه المادة سنويا.

إن المتتبع لجهود الشاه في إرساء معالم البرنامج النووي الإيراني يدرك سريعا أن الغرض منه بين ما أعلن حول أهدافه الرامية للحصول على الطاقة الكهربائية ، وإنما أغلب الظن كان يحمل في ثناياه نوايا مغامرة تتعلق بالسعي للحصول على السلاح النووي، وهو مالم يخفه الشاه نفسه عندما قال في أيلول عام 1974: نحن من بين أولئك الذين لا يمتلكون أسلحة نووية، ولذلك فإن الصداقة لدولة مثل الولايات المتحدة مع ما تملكه من ترسانة نووية مسالة حيوية جدا[(2)].

---

(1) – المرجع نفسه، ص، ص115،116.

(*) – الكعك الأصفر: هي عبارة عن مادة كيميائية تستخلص من اليورانيوم الخام بعد طحنه وجعله في صورة مسحوق ناعم ، وبعد أن يعاد تشكيله (اليورانيوم) في عملية كيميائية إلى هيئة صلبة تحصل منه على الكعك الأصفر، وهي مادة ناشطة اشعاعيا.

(2) – المرجع السابق، ص 116.

المرحلة الثانية: مرحلة التوقف و العودة 1979- 1990.

يشير الكثير من الباحثين إلى وجود حالة من الفصل بين مرحلتين في التاريخ السياسي الإيراني المعاصر قوامها الإطاحة بالنظام السياسي الإمبراطوري وقيام النظام الجمهوري الإسلامي ذي الطبيعة الثورية ، وما أفرزته الثورة الإسلامية التي جاءت برجال الدين إلى الحكم عام 1979م من تغيرات، وعلى هذا الأساس يعتقد الكثير من المتتبعين للبرنامج النووي الإيراني أن سياسة إيران النووية عند قيام الثورة قد تشملها التغيير هي الأخرى، مغايرة لما كانت عليه في عهد الشاه، إلا أننا نجد أنفسنا أمان حقائق أخرى أضحت ماثلة خلال السنوات الخمس الأولى من عمر هذه الثورة وهي[1]:

أ – إن نظام الحكم الجديد لم يوقف فعليا الجهود البحثية النووية ، بدليل أنه قد أبقى على المفاعل البحثي الصغير الذي سبق أن وضعه الشاه في كلية أمير أباد.

ب – السلطات الإيرانية ومنذ السنوات الأولى للحرب الإيرانية العراقية قامت بإخلاء الوقود المستخدم في المفاعلات إلى مواقع أخرى بعيدا عن موقع المفاعلات التي كان يجري بناؤها آنذاك، تحسبا لأي هجوم عراقي محتمل على الموقع.

ج – السلطات الإيرانية الجديدة على الرغم من إعلانها أنها ضد البرنامج النووي للشاه وإعلان حكومة بازركان التخلي عن مفاعلي يوشهر ، إلا أنه من الملاحظ أنها لم تنفذ تلك السياسة فعليا ، بدليل أن حوالي 300- 400فني استمروا في ممارستهم أعمالهم في الموقع المذكور بعد مغادرة الفنيين الأجانب إبان وضع الثورة.

([1])– توفيق المدني، **العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير**،(دمشق ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، سلسلة الدراسات (13) ، 2010م ، ص، ص477، 478.

د – إسناد مسؤولية إدارة برنامجها النووي في عام 1981م إلى آية الله محمد حسين يهشني، وكان آية الله يهشني قد صرح أمام الباحثين في أول لقاء له مع الكوادر العليا في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أن هدف إيران من دعم المنظمة إنما يأتي في إطار برنامجها لتطوير الأسلحة النووية.

هـ – إن الحكومة الإيرانية قد قدمت شكوى ضد شركة سمنس الألمانية عام 1982م لدى لجنة التجارة الدولية تطالب فيها الشركة المذكورة الإلتزام بتسليم المواد ومكونات المفاعل كافة التي خزنت خارج إيران إلى ICC) الجهات الإيرانية المختصة ، وباختصار تقودنا هذه الحقائق إلى أن الإيرانيين لم يصرفوا اهتمامهم عن متابعة البرنامج النووي الذي أرسى دعائمه الشاه، وإنما يمكن القول بأنهم علقوا العمل به للأسباب التالية[1]:

أ – عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية العمالية لإكمال العمل في مفاعلات يوشهر في الوقت الذي أظهر فيه عدم رغبته في الحصول على المساعدات الضرورية من الخارج.

ب – هروب أغلب الخبرات النووية الإيرانية إلى الخارج بعد قيام الثورة، بينما لم يكن أغلب العاملين الذين بقوا تحت تلك المظلة من الدرجة الأولى.

ج – الموقف الدولي – خاصة الغربي- من النظام الجديد وانعكاساته على البرنامج النووي الإيراني إذ رفضت كل من الو، م ، أ، ألمانيا و الدول الغربية التعاون مع ايران في المجال النووي إضافة إلى فرض حظر شامل ضد ايران في مجالات التسليح كافة.

(1) – توفيق المدني، مرجع سابق ، ص 479.

د – لم تكن لدى الإيرانيين في ذلك الوقت خطط جاهزة لبناء أو لإعطاء أهمية للحصول على المواد و التجهيزات النووية الأساسية ، ولبناء عدد محدد من المفاعلات النووية حتى وإن كانت لأغراض الطاقة الكهربائية.

وحينما انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988م بدأت إيران ببرنامج ضخم لإعادة بناء جيشها ، لتعوض ما فقد منه أثناء تلك الحرب، وقد يشمل ذلك البرنامج توجها قويا لتفعيل برنامج أسلحة الدمار الشامل مع إعطاء الأولوية لما يتعلق بالسلاح النووي ، والذي ترافق سعي إيران الحصول عليه مع مخاوفها من البرنامج النووي الإسرائيلي و البرنامج العراقي ، مما حدا بها إلى الإندفاع باتجاه الصين، الهند، الأرجنتين، باكستان، ألمانيا للحصول على التكنولوجيا النووية اللازمة[1].

المرحلة الثالثة : مرحلة الإندفاع المكثف : 1991 – 2002م.

لعل أبرز ما تتسم به هذه المرحلة بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني هو أن إيران كثفت و بعزيمة قوية جهودها ، وكثفت مساعيها من أجل أن تمسك بخطوات مهمة فيما يتعلق بالبنية النووية التحتية الأساسية في إجراء البحوث النووية المتقدمة، لذلك حصلت إيران من الصين عام 1991م[2]على 1000كغ من غاز هاكسا فلوريد اليورانيوم ، و 400 كغ من مادة (تترافلورييد اليورانيوم)، فضلا عن 400كغ من مادة (ديوكسيد اليورانيوم) من دون أن تقوم بإبلاغ الوكالة الذرية الدولية بذلك، وكانت إيران قد أجرت عام 1991م تجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطاردات المركزية في جامعة الشريف، و التي سعت من جانب آخر للحصول على أسطوانات الفلوريين و المغانط اللتين تستخدمان في الطاردات المركزية، وذلك عن طريق شركة

([1]) – عطا محمد زهرة ، **البرنامج النووي الإيراني**،(بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، 2015م) ،ص21.

([2]) – المرجع نفسه، ص 23.

(تايسين) الألمانية ، أما في شهر أوت عام 1992م فشهد وصول أكثر من 100 خبير روسي إلى موقع يوشهر، فضلا عن تخرج 160 فني إيراني من كلية الطاقة النووية الإيرانية[1].

و في عام 1993م ، وقعت وزارة الطاقة الذرية الروسية و منظمة الطاقة الإيرانية عقدا لبناء مفاعلين روسيين في يوشهر، بيد أن الصعوبات المالية التي كانت تواجه إيران حالت دون تنفيذ العقد.

وفي عام 1994م ، أدت الضغوط الأمريكية إلى إنهاء المفاوضات التي بدأتها إيران مع شركة (سكودايليزنا) التشيكية للحصول على مكونات المفاعل يوشهر كانت جزءا من العقد الأول مع شركة (كرافت ويرك)، مثلما فشلت المحاولات الإيرانية لشراء مفاعل غير مكتمل البناء من بولندا.

غير أن الإنجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني فكان في كانون الثاني 1995م عندما توصلت إيران و روسيا إلى اتفاقية حول تزويد ايران لمفاعلين نوويين بقدرة 1000ميقاواط تعمل بالماء الخفيف في موقع يوشهر بقيمة مليار دولار ، ويختلف هذا النوع من المفاعلات عن التصميم الذي سبق لشركة (كرافت ويرك) أين باشرت ببنائه ، وأنجزت جزءا كبيرا منه قبل أن تدمره الطائرات الحربية العراقية إبان حرب الثماني سنوات، وهذا الإختلاف في التصميم بطلب من الجانب الروسي اجراء تعديلات كبيرة و معقدة لكي يصبح موائما لنموذج شركة (كرافت ويرك) الألمانية ، وتم الإتفاق على أن ينجز هذا المفاعل خلال أربعة سنوات[2].

وفي أيلول سبتمبر 2001م ترددت تقارير أفادت أن الروس سيقدمون خططا لبناء متفاعلات إضافية في يوشهر، و أن مفاوضات قد جرت بهذا الخصوص بين الطرفين وربما كان المقصود بهذه الخطط هو تلبية الطلب الذي تقدمت به إيران إلى روسيا و المتضمن بناء ثلاثة مفاعلات قد تركب في يوشهر أو أماكن أخرى من إيران و تقدر قيمتها بنحو 3،2 مليار دولار وكان طلب هذه

([1]) – رياض الراوي، مرجع سابق، ص 118.

([2]) – المرجع السابق، ص120.

المفاعلات أحد المحاور الرئيسية التي بحثها الرئيس الإيراني السابق محمد خامني في زيارته إلى روسيا في مارس 2001م[1].

المطلب الثاني : البنية التحتية النووية الإيرانية.

يتوزع البرنامج النووي الإيراني تقريبا على جغرافيا الجمهورية الإسلامية وذلك نظرا لتعدد المواقع النووية بداية من العاصمة طهران إلى بقية الأقاليم و التي نوردها فيمايلي:

1 – مركز أصفهان التكنولوجي النووي:

يقع بالقرب من مدينة أصفهان ، وهو عبارة عن مركز بحثي تم افتتاحه عام 1984م ، بمساعدة صينية، و يتبع من الناحية الإدارية جامعة أصفهان، وهو بنظر الكثير من المهتمين بالبرنامج النووي الإيراني العصب الأساسي لبرنامج الأسلحة النووية الإيرانية ، بالرغم من التأثيرات الإيرانية على أنه مجرد مركز صغير للبحوث النووية، يحتوي المركز على مفاعلين نوويين الأول: مفاعل بحثي صغير أكملت الصين بناءه في عام 1992م ، يستخدم كمصدر للينوترون بقدرة 27 ميقاواط، جهز ب900غم من اليورانيوم عالي التخصيب وكمية من الماء الثقيل ، أما المفاعل الثاني: فقد تم افتتاحه عام يونيو1994م ويستخدم بصورة رئيسية للأغراض البحثية[2].

2 – مركز طهران للبحوث النووية (TNRC) :

يقع في ضاحية أمير أباد في العاصمة طهران، وهو يتبع لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية، و يهتم المركز بالفيزياء النظرية، ومنها الفيزياء التي تتعلق بالطاقة العالية و الإشعاعية، وبضمنها فيزياء الجزئيات ، و الفيزياء الفلكية، و الفيزياء النووية و الرياضيات و الإحصاء و الفيزياء النظرية

[1] – وسام الدين العلكة، **التحدي النووي الإيراني، حقيقة أم وهم،** (دير الزور ، دار سوريا الجديدة للطباعة و النشر)، 2013م، ص 32.

[2] – رياض الراوي، مرجع سابق، ص 137.

للبلازما، أما من الناحية العملية فهو يحتوي على مفاعل بحثي حراري بقدرة 5 ميغاواط ، حصلت عليه إيران من الو، م، أ في عهد الشاه ودخل الخدمة عام 1967م[1].

3 – مركز خرج للبحوث الطبية و الزراعية:

يبعد نحو 160كلم إلى الشمال الشرقي من طهران ، و يحتوي على مختبر لقياس الجرعات ومختبر آخر للإشعاعات الكيمائية في المجال الزراعي ، وهو مخصص كما هو معلن للأغراض الطبية و الزراعية[2].

4 – موقع دار خوين النووي (الكارون) :

يقع على ضفة نهر الكارون إلى الجنوب من مدينة الأصواز، كانت أول خطة قد وضعت للموقع هي لبناء مفاعلين فرنسيين ، أو حسب بعض المصادر الإيرانية مفاعل واحد بقدرة 935ميقاواط. وفي أيلول1992م جرت مفاوضات بين الحكومة الإيرانية و شركة (كيوستان) ومعهد شنغهاي للبحوث و التصاميم النووية الصينيين لبناء مفاعلين بقدرة 300ميقاواط في هذا الموقع[3].

5 – مركز كورجان الكبير:

هذا الموقع تضاربت المعلومات حوله ، إذ لم يكن قد أعلن عنه من قبل أن يكشف عنه مدير الإستخبارات الألمانية (بيرند تشميند باور) في بيان له خلال سبتمبر عام 1994م، جاء فيه أن 14 عالما نوويا من الإتحاد السوفياتي السابق يتواجدون في الموقع المذكور منذ مطلع عام 1992م، وهو موقع من المحتمل أن تكون إيران قد أنفقت نحو 80 مليون دولار لإجراء المسوحات

---

[1] – المرجع نفسه، ص138.

[2] – تاج الدين جعفر الطائي، **إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**،(دمشق، دار أرسلان للطباعة والنشر و التوزيع، 2013م، ص 214).

[3] – رياض الراوي ، مرجع سابق، ص 138.

الجيولوجية اللازمة ، وكان اختبار الموقع عام 1990م، بهدف بناء 213بطاقة 400 ميقاواط[1]. WER.Vمفاعلين نوويين.

6 – معلم كلاية (كازخان) :

يقع بالقرب من بحر قزوين في منطقة جبلية إلى الشمال من طهران ، وهو كان حتى عام 2000م تحت الإنشاء ، و الموقع خاضع لسيطرة الحرس الثوري الإيراني و من الممكن أن يكون قد أتخذ كموقع لنشاط نووي يرتبط بالأسلحة النووية ، وعلى الرغم من المعلومات التي يصدرها الإيرانيون حول هذا الموقع على أنه عبارة عن مركز تدريب واستجمام للموظفين العاملين في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وهو ما أكده نائب وزير الطاقة الذرية الروسي، إلا أن هناك الكثير ممن يرون أن الموقع يضم للطاردات المركزية تعرض تخصيب اليورانيوم قد تم تركيبه من قبل خبراء صينيين وباكستانيين[2].

7 – منجم صفند (ساكند) :

يقع في محافظة (بازد) ويسمى أحيانا باسمها وهو عبارة عن منجم لليورانيوم من المزمع تشغيله عام 2005م ، يحتوي على كميات من ترسبات الخام اليورانيوم تغطي مساحة تتراوح سعتها بين 150 – 200كلم ، كان يعتقد في البداية أنه يحتوي على كمية من اليورانيوم الخام تتراوح بين 3000- 5000 طن . في عام 1987م توصل معهد إلى اتفاقية لتزويد إيران بمعمل تجريبي لطحن اليورانيوم يبنى بالقرب من (INVAP) البحوث التطبيقية الأرجنتيني هذا المنجم اضافة إلى

[1] – رياض الراوي ، مرجع سابق، ص 139.

[2] – المرجع نفسه ، ص 140.

قيام معهد بكين لجيولوجيا اليورانيوم بتقديم مساعدته إلى إيران في مجال التحري عن اليورانيوم و استكشافه في هذا الموقع ومواقع أخرى[1].

8 – مركز يوتاب لبحوث الطاقة النووية:

يقع إلى جنوب مدينة تيريز بمسافة80 كلم ، وهو مركز نووي متخصص بالبحوث الطبية و الزراعية، ويحتوي على مفاعل نووي بحثي منخفض القدرة روسي الصنع. وكانت إيران قد بدأت العمل ببناء المرحلة الأولى منه في سبتمبر عام 1994م، وقد خطط لتلك المرحلة أن تبدأ بالعمل عام 1995م ، وفق ما أعلن عنه رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية آنذالك أمر الله[2].

9 – موقع أستي جلال:

يقع هذا الموقع بالقرب من يوشهر، لم يكن معروفا من قبل ، حتى تمت الإشارة إليه من قبل رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية(رضا أمر الله) سبتمبر 1994م ، وكان في الأصل مشروعا تم التعاقد على بنائه مع الصين عام 1992م كجزء من صفقة تجارية بلغت كلفتها1,2 مليار دولار ، ويتضمن المشروع بناء مفاعلين نوويين بقدرة 300 ميقاواط نوع (كوين شان) ومخطط لها العمل عام 2005م ، وقد أكد السفير الصيني لدى إيران (هيو لمننغ) في 18 نوفمبر 1994م مساهمة بلاده في هذا المشروع فضلا عن تأكيدات قدمها خبراء نوويون صينيون بعد شهر واحد من ذلك بهذا الصدد[3].

---

(1) – تاج الدين جعفر الطائي، مرجع سابق، ص 216.

(2) – خالد أبو بكر، أحمد نجاد ، **رجل إيران القوي** ، (القاهرة ، كنوز للنشر والتوزيع، 2008م ، ص 124).

(3) – المرجع نفسه، ص 125.

10 – مركز إبن الهيثم:

وهو عبارة عن مركز بحثي يقع بجامعة طهران، ويتبع إلى مركز بحوث الليزر في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية تم افتتاحه في أكتوبر 1991م.

11- مركز جامعة الشريف :

عبارة عن مركز متخصص بالبحوث التكنولوجيا النووية، في عام 1993م ، شحنت شركتان سويسريتان متخصصتان في صناعة المعدات الكهربائية مكائن تفريغ كهربائية إلى هذه الجامعة لها علاقة بالتكنولوجيا النووية، في الوقت الذي كانت فيه شركة(كارل تشينك) الألمانية قد زودتها بماكينة واحدة على الأقل تستخدم في عملية تخصيب اليورانيوم[1].

12 – مجمع يوشهر النووي (الشهير):

وهو موقع لمفاعلين نوويين بقدرة 1000 و 1300 ميقاواط على التوالي ، أسسا في العهد الإمبراطوري ولم يكتملا إلا جزئيا عند قيام الثورة الإسلامية، التي علقت العمل به حتى عام 1984م ، ويضم الموقع أيضا، كلية الطاقة النووية، وقد تدرب فيه بحلول عام 1992م أكثر من 160 فنيا نوويا، كما يتضمن الموقع بناء مفاعلين بقدرة350 ميقاواط ، و في عام1995م أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن رغبتها في إكمال بناء أحد المفاعلين الرئيسيين الذي بات يعرف بـ (بوشهر)، ترى إيران أن إكمال هذا المفاعل سيوفر لها من 10- 20 **%** من حاجاتها إلى الطاقة الكهربائية ، و في أواسط عام 2003م نشر تقرير في روسيا جاء فيه أن 80 % من مفاعل يوشهر ، قد أصبحت جاهزة ، و من خلال القمة التي جمعت بين الرئيس الإيراني السابق

[1]– ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**،(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون 2013)، ص 229.

محمد خاتمي و فلاديمير بوتين في موسكو مارس 2003م ، وقعت إيران و روسيا على اتفاق بينهما تقوم روسيا ببناء مفاعل ثالث ضمن منشآت يوشهر بقيمة مليار دولار ، بعد أن تم تسليم المفاعل الأول مباشرة عام 2004م[1].

المنشأة	الموقع	المرحلـــــــة
منجم اليورانيوم		مخطط له أن يبدأ العمل بداية عام 2005
معمل معالجة اليورانيوم	صفند	مخطط له أن يبدأ العمل عام 2005.
معمل إنتاج الكعك الأصفر	صفند	جاهز للعمل.
معمل تحويل اليورانيوم	أصفهان	بدأ العمل منذ صيف 2003.
معمل تخصيب اليورانيوم	ناتاز	العمل التجريبي يبدأ في المستقبل القريب.
معمل صناعة الوقود	أصفهان	جاهز للعمل.
معمل إنتاج المعدن المبطن لأنابيب الوقود	أصفهان	تحت الإنشاء، و في مرحاحله الأخيرة.

جدول يوضح أهم المشاريع المتعلقة بعملية تخصيب و تحويل اليورانيوم .

المصدر: challenge : Aconundrum for Russia85

[2] - المرجع نفسه، ص 229.

– موقع ناتاز و أراك :

وصف القادة الإيرانيون التقديرات حول المنشآت الموجودة في ناتاز و أراك بأنهما عديمتا الأساس وغير منطقية، و إن إيران لم تحاول اخفاء معمل انتاج الماء الثقيل ، في الوقت الذي لم تكن إيران تعترف بوجود مثل هذه المنشآت عندما أعلن عنها لأول مرة من قبل المجلس الوطني للمفاوضة الإيرانية في النصف الأول عام 2002م، و بعد إضطرار إيران لقبول عمليات التفتيش لهذين الموقعين ، أظهرت عملية التفتيش التي قام بها فريق من للوكالة الدولية للطاقة الذرية في جوان 2003 وجود كمية من اليورانيوم لم يبلغ عنها، وكانت إيران قد إستوردته عام 1991م ، إلا أن أهم ما كشفته عملية التفتيش هو وجود معمل للطاردات المركزية في موقع ناتاز . و هذا المعمل المشيد تحت الأرض يحتوي على حوالي 1000 جهاز طرد مركزي ، جزء منها لم يركب بعد، و هذا العدد يأتي ضمن خطة للحصول على 5000 جهاز طرد مركزي[1] .

[1] – خالد أبو بكر، مرجع سابق، ص 126.

http://www.iaea.org/newscenter/news/2017/com

الشكل رقم 10 خريطة توضح موقع مفاعل بوشهر و بعده عن العواصم الخليجية

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة الذرية: متاح على الرابط:
http://www.iaea.org/newscenter/news/2017/com

الشكل رقم 11 خريطة توضح أهم المفاعلات النووية الايرانية

المطلب الثالث: أنظمة الصواريخ الباليستية الإيرانية.

منذ قيام ونجاح الثورة الإسلامية في إيران حاول القادة الجدد بناء منظومة دفاعية تكون متكاملة في جميع جوانبها سواء كانت برية أو بحرية أو جوية إضافة إلى محاولة الإستثمار في الجانب النووي كما أشرنا إليه سلفا من خلال مواكبة هذا التطور النووي بوسائط لإيصال المقذوفات النووية إلى الأهداف المعادية و ذلك بتطوير هذه الوسائط و التي هي عبارة عن أنظمة صاروخية باليستية مطورة عن نسخ مستوردة من الاتحاد السوفياتي. هذا من جانب ومن كميا ،إذ أصبح متفوقا فيما يمتلكه من أعداد تلك SLUD)جانب آخر الرد على قيام العراق بتطوير صواريخ الصواريخ نوعيا إضافة إلى زيادة مدياتها ، مما دفع إيران إلى التوجه إلى كوريا الشمالية للحصول على الصواريخ قامت إيران بإطلاقها على أهداف (SCUD BS)الباليستية ، إذ قامت بالفعل بتزويدها ب77صاروخا من نوع عراقية[1]. وبعد انتهاء تلك الحرب استمرت المساعي الإيرانية للحصول على صواريخ متباينة المديات ، ففي أواخر من الصين ، و هذا النوع من الصواريخ يبلغ مداه CSS, 8 عام 1989م ، استوردت إيران 200 صاروخ من نوع 150كلم و بحمولة 190 كلغ و ترافقت تلك المساعي مع جهود إيرانية صينية لبناء قاعدة تصنيعية لصواريخ باليستية بعيدة المدى بالتعاون مع دول أخرى في مقدمتها كوريا الشمالية، الصين، روسيا ، وستعرض فيما يلي مسيرة برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية:

1 – صاروخ شهاب 1 :

يعتقد أن إيران قد طلبت في عهد الاتحاد السوفياتي أربعة أنواع مع 54 صاروخا من نوع سكود 17 -RB بين عامي 1985 – 1986م و التي يتراوح مداها ما بين 280 – 330كلم ،

[1] – رياض الراوي ، مرجع سابق ، ص 142.

إضافة إلى توقيعها عقدا مع كوريا الشمالية بقيمة 5 مليون دولار و ذلك في ماي 1987م ، تقوم بموجبه الأخيرة ببيع إيران نحو 100 صاروخ من نفس النوع ، وبالفعل أستكمل تسليم كامل الصفقة في السنة التالية، بينما أوضح تقرير آخر أن إيران إستكملت في عام 1987م أكثر من 200 صاروخ بشكل مباشر من الاتحاد السوفياتي بمواصفات تقنية و games Intelligence Review و تسليحية مشابهة للصاروخ الكوري الشمالي وفي عام 1985 وفقا للتقرير الذي أفاد بأن إيران تمتلك نحو 200- 300 صاروخ من هذا النوع و 15 قاعدة إطلاق متنقلة بها، وقد سبق ذلك نشر معلومات حول قيام كوريا الشمالية بتقديم مساعدات إلى إيران لبناء مصنع لإنتاج هذا النوع من الصواريخ ، ولما يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي منها في مصانع ثبتت لهذا الغرض في شيراز وقرم آباد و بارشين و تسيمنان[1].

2 – صاروخ شهاب 2:

هذا الصاروخ لا يختلف كثيرا عن الصاروخ شهاب 1 سوى في مداه الذي يتراوح بين 500- 700كلم ويحمل الرأس الحربي التقليدي ، حيث يبلغ وزنه بين 700 – 1000كلغ وبتوجيه محسن يفتقر إليه النوع السابق .

وفي عام 1990م أفادت تقارير أن هناك صفقة عقدت بين إيران وكوريا الشمالية تحصل بموجبها إيران إبتداءا من أفريل 1991م على شحنات من هذه الصواريخ (Dae Ho- Hung) ، مع قواعد لإطلاقها و بالفعل ، فقد توالى وصولها إلى ميناء بندر عباس الايراني ، كما تم شحن أجزاء من الصواريخ تم الإيراني بعدما شحنت إليه من ميناء لتصنيفها في مراكز الإطلاق بالقرب من مدينة قم جنوب شرق طهران[2] .

---

[1] – رياض الراوي ، مرجع سابق، ص 143.

[2] – المرجع نفسه، ص 145.

3- صاروخ شهاب 3:

يعد صاروخ شهاب 3 الصاروخ الأكثر تهديدا في منطقة الشرق يعد صاروخ شهاب 3 الصاروخ الأكثر تهديدا في ويبلغ مداه بين 1300- 1500كلم منطقة الشرق الأوسط وهذا النوع في الأصل نسخة معدلة من الصاروخ الكوري الشماليNo -Dang ، وباستطاعته حمل رأس حربي بوزن يتراوح بين 760- 1000كلم و في عام 1998م إشترت إيران من الصين مجموعة مهمة من معدات تستخدم في مراقبة تجارب الصواريخ ، فضلا عن أجهزة أخرى تشكل حلقات مهمة من البنية التحتية لمصانع لها القدرة على انتاج هذا النوع من الصواريخ ، في 22 يونيو 1998م قامت ايران بأول تجربة طيران لصاروخ شهاب 03، بيد أن الصاروخ قد انفجر وفقا لمعلومات الاستخبارات الأمريكية بعد 100 ثانية من إطلاقه ، بعدما قطع مسافة 997كلم ، وقد أجريت التجربة في موقع يقع شمال ايران ، غير أنه ليس من المؤكد إن كان الانفجار عرضيا أو أنه قد تم تفجيره عمدا، بعد أن تم التحقق من انجاز شيء محدد في التجربة ، وفي 7 فبراير 1999م أعلن وزير الدفاع الإيراني السابق علي شمخاني أن الصاروخ الإيراني شهاب 03 هو الآن في طور الإنجاز، ولا طاقة لإجراء المزيد من التجارب[1]. و في مطلع عام 2003م تسلم سلاح الطيران التابع للحرس الثوري صواريخ شهاب 03 المطورة محليا، ويبلغ مداها ما بين 1300- 1500 كلم وهو ما يعني قدرتها على الوصول إلى الأهداف البعيدة نسبيا في منطقة الشرق الأوسط ، وفي سبتمبر 2004م نظم إستعراض عسكري بالقرب من ضريح آية الله الخميني تم من خلاله استعراض نماذج لما تحويه الترسانة الإيرانية من صواريخ شهاب 03 بعيدة المدى.

([1]) – رياض الراوي ، مرجع سابق ، ص 145.

4- صاروخ شهاب 04 (زلزال):

هذا الصاروخ ذي المدى 1300- و الذي يدعى أيضا زلزال أنه من نوع الصاروخ الكوري الشمالي Dong-No 1500كلم مزود برأس حربي وزنه ما بين 760-1000كلغ، تلحق به عربات إطلاق كتلك التي تستخدم في إطلاق وقد تم تطويره بمساعدة روسية حثيثة وقد يكون هذا الصاروخ الصاروخ الكوري الشمالي نوع(Dong1- Toepo) وبذلك فإن شهاب4 إما أن يكون مشتقا من أحد 4MR BM –SS مشتقا في الوقت نفسه من الصاروخ الروسي النوعين ، أو يكون تم الدمج في تصميمه بين النوعين الكوري الشمالي و الروسي .

أما عن الجوانب التقنية والفنية المتعلقة بمشروع شهاب 4، فإنه يتضمن مكونات التوجيه المحسنة بمدى يتراوح بين 2000- 2200كلم عندما يكون بمرحلتين أو بمدى يتراوح 2672-2896كلم إذا كان بثلاث مراحل ، وهو المشروع الذي لم تخف إيران وعلى لسان وزير دفاعها علي شمخاني في فبراير1999م قوله بأن هذا الصاروخ سيستخدم لحمل أقمار صناعية إلى الفضاء ولأغراض عسكرية مؤكدا في الوقت نفسه أن الصاروخ شهاب 3 هو فقط الصاروخ الأخير الذي يطور لأغراض عسكرية[1].

5 – صاروخ شهاب 05:

بدأ الحديث عن هذا النوع من الصواريخ لأول مرة في تقارير نشرت في ديسمبر 1996م مفادها أن ايران تطور صاروخا باليستيا بعيد المدى يبلغ مداه 5632كلم و أن تكنولوجيا هذه الصواريخ تم الحصول عليها بمساعدة روسية وكوريا الشمالية و أنه سيصبح جاهزا للعمل عام 2000م بينما ذهبت تقارير أخرى للقول إن ايران بحاجة إلى مدة زمنية تتراوح بين 5 – 10

[1] – المرجع السابق.

سنوات لتتمكن من تحقيق ذلك ، و يبلغ مداه 4000كلم ويستطيع حمل رأس حربي بزنة 1000كلغ، وهو يتكون من مرحلتين وهذا يعني أن لهذا الصاروخ القدرة على الوصول لأجزاء بعيدة من اروبا.

المبحث الثالث: التعاطي الدولي مع الملف النووي الإيراني.

المتأمل في صيرورة الملف النووي الإيراني يدرك بسرعة جملة المواقف المتناقضة حوله سواء كانت محلية اقليمية أو دولية عالمية تحكمها معادلات الاستقطاب الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: مبررات البحث عن القوة النووية لدى ايران.

إذا أردنا أن نستشف مفهوم القوة لدى إيران وجدواها فإننا سنرى أنها قد تكونت على امتداد قرون ، و بفعل العديد من التأثيرات المتنوعة التي حصلت لها من قبل و لاسيما تلك التي أحدثتها حالات القهر التي تعرضت لها ايران نتيجة هيمنة أمم أخرى عليها ، واخضاعها لسيطرتها بعد احتلالها مما انعكس سلبا على مشاعر الإيرانيين ، والذين تناقلوها جيلا بعد جيل لاسيما و أنهم سليلو حضارة عريقة، ومن هنا نجد أن علاقة الأمة بالقوة في الحالة الإيرانية تختلف عما هو عليه في الغرب ، وفيما يلي سنرد أهم العوامل التي أثرت في العقل الإستراتيجي الإيراني من أجل اكتساب عناصر القوة بمختلف مجالاتها:

1 – البيئة العدائية للمصالح الإيرانية

تتموضع ايران في بيئة جيوبوليتكية تتسم بالعداء اتجاه ايران رغم كونها أي ايران تنتمي إلى ما يسمى بالأمة الإسلامية إلا أن الاختلاف المذهبي الطائفي و الحضاري إضافة إلى محاولة الجيران العرب حصارها عقب انتصار الثورة السلامية الايرانية عام 1979م و الحرب التي شنت

من طرف العراق في عهد الرئيس الراحل صدام حسين بدعم من عرب الخليج كل هذا ولد تراكمية في أذهان الساسة والنخب الإيرانية بأن البيئة التي يتواجدون فيها بيئة عدائية لكل ما هو ايراني و بالتالي ضرورة البحث عن مقومات القوة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية حفاظا على البقاء في هذه البيئة العدائية.

2- السلاح النووي الإيراني.

لا شك أن أحد أهم الأسباب التي جعلت ايران تهتم بتطوير برامجها النووية ، هو امتلاك اسرائيل ترسانة نووية ضخمة تقدر ما بين 150- 200 رأس نووي، و بالتالي تتمتع اسرائيل بتفوق استراتيجي و معنوي في الساحة الإقليمية ، وهو الأمر الذي يثير انزعاج الإيرانيين[1]. فالتاريخ أثبت لنا أنه إذا كانت دولتان في نفس المنطقة ، وواحدة منهما تملك سلاحا نوويا ، فإن الأخرى تسعى جاهدة لامتلاك السلاح النووي ، وذلك تطبيقا لنظرية " توازن الرعب" في المنطقة، خاصة و وان كلا الدولتين (إيران – إسرائيل) تختلفان في توجهاتهما السياسية و الاقتصادية و الثقافية، و الإيديولوجية، خصوصا أن هناك دائما حرب كلامية، و إعلامية على المستوى الرسمي للدولتين برز جليا من خلال تصريح " أحمد نجاد" في مؤتمر عن العنصرية بأن اسرائيل هي دولة عنصرية، و أنها ورم سرطاني لا بد من اقتلاعه.

مما زاد من مخاوف إسرائيل، وجعلها في النهاية تطالب بفرض عقوبات على إيران وتهدد أيضا بضربها و تهديم مفاعلاتها النووية.

(1) – خير الله محمد الدليمي ، إيران غير مؤهلة للدفاع عن نفسها عندما يكون العدو بحجم إسرائيل على الموقع: www.pulpit.alwatanvoice.com/articles.246910/html. تم التصفح يوم:

3 – الوجود العسكري الأمريكي في الخليج:

الدارس للعلاقات الأمريكية الإيرانية يلاحظ بأن العلاقات بين الدولتين يربطها التوتر الدائم و العداء أحيانا ، ونظرا للاختلافات الجوهرية ، وقضايا الخلاف التي لا تزال عالقة لحد الآن بينهما [1].

و ما زاد في تجسيد تلك الخلافات و تعميقها التواجد الأمريكي هو التواجد الأمريكي الذي أصبح يحيط بإيران تقريبا من كل النواحي الشرقية في أفغانستان ، و الغربية في العراق قبل الانسحاب و الشمالية بدول آسيا الوسطى و القوقا وهذا ما يشكل خطرا حقيقيا بالنسبة لمصالح إيران في هذه المناطق خصوصا أن أمريكا تسعى للحد – إن لم نقل شل- السلوك ، و التحرك الإيراني في هذه المجالات التي تعتبر حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها [2].هذا الخطر جعل إيران مهددة من كل الجهات، لذلك فهي تسعى لامتلاك السلاح النووي من أجل الدفاع عن مصالحها ، و أمنها القومي ، خاصة و أن هناك أزمة ثقة بنيوية تدخل في تركيب العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران ، فبعد أحداث إيران سبتمبر 2001م واجه الأمريكيون مشكلة في أفغانستان، وطلبوا المساعدة من إيران و قدمت لهم، ثم جاءت المفاجأة بعدها بوضع إيران و تصنيفها ضمن محور الشر حسب السلطات الأمريكية ، و هذا التناقض سمة دائمة في موقف أمريكا من إيران(تقبيل خد وصفع الخد الآخر)، كما أن مواصلة واشنطن الحديث الصريح و العلني عن تغيير النظام في إيران ، يعد واحدا من الأسباب المحورية التي تجعل إيران راغبة في التحول إلى دولة نووية.

([1]) – ميشل أيزنستاوت، برنامج إيران النووي غبار متراكم أم بخار مكتسب؟ لمعهد واشنطن لساسة الشرق الأدنى، مارس، 2003.

(2) – محمد عباس ناجي ، قراءة في أزمة إيران وتداعياتها، على الموقع:

تم التصفح يوم2018/07/21 .www . algazeera ,net /Studies

4 – الخطر العراقي (النظام البعثي البائد بقيادة صدام حسين).

منذ قيام الحرب الإيرانية العراقية و نتائجها السلبية على إيران ، واستخدام العراق لأسلحة بيولوجية ضد إيران و التي مازالت آثارها لحد الآن، قررت إيران السعي لامتلاك قدرات نووية وجاء هذا – كما سبق الذكر – على لسان هاشمي رفسنجاني قائد القوات المسلحة الإيرانية آنذاك ، وذلك من أجل التصدي لنظام "صدام حسين" في العراق[1]،و الذي كان يمثل تهديدا كبيرا لإيران في فترة حكمه، ويشكل العراق بعد احتلاله من طرف الولايات المتحدة ، ساحة معركة حقيقية بين المشروع الإيراني و المشروع الأمريكي خاصة في ظل تدعيم إيران لأطراف عراقية على حساب أخرى مما يجعل إيران تتوجس قيام عراق أخرى غير عراق صدام حسين ينافسها على المكانة الإقليمية التي تسعى إليها طهران.

لذلك ترى إيران أنه قبل أن يحصل هذا لا بد لها من امتلاك السلاح النووي، حتى لا يحدث سيناريو آخر لحرب عراقية إيرانية أخرى.

5 – الطموح الإقليمي الإيراني، الزعامة الإقليمية.

لطالما سعت النخب السياسية، و الثقافية الإيرانية لموقع إقليمي يتناسب مع تاريخ إيران الطويل و موقعها الجيوستراتيجي المهم، و ثروتها البشرية و الطبيعية، و تعد القضية النووية على أنها الوسيلة الأنجع لتوطيد الدور الإقليمي للدولة، فلنأخذ مثلا: علي لاريجاني كبير المفاوضين السابق حول البرنامج النووي، و المتحدث الحالي باسم البرلمان الإيراني، و الذي قال إن " إيران لديها وجهة نظر إستراتيجية في ما يتعلق ببرنامجها النووي. في حين استطاعت أمم أخرى في المنطقة

(1) – محمد عباس ناجي ، مرجع سابق على نفس الموقع.

كمصر، و تركيا أن تتقدم، لا يوجد أي سبب كي لا تكون إيران قادرة على القيام بذلك أيضا "[1]. وجهة نظر لاريجاني معبر عنها في " الخطة الإستراتيجية لإيران لعشرين عاما". (2005 – 2025)، التي صدق عليها مجلس تشخيص مصلحة النظام، والتي تطمح لتحويل إيران إلى بلد متطور في المرتبة الأولى في المنطقة اقتصاديا، وعلميا وتكنولوجيا. وبمنظور علمي فإن إيران تواجه عددا من التحديات المتنامية، عدد السكان ينمو بسرعة ، هي ممنوعة من المتاجرة مع بعض الدول الغربية، منشآتها النفطية هرمة، و استهلاكها المحلي من الطاقة يتضاعف كلها عوامل تتطلب في نظر القيادة الإيرانية اكتساب القدرة على انتاج الطاقة النووية.

6 – مشاكل مستقبلية في الطاقة الإيرانية:

يتحدث الإيرانيون أيضا عن مشاكل في الطاقة ستواجههم مع مرور الزمن ، فيرى الإيرانيون أن النفط و الغاز لن يدوما إلى ما هو أبعد من 25 إلى 30 سنة، و لهذا ينبغي توفير موارد بديلة – خصوصا و أن كلا من الغاز والنفط من أنواع الطاقة غير المتجددة ،فإقامة 20 محطة كهربائية[2] نووية يكلفه 25 مليار دولار ستكون حصانة لمواجهة الزيادة المتواصلة في الطلب على الطاقة، لاسيما مع التنامي السكاني المتزايد في الجمهورية فالطاقة النووية أقل كلفة ومادتها الخام (اليورانيوم) متوفرة في سحاري وسط إيران.

7 – الدعم الشعبي الإيراني للبرنامج النووي:

الشعب الإيراني بمختلف فئاته العمرية، يساند ويدعم [3] البرنامج النووي لبلاده، و يطالب بضرورة التطور التكنولوجي ، ودعم مسار التنمية في إيران انطلاقا من تطوير البرنامج النووي،

---

[1] – كيهان برزيغار، مفارقة الإجماع النووي الإيراني، **شؤون الأوسط**، العدد136، بيروت، صيف 2010، ص20.

[2] – محمد نور الدين، تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية لإيران، **شؤون الأوسط**، العدد136، بيروت، صيف 2010ص53.

[3] – كيهان برزيغار، مرجع سابق ، ص 34.

و الذي يعتبر ذلك فخرا واعتزازا لكل مواطن إيراني، مما أعطى تأييدا شعبيا أكثر و مشروعية داخلية للسلطة الإيرانية في سعيها لتطوير برنامجها النووي، وفي الأخير يمكن القول أن دواعي و أهداف إيران نحو امتلاك السلاح النووي تعتبر أسبابا وأهدافا مقنعة و جوهرية. **المطلب الثاني : المطلب الثاني: مواقف القوى الكبرى من البرنامج النووي الإيراني.**

تتلخص المواقف الدولية حول الملف النووي الإيراني في مواقف أهم القوى الفاعلة على المستوى الدولي والعالمي و التي نبرزها كالتالي:

- موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

اتسم الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني منذ البداية بالتصعيد، و التهديد بإحالته إلى مجلس الأمن الدولي، وقد أعربت الولايات المتحدة منذ أواسط التسعينات عن اعتقادها بأن إيران تقوم بتنفيذ برنامج نووي سري ، قد يسفر عن تمكنها من إنتاج أسلحة نووية لحلول عام 2005م ، وهو حسب الإدارة الأمريكية ما يشكل خطرا كبيرا، و تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وربما على الأمن القومي الأمريكي مباشر على اعتبار أن واشنطن تصنف إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب الدولي[1]، و تم تفنيد شكوكها – الولايات المتحدة الأمريكية – من خلال زيارة المفتشين الدوليين للمواقع الإيرانية، وثبوت إلتزام إيران بمعاهدة منع الانتشار النووي ، عاودت الولايات المتحدة الكرة عام 2002م، انطلاقا من معلومات تحصلت عليها من طرف حركة " مجاهدي خلق"، التي تمثل المعارضة الإيرانية في الخارج، فقامت بعدها الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق بحملة لإقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وذلك في سبتمبر 2003م، لكن إيران تفادت ذلك بقبولها عمليات

(2)- عبده جميل المخلافي، **الملف النووي الإيراني**: الإنتقال من سياسة الترغيب إلى سياسة الترهيب، على الموقع http://www.dw.de/dw/article/0..1764576.00html.: تم التصفح يوم

التفتيش الفجائية التي يقوم بها مفتشوا الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و أعلنت بعدها إيران تعليق كل أنشطة تخصيب اليورانيوم.

هذا ومن جهة أخرى فإن أهم أولويات الأجندة السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط هو ضرورة منع إيران من امتلاك، أو اقتناء التكنولوجيا النووية التي قد تؤهلها إلى امتلاك السلاح النووي ، و هو ما قد يهدد التفوق الإسرائيلي في المنطقة. حيث صرحت مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي سابقا " كوندوليزا رايس" في مقابلة أجرتها التلفزيونية"، إن العالم لن يسمح لإيران بتطوير أسلحة نووية و الولايات المتحدة الأمريكية لن تمكنها من ذلكNBC" وتم إدراج إيران ضمن محور الشر، و الدول المارقة على خلفية أحداث11 سبتمبر، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير النظام بأكمله وليس تغيير سياساته فحسب. وعدم السماح لإيران بامتلاك السلاح النووي وهو ما أشار إليه الرئيس الأمريكي السابق بوش الإبن عام 2006م حيث قال: " يتحدى النظام الإيراني العالم بطموحاته النووية، ويتعين على دول العالم عدم السماح للنظام الإيراني بالحصول على أسلحة نووية" [1]، و في الأخير فإن واشنطن و الكثير من دول المجتمع الدولي تخشى أن تطور إيران تدريجيا التقنية و الخبرات اللازمة لصناعة أسلحة نووية تحت ذريعة إقامة برنامج أبحاث سلمية.

- موقف الاتحاد الأوروبي.

تمثل الموقف الأوروبي أساسا في موقف الترويكا الأوروبية، و هي (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) ، التي إلتقت مواقفها حول سلمية البرنامج النووي الإيراني، حيث تأخذ الدول الأوروبية بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و التي تشير إلى أن جولات التفتيش التابعة للوكالة لم تكشف عن وجود أي

[1] – نوران طالب وشاش، **العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السليمة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، 2009 – 2019، ص 40.

انتهاك من جانب إيران لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية و إنتاجها محليا [1]. وكانت السياسة التي عكست الموقف الأوروبي فعليا هي " الحوار النقدي "، وهو ما أكده " جاك سانتير "رئيس المجموعة الأوروبية من خلال قوله: "إن الاتحاد الأوروبي سيظل متماسكا بسياسة الحوار النقدي ما لم يثبت بالدليل القاطع أي إدانة لإيران في الاتهامات الموجهة إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية "، و باشر الأوربيون مفاوضاتهم مع إيران بشأن ملفها النووي منذ عام 2002م .

حيث نجح الجانبان في عام 2003م في ايران اتفاق مبدئي على وقف النشاط النووي الإيراني، مقابل مكافآت اقتصادية، وتكنولوجية أوروبية، غير أن الاتفاق لم يستمر سوى ستة أشهر بسبب استئناف طهران لعمليات تخصيب اليورانيوم ، واستخدام أجهزة للطرد المركزي لهذا الغرض ، سعيا لاستكمال دورة الوقود النووي، مما أدى بالأوروبيين إلى التخلي عن تعهداتهم اتجاه إيران، وتأكدهم من أن إيران تتجه نحو إنتاج قنبلة نووية، و ذلك نتيجة الضغوط الأمريكية خاصة التي قام بها الرئيس السابق بوش الإبن عقب زيارته الأوروبية عام 2005م. ولضرورات الحفاظ على التوازن في الموقف الغربي عموما (الأوروبي و الأمريكي)، إتجه الموقف الأوروبي للانصهار في البوتقة الأمريكية، من خلال تبني الترويكا الأوروبية للرؤية الأمريكية القائلة بفرض عقوبات اقتصادية على طهران بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن[1]. و ينظر إلى الجهود الأوروبية على أنها مكملة للجهود الأمريكية، وإنما أكثر مرونة باعتمادها على الدبلوماسية بدل القوة و التهديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

[1] – حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على السياحة الخارجية الإيرانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009- 2010، ص 129.

- موقف روسيا.

لقد كان لروسيا الدور الأول في بناء محطة " بوشهر " جنوب إيران، وذلك من خلال التعاون النووي بينهما منذ 8 جانفي 1995م من خلال اتفاقية قدرت تكاليفها ب 800 مليون دولار، حيث ترى روسيا على لسان رئيسها " فلاديمير بوتن "، أنه لا يوجد دليل قاطع على وجود نية إيرانية لامتلاك أسلحة نووية وصرح قائلا : " لا تملك إيران رغبة لبناء منظومة من الأسلحة النووية و لهذا السبب فإننا سنواصل تعاوننا معها في كل المجالات، وخاصة الطاقة النووية[1]. و هناك عدة محددات حكمت الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني و التي نلخصها فيما يلي:

1 – التعاون مع إيران دون أن تخرق التزاماتها الدولية لنشر أسلحة الدمار الشامل و الاتجار فيها و تدرك موسكو أن الضغوط الأمريكية ، قد لا تؤدي إلى إزاحة روسيا عن السوق الإيرانية الواعدة.
2 – الأهمية الاقتصادية للتعاون النووي مع إيران ، وقد تخطت قيمة هذا التعاون المليار دولار، و أنقذ آلاف العمال الروس الذين يعملون داخل إيران، و أنقذ نحو 300 مشروع صناعي في مصانع سان بطرس برغ من التوقف.

3 – نشاط الشركات الروسية التي عملت على تطوير القدرات الإيرانية في مجال الطاقة السلمية، تم تحت أعين و مراقبة الأمم المتحدة[2].

4 – إن الشركات الروسية المختصة بتشغيل مفاعل "بوشهر" الذي يدور حوله جدل كبير خططت لأن يبدأ التشغيل في 2004م.

---

[1] – نوران طالب وشاش ، مرجع سابق، ص 42.

[2] – عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا وإيران، التفاعل النووي في المساحة الرمادية،(**الدراسات الإستراتيجية** ، العدد 2. الجزائر، جوان2006)، ص ص، 110، 111.

5- لا تعتبر موسكو إيران في موقف المتهم ، فطهران وقعت مبكرا على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، و أن هذا التوقيع يلزمها بأن تفتح أبوابها أمام مفتشي وكالة الطاقة الذرية، و موسكو واثقة من أن " بوشهر"، و غيرها من المواقع الإيرانية ليس بها ما يخشى الكشف عنه.

- موقف الصين.

يقوم الموقف الصيني على مقاربة المصلحة الوطنية إذ تعتبر بكين أن إيران تشكل مجالا حيويا جديدا لها في إطار الانفتاح على الشرق الأوسط، خاصة من الناحية الاقتصادية .

اعتبرت الصين أهم مورد نووي لإيران في فترة التسعينات ، وخفضت تعاونها فيما بعد نتيجة الضغط الأمريكي، لكنها عادت وقامت بتوقيع صفقات خاصة بالطاقة مع إيران تبلغ قيمتها أكثر من 200 مليون دولار، و بحلول عام 2004م كانت الصين أكبر سوق رئيسي لتصدير النفط لإيراني، مما أتاح لها المزيد من الاستثمارات في استكشاف الطاقة الإيرانية و مشاريع البنى التحتية[1].

وتعتبر إيران حاليا ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الصين، و التي توفر لها طهران 14% من نفطها المستورد، وتبرز دلالة الأهمية التعاونية بين البلدين، في توقيعهما لاتفاق طاقة تمتد لمدة 25 عاما في أكتوبر 2004م بقيمة 70 مليار دولار. تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال و البترول، كما تتولى مجموعة" سيونبيك"[*]، الصينية تطوير حقل "يدوران" الإيراني للنفط جنوب غرب البلاد، و الذي تقدر احتياطاته بحوالي 3 مليار برميل، وتشتري الشركة الصينية بموجب

[1] – المرجع السابق ، ص 112.

[*] – تعد مجموعة سيونبيك ثاني أكبر شركة صينية في صناعة النفط.

مذكرة التفاهم 250 مليون طن من الغاز المسال على مدى 25 سنة من إيران. إضافة إلى اتفاق آخر مصفاة تكثيف الغاز في مدينة "بندر عباس" جنوب إيران[1].

و ختاما فإن إيران تجد أن الصين حليف استراتيجي لها على المستوى التجاري، وكذا مجال تأمين حاجاتها الدفاعية، إضافة إلى حاجة طهران إلى دعم بكين لها في مواجهة الضغوط الغربية خاصة من مجلس الأمن الدولي.

المطلب الثالث: مواقف القوى الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني.

إضافة للمواقف الدولية التي تعرضنا لها في العنصر السابق، فهناك مواقف الدول الإقليمية التي ترى أن البرنامج النووي الإيراني يهددها بشكل مباشر خصوصا في حال تعرض المنشآت الإيرانية لعمل عسكري تقوم به واشنطن، و تتمثل هذه الدول أساسا في الكيان الصهيوني وكذلك بعض الدول العربية، و الدول الخليجية بصفة خاصة.

- الموقف الإسرائيلي.

يتطابق الموقف الإسرائيلي بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني مع الموقف الأمريكي، على اعتبار أن كلا من إسرائيل و أمريكا حليفان إستراتيجيان، يشتركان في أعدائهما و حلفائهما انطلاقا من المصلحة المشتركة بينهما، حيث حرصت إسرائيل التي ترى في تنامي القدرات التسليحية غير التقليدية لطهران إخلالا بميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثمة تهديدا مباشرا لأمنها[(2)].

([1]) – عباس ناجي ، مرجع سابق ذكره.

[(2)] – حيدر رضوي، الغرب...تحد جديد رغم التهديدات المتصاعدة ، على موقع : مركز الجزيرة للدراسات:
تم التصفح يوم: 15/ 06/ 2019 www. Aljezeera. Net /Studies

ويمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني ، من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، " سيلفان شالوم" في افتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قال: " ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية، وبشكل خاص فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، و مساندة الولايات المتحدة الأمريكية" لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، و أن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا المارق من امتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع ، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع و عاجل[1] . ورافق مثل هذه التصريحات مجموعة من الكتابات الأكاديمية الإسرائيلية التي تحذر من القدرات التسليحية غير التقليدية لإيران ، ففي عام 2004م صدر كتاب في إسرائيل بعنوان " إيران من الإرهاب إلى القنبلة النووية، بعد التهديد الإيراني "، ألفه أحد أشهر الخبراء في مجال الاستخبارات و هو الدكتور" إفرايك كام" ، بتكليف من وزارة الدفاع التي أصدرته ونشرته فيما بعد، أما المفكر الإستراتيجي الإسرائيلي جيرالد ستاينبرغ : " إن القيادة العسكرية الإسرائيلية تعتقد أن إيران تزداد قوة مع الوقت، و لذلك فإن التعامل معها الآن سيكون أسهل من الانتظار إلى وقت لاحق"، و يضيف أن الذهنية الاستراتيجية في إسرائيل تركز على الإتكال على الذات، وعدم الأخذ بالتعهدات الخارجية عندما يعود الأمر إلى أمنها أو بقائها"، وكل هذا التوجس إن دل على شيء فإنما يدل على عمق الخطر الذي تتحسسه إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني[2].

---

[1]– علي جرادات ، التوقيت السياسي للتصعيد ضد إيران ، على الموقع:

تم التصفح يوم:03-05-2019 www. Olterative news. Org/ arabic/index php/ topics/

[2] – نايف إيال ، الهجوم السري على إيران، الموقع:

تم التصفح يوم: 2018/06/05 : www.almustagbal.com./ stories v4. Aspx ? storyid= 498169

- الموقف التركي.

لا يمكن مقاربة الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني و من إيران عموما بمعزل عن مجمل الرؤية التي حملها معه حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في عام 2002م ، حيث قامت السياسة التركية الجديدة كما باتت معروفة على أساس" تعدد البعد" الذي وضعه وزير الخارجية الحالي أحمد داوود أوغلو"منذ أن كان أستاذا جامعيا في التسعينيات، و إلى أن أصبح مستشارا لرئيس الحكومة التركية" رجب طيب أردوغان" ثم وزيرا للخارجية.

وقد تزامن وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة مع بروز الملف النووي الإيراني على المستوى الدولي، و بشكل غير مسبوق، وساهم انزعاج تركيا من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م المؤثر على أمنها في تكوين رؤية معتدلة إلى البرنامج النووي الإيراني، وبصورة لا تنسجم مع المواقف الغربية و إلى حد بدا معه الموقف التركي كما لو أنه دفاع عن هذا البرنامج ، ولقد تجسد الموقف التركي في ما يلي[1]:

أ – إن من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية وإنتاجها للأغراض السلمية، و هو ما تفعله كل الدول النووية. و لذلك فإن لإيران الحق في إنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية و تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ب – إن تركيا تثق ،كما قال "أردوغان"، بأن إيران نفسها لا تقبل بإنتاج أسلحة نووية بل تعمل فقط لإنتاج الطاقة لأغراض سلمية . ووصف أردوغان أخبار الغرب عن أسلحة نووية إيرانية بأنها مجرد إشاعات.

[1] – محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 58.

ج – إن قضية البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن تحل بالقوة تحت أي ظرف بل بالحوار و بالوسائل السلمية.

د – تعارض تركيا امتلاك السلاح النووي، لكنها في نفس الوقت تدعو إلى إقامة منطقة منزوعة من السلاح النووي في الشرق الأوسط بل و العالم و لاسيما منها الترسانة النووية الإسرائيلية.

كما ترفض تركيا أية عقوبات على إيران، و بالتالي ترفض تطبيق أية عقوبات يمكن أن تتضرر منها مصالح تركيا الإقتصادية، و الدفع بإيران إلى مزيد من العزلة المسببة للتوتر في المنطقة.

- الموقف العربي.

تعد إيران بالنسبة العربية هاجسا يؤرق أمنها ، و ما ساعد على تبلور هذه الرؤية هو انسياق بعض الدول العربية الخليجية على وجه الخصوص، وراء الموقف الأمريكي ، وكذا إلى التوتر الذي شاب العلاقات الإيرانية العربية في فترة التسعينيات، بسبب الرفض الإيراني للتواجد الأمريكي في منطقة الخليج ، و الذي كرسته التسهيلات الممنوحة للقوات الأمريكية من قبل الدول الخليجية بعد حرب الخليج الثانية[1] .

اتبعت الدول العربية في مختلف مواقفها من البرنامج النووي الإيراني، سياسة الصمت في البداية، و هي سياسة معروفة و متبعة في العلاقات الدولية، ليس لأنها معنية بالأزمة الناجمة عن المشروع النووي الإيراني، و إنما لشيوع اعتقاد عام بأن الأزمة ترتبط بمجمل التفاعلات الأمريكية الإيرانية، أو التهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل و في نفس الوقت، وضعت تطورات الملف النووي الإيراني العديد من الدول العربية في معضلة حقيقية تتمثل في أن الكثير من هذه الدول ترى

[1] – حبيبة زلاقي ، مرجع سابق ، ص 167.

في النشاط الإيراني ردا على الاحتلال الإسرائيلي، و إن كانت هذه الدول لا توافق على امتلاك إيران للسلاح النووي ، فهي ترى في هذا النشاط أداة ضغط على إسرائيل لانضمامها إلى معاهدة منع الانتشار النووي ،و سنتطرق فيما يلي إلى مواقف بعض الدول العربية المعنية بالأمر:

1 – الموقف المصري.

حددت مصر موقفها من البرنامج النووي الإيراني ضمن المحاور التالية[1]:

- إن مصر حريصة، منذ طرح الملف النووي الإيراني على مجلس الوكالة عام 2003م على تأكيد أهمية التزام جميع الدول العربية بتعهداتها، بما يسمح للمجتمع الدولي بالأكيد على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

- إن مصر لا تقبل بضهور قوة نووية في المنطقة .

- تؤكد مصر على أهمية عدم المساس بحق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتباره حقا مكفولا لكل الأطراف في المعاهدة .

- تعامل مصر مع الملف النووي الإيراني من منظور فني وقانوني، و تعتبر الوكالة الجهة الفنية المنوط بها التأكد من مدى التزام الدول بتعهداتها.

- تؤكد هذه التطورات مجدد أهمية تنفيذ المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، و في مقدمتها السلاح النووي .

(1) – عبد القادر نزار ، مرجع سابق، ص 431.

2 – الموقف السوري.

جاء الموقف السوري[1] من نجاح إيران في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم صريحا، حيث أبدت امتلاك إيران القوة النووية، فقد أعلن وزير الخارجية السوري : إن التطورات التي تحث على الساحتين الإقليمية، و الدولية تؤكد صواب النهج الذي تسير عليه إيران وسوريا ، و يستند الموقف السوري المؤيد لامتلاك إيران التقنية النووية إلى عدة إعتبارات ، منها أن امتلاك إيران هذه التقنية و التي ترتبط معها سوريا بعلاقات قوية، قد تصل إلى درجة التحالف لبناء قدرات نووية ، و هو ما يعزز موقف سوريا أمام قوة و نفوذ إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاحا نوويا في الشرق الأوسط . بحيث لا يمكن منع إيران من امتلاك السلاح النووي، في وقت تواصل فيه إسرائيل الحفاظ على قدراتها النووية و تطويرها في المجالات كافة، و أخيرا وجود علاقات مميزة تربط بين سوريا و إيران، و تدفعهما نحو تحالف قوي في مواجهة الضغوطات والتهديدات الخارجية.

3 – موقف الدول الخليجية .

تبدي الدول الخليجية تخوفها من تنامي القوة العسكرية الإيرانية [2] في حال نجاحها في امتلاك السلاح النووي، على خلفية تعارض التوجهات بين القيادة الشعبية في إيران، و السنية في دول الخليج، و كذلك النزاع الإماراتي، الإيراني على الجزر الثلاث التي تحتلها القوات الإيرانية في مياه الخليج.

---

[1] – نفس المرجع السابق، ص 432.

[2] – المرجع نفسه ، ص 434.

و ذلك على الرغم من المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء البرنامج النووي الإيراني، منذ أن طفا إلى السطح عام 2002م . من خلال تصريحات الرئيس السابق محمد خاتمي، و حاليا عبر الرسائل و الوفود الرسمية إلى الدول الخليجية، فإن هذه المخاوف تظل قائمة . خاصة المخاوف البيئية بما فيها تلوث مياه الخليج و الثروات الطبيعية ، هي الأكثر بروزا في تصريحات المسؤولين الخليجيين[1] .

و ذلك نظرا لخطورتها و النتائج الكارثية التي تنجم عنها ، خصوصا وأن إيران بطبيعتها تقع فوق طبقة زلزالية ، على عكس الإصلاحيين فإن تيار المحافظين في إيران يزيد من المخاوف الخليجية، و ذلك عن طريق اللهجة التصعيدية إزاء الأمريكيين، و التي تدفع بالمنطقة و بشكل واضح نحو شفير الهاوية، فأحد مسؤولي الحرس الثوري الإيراني يحذر من أن هناك 40,000 انتحاري مدرب مستعدون لمهاجمة أهداف أمريكية ، بريطانية و تم تحديد 29 هدفا إذا ما اعتدت أمريكا و إسرائيل على المنشآت النووية الإيرانية[2]، إضافة إلى ذلك تصريح المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في خطاب له بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل آية الله الخميني: " كي تهددوا طهران تقولون إنكم تضمنون انتقال النفط خلال هذه المنطقة . يجب أن تعلموا أن أقل سوء تصرف من جانبكم سوف يعرض للخطر أمن الطاقة في المنطقة "، و قد يؤدي مثل هذا التهديد

---

(1) – المرجع السابق، ص 435.

(2) – أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره.

إلى رفع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، ما يعني أن توجيه ضربة لإيران ورد إيران عليها يقطع الإمدادات النفطية إلى العالم، وذلك عبر توجيه إيران ضربة لحقول النفط الخليجية أو إغلاق مضيق هرمز، سيرفع أسعار البترول إلى أكثر من 150 دولار للبرميل ، و بالتالي تعريض العالم لأزمة اقتصادية خانقة، لأن النفط يشكل مصدر الدخل الرئيسي اهذه الدول ما يعني خنقها أو تدميرها اقتصاديا إذا توقف تصديره لأي سبب من الأسباب[1].

[1] – خالد أبو بكر ، مرجع سابق، ص 226.

الفصـــل الثالـــث :

موقع إيران ضمن الأجندات الإستراتيجية لقوى المثلث الإستراتيجي العالمي

(الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين)

المبحث الأول: موقع إيران في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للصراع الإستراتيجي الأمريكي الإيراني.

المطلب الثاني : الأمن القومي الأمريكي واستراتيجية الحد من الإنتشار النووي .

المطلب الثالث : الإستراتيجية الأمريكية احتواء تصاعد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الثاني: التحالف الإيراني الروسي بين التكتيك و الإستراتيجية.

المطلب الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط في المدرك الإستراتيجي الروسي.

المطلب الثاني: موقع إيران ضمن الأجندة الإستراتيجية الروسية الشرق الأوسطية.

المطلب الثالث: الأزمة السورية و مضامين العودة الروسية إلى منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث : الطبيعة الجيوستراتيجية للعلاقات الإيرانية الصينية .

المطلب الأول: العلاقات الصينية الإيرانية. خلفية تاريخية.

المطلب الثاني: الشرق الأوسط ضمن الأجندة الصينية .

المطلب الثالث: المحددات الإستراتيجية للتعاون النووي الصيني الإيراني.

المبحث الأول : الطبيعة العدائية للعلاقات الأمريكية الإيرانية

يتصاعد الصراع السياسي في إيران و الولايات المتحدة الأمريكية بشأن البرنامج النووي الإيراني كقضية محورية على الساحة السياسية الدولية، و إن كانت تخفي وراءها قضايا أخرى عالقة تمثل حقيقة الصراع بين الولايات المتحدة و من خلفها إسرائيل، و من ثم يأتي البرنامج النووي الإيراني في مقدمة أجندة الولايات المتحدة الخارجية ، مع الإعتقاد بحق الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب المقترن بتطوير و امتلاك أسلحة الدمار الشامل، و اللجوء إلى الحروب الإستباقية لتحقيق هذا الهدف، و من ثم فالملف الإيراني يرتبط من ناحية بالعلاقات المعقدة بين الو، م ، أ، و روسيا و الصين، كما يرتبط من ناحية أخرى بمدى فعالية سياسات منع الإنتشار النووي ليس فقط دوليا و إنما إقليميا و تحديدا على مستوى اقليم محوري هو اقليم الشرق الأوسط الذي لاتزال تنفرد في إطاره إسرائيل بامتلاك ترسانة نووية فهذه المنطقة عنصر التوازن الإستراتيجي اللازم لتحقيق سلام حقيقي.

المطلب الأول : الخلفية التاريخية للصراع الإستراتيجي الأمريكي الإيراني.

أتت ثورة إيران الشعبية ، بعد مضي ربع قرن، ثيوقراطية مصممة على مواجهة " الشيطان الأكبر"[*] و تحديه ، عبر ذلك التحدي عن نفسه ، بعد مضي وقت قصير من خلال أزمة الرهائن ، حيث قام النظام الثوري باحتجاز إثنين و خمسين من الدبلوماسيين الأمريكيين لمدة أربعة عشر شهرا، مثلت شدة ثوريي إيران و طموحاتهم ظاهرة جديدة للشعب الأمريكي، إعتادت الولايات المتحدة على أبلستها من قبل عواصم العالم الثالث ، لكن ملالي تحدو نموذج العلاقات بين الدول بشكل جوهري، لقد بدا الأمريكيون خلال عام 1979 ذاهبين من الصورة اليومية لرجال الدين يرمون بلدهم بالكفر، بينما تحتفل الحشو الشعبية بمناسباتها الوطنية مطلقة هتافات

" الموت لأمريكا"[1] ، لقد غيرت الثورة الإيرانية عام1973 من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بطريقة لم يسبق لأي حدث آخر تقريبا في زماننا أن فعلها ، تم بين عشية و ضحاها الإطاحة بالشاه ، أقرب حلفاء واشنطن الشرق أوسطيين بعد إسرائيل ، الذي واظب على حماية ما يقرب 40% من الموارد العالمية للنفط الذي كان ينقل عبر الخليج العربي وحل محل الشاه حكومة ثيوقراطية متدينة معادية بشكل أساسي للرأسمالية و الديموقراطية و السياسة الخارجية الغربية و ملتزمة بإديولوجيتها إشعال و إذكار جذوة الثورات في البلدان الإسلامية في أنحاء الشرق الأوسط ووسط وجنوب آسيا ، تنظر الإيديولوجيا الإسلامية التي تتحكم بالنظام الإيراني إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمنافسها الأول على السيطرة على و الهيمنة على الشرق الأوسط ، علاوة على ذلك ، و في الوقت الذي ينتخب فيه رئيس كل أربعة سنوات في طهران فإن مقاليد السلطة في البلاد تكون بصورة حصرية تقريبا في المرشد الأعلى و رجل الدين ، هذا هو من يتحكم بشكل مباشر بأقوى أجهزة البلاد العسكرية ، ألا وهي الحرس الثوري ، ويشرف على الأجهزة الدينية التي تتحكم بإدارة الجهاز القضائي و الجهاز التشريعي و الجهاز التنفيذي في البلاد[2]، و الرئيس كان يمثل الوجه العام للنظام فقط. خارج إطار النظرة العامة فإن الحرب الباردة و السرية الآخذة بالتشكل بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر صراحة بل حتى أكثر إتساعا مما كان يعتقد معظم الأمريكيين أو يدركون في الثمانيات و التسعينيات ، فعلى أنقاض دولة الشاه الإستبدادية ، أقام آية الله الخميني قيادة عسكرية تحركها الإيديولوجيا تدعى فيلق الحرس الثوري، الذي كانت مهمته الأولى والأخيرة تتركز على النقاء الديني للدولة الإسلامية الجديدة، (CIRGC)الإسلامي و فيلق الحرس الثوري بدوره شكل وحدة عسكرية واستخباراتية خارجية تدعى فيلق القدس الذي كانت مهمته العمل على تصدير الثورة الإسلامية و تقديم المساعدة لحلفاء

(*) - الشيطان الأكبر: لقب بطلقة المتشددون الإيرانيون على الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) – راي تقية ، مرجع سابق ص ص 110 ، 111.

(2) - المرجع السابق ، ص 112.

طهران في الشرق الأوسط . إضافة إلى تشكيل حزب الله اللبناني الذي نفذ في الثمانيات سلسلة من عمليات الخطف و التفجيرات الإنتحارية التي كانت تستهدف دبلوماسيين و ضباط و أكاديميين مقيمين في لبنان ، أكبر هجمات حزب الله تمثل في تفجير مقر السفارة الأمريكية في بيروت عام 1993[1]، بالنسبة لجنود التخطيط الإستراتيجي الأمني الأمريكي فقد شكل الحرس الثوري الإسلامي و حلفاؤه تحديا أمنيا غير مسبوق نظرا لقدرتهم على الجمع بين الإديولوجيا المتطرفة و التدريب العسكري و تكتيك حرب العصابات لتهديد المصالح الأمريكية و خلال الأشهر التي سبقت إنتخابات الرئيس جورج بوش الإبن عام 2000، كتب أحد) ديفيد وورمسر بحثا لصالح David warmser الخبراء الإستراتيجيين المعمورين المختصين بشؤون الشرق الأوسط) ، و هو مركز أبحاث محافظة في واشنطن ، تنبأ من خلال(AEI) معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة بتركيز الولايات المتحدة خلال العقد القادم على عزل إيران و إضعافها و الإطاحة بجمهورية إيران الإسلامية ، وقد .

و خلال هذه السنوات التي أعقبت أحداث [2](Tyranny s'Ally)جاء هذا البحث تحت عنوان حليف الطغيان الحادي عشر من شهر أيلول / سبتمبر برز الصراع الأمريكي الإيراني كأكبر تحد يهدد الأمن الإقليمي لإدارتي كل إيران من جورج بوش الإبن و باراك حسين أوباما عندما قام مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين باحتلال جارتي العراق و أفغانستان، إجتهد الدبلوماسيون و الخبراء الإستراتيجيون لوضع إستراتيجية متماسكة محكمة تراوح بين تدمير إيران و قلب النظام فيها من جهة و محاولة التفاوض معها من جهة أخرى لكن كل هذه الجهود باءت بالفشل نظرا لامتلاك ايران أوراق اقليمية تضغط بها مستهدفة بذلك المصالح الغربية و خاصة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط . و قد دفع تنامي برنامج إيران النووي بأجهزة الإستخبارات

[1] – جاي سولومون، **حروب إيران**، ترجمة فواز زعرور(بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2017)ص، ص24، 25.

[2] – المرجع نفسه ، ص 26

الأمريكية و الإسرائيلية إلى إستخدام الهجمات الإلكترونية للحلول دون إمتلاك إيران قنبلة نووية بدءا من العام 2009، شرعت وكالات الإستخبارات الأمريكية سرا [1] داخل أنظمة الحاسوب التي تتحكم بمنشأة تخصيب (Stux net) بنشر فيروس حاسوبي يدعى ستاكس نت اليورانيوم الإيرانية في مفاعل ناتانز، أين تسبب الفيروس بتخريب الآلاف من أجهزة الطرد المركزي الإيرانية الحساسة مبرمجا إياها أن تدور بصورة غير منتظمة بسرعات فوق صوتية و تنفجر في نهاية المطاف ، و قد ردت طهران و الحرس الثوري بإنشاء جيش إلكتروني عام 2010 للقيام بهجمات إلكترونية ضد أعدائها المحليين و الدوليين كبرى...إلخ تعرضت لأضرار بملايين الدولارات Bank of Amirica , Tprogram chase المصارف الأمريكية نتيجة هجمات إلكترونية أواخر عام 2012 قال مسؤولون أمريكيون أنها تعود لإيران. و في الأخير ورغم وضوح و جلاء ملامح طبيعة العداء الأمريكي الإيراني من نواحي عديدة، و الجهود الدبلوماسية المضنية و المتواصلة التي جرى بذلها طيلة مراحل هذا العداء ، وسعي الولايات المتحدة إلى كبح جماح برنامج إيران النووي و تضييق الخناق على تعاملاتها المالية [2]، فقد كان معظم سيناريوهات هذا التوتر تجري في الخفاء بعيدا عن أنظار و أسماع معظم الأمريكيين الذين لم يعرفوا بها قط، تطورت الحروب في العراق و أفغانستان إلى معارك بالوكالة بين الو، م، أ و إيران مع تصدير الجانبين كليهما بالسر و العلن لأحزاب و مليشيات داعمة ومعارضة . لقد أدت تلك الموجة من الثورات التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تجزئة المنطقة و أفضت إلى صراع جديد بين الو، م، أ، و إيران على النفوذ و السيطرة وسط مشهد سياسي متسارع التغيير و التحول، لقد إستمرت هذه المنافسة في لبنان، اليمن، فلسطين، مصر، البحرين، سوريا.

---

[1] – المرجع السابق ، ص 33

[2] – أمل حمادة ، الصراع المقيد، الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية الأمريكية ، **السياسة الدولية** ، العدد 196، أفريل 2014، ص 88.

المطلب الثاني : الأمن القومي الأمريكي واستراتيجية الحد من الإنتشار النووي.

أثار المشروع النووي الإيراني ردود فعل متباينة من قبل الدبلوماسية العالمية ، حيث عارض جزء منها إمكانية دخول إيران النادي النووي ، ورفض البعض قطعا إمتلاك هذه الدولة للطاقة النووية حتى و إن إقتصر الأمر على توفير المكلفة بأسلحة [1] رئيس الجنة الدولية (Hanc Blix) طاقة مخصصة لأغراض سلمية، هنا يتساءل هانس بليكس الدمار الشامل ، كيف يمكن إقناع إيران بوضع حد لأنشطتها النووية إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنوي إنشاء درع مضاد للصواريخ على أبواب روسيا، و بريطانيا تعلن رغبتها في تقوية مجال الدفاع النووي بسبب خشيتها من تصاعد التوترات العالمية، وكوريا الشمالية حققت تجاربها النووية الأولى، و ميزانية الصين في المجال العسكري تزداد حجمها يوم بعد يوم ؟ ويضيف بليكس أن من غير المفهوم أن تقوم أمريكا بعقد إتفاق نووي مع الهند و تناهض كيف (Gerard Avio) في الوقت نفسه المشروع النووي الإيراني، و في السياق نفسه يتساءل الكاتب جيرارد أفيو كيف تمكنت كل من باكستان و إسرائيل من صنع السلاح النووي ؟ هل عدم الإنتماء إلى عضوية معاهدة الحد من الإنتشار النووي يمنح حق صنع قنبلة نووية، مادام الأمر لا يشكل خرقا لقواعد القانون الدولي[2]، نتيجة ما تمتلكه و تتميز به دول النادي النووي فنجد أن خمسة دول و هي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تمتلك حوالي (11312) سلاحا نوويا فعالا بل أن هناك عدة آلاف من الأسلحة النووية في حالة تأهب و جاهزة للإطلاق في غضون دقائق و الدول هي (الو، م،أ، و روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين) و تتمتع هذه الدول بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي[3] :

- أنها تمتلك السلاح النووي قبل معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية 1968.
- أنها تمتلك حق إستخدام حق النقض الدولي داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

---

(1) - المرجع السابق ، ص 89.

(2) – مؤسسة كارينجي للسلام الدولي ، **الشرق الأوسط الجديد** ، واشنطن ، 2008، ص 44.

(3) – جاي سولومون ، مرجع سابق، ص 34.

- لها مستوى متباين في المشاركة ضمن السياسات الدولية .

- على الرغم من سياسات و معاهدات تخفيض الأسلحة النووية إلا أن تلك الدول غير راغبة بالتنازل عن تلك الأسلحة نهائيا و عازمة على البقاء ضمن دول النادي النووي .

و بالعودة إلى العلاقة الصدامية بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران فيما يخص محاولتها – الولايات المتحدة – وقف النشاط النووي الإيراني نجد أن الحملة الغربية و الأمريكية على وجه الخصوص على النظام الإيراني انطلقت أو بدأت منذ عام 1991، حيث صدرت على الكونغرس و الإستخبارات الأمريكية عدة تقارير اعتبرت حينها أن إيران تملك كل المكونات الضرورية لانتاج قنابل نووية جاهزة للإستعمال عام 1992، حسب تقرير مجلس النواب الأمريكي و في سنة 1995 صرح مدير الوكالة الأمريكية لمراقبة و نزع السلاح، بوجود إمكانية لدى إيران للحصول على القنبلة النووية خلال عام 2003 و في شهر يناير 2000 أعلنت الإستخبارات الأمريكية أنها تستبعد إمكانية توفر إيران بالفعل على أسلحة نووية. لكن على الرغم من كل هذه التقديرات ، إستمرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ترديد عدم حيازتها لأي مؤشر يؤكد خرق إيران لإلتزاماتها اتجاه إتفاقية الحد من إنتشار السلاح النووي خصوصا أنها قامت بما يناهز 2000 عملية تفتيش للمواقع الإيرانية منذ سنة 2003[1].

لا أحد يستطيع أن يشك في مدى أهمية عدم الإنتشار في عالم يشهد ارتفاع وتيرة العنف السياسي و الأمني، الذي قد يتحول بسهولة إلى عمل إرهابي يشمل الدول و السكان المدنيين، و في موازاة هذا هناك إنتشار العصابات الناشطة في مجال تجارة التقنية النووية كرد فعل لإحتكار الدول الصناعية للسوق العالمية ، مما يتطلب تشديد الرقابة الدولية على تحرك هذه العصابات، لكن في حالة إيران ليس رهان الحد من الإنتشار سوى ذريعة لسياسة أمريكية عنيفة تلقى مساندة أوروبية صريحة و معارضة بالنسبة لروسيا و الصين، و إذا تمكنت الولايات المتحدة من التفاهم

[1] – فاطمة غلمان ، النظام النووي و الكيل بمكيالين، **المستقبل العربي** ، العدد 357، نوفمبر 2008، ص 108.

مع كوريا الشمالية كدولة كانت إلى عهد قريب مصنفة ضمن محور الشر، فماذا يمنعها من التوصل إلى اتفاق مع حكومة طهران عن برنامجها النووي؟[1]

إذا تمعنا جيدا في طريقة التعاطي الأمريكي مع الملف النووي الكوري والإيراني نجد أن هناك إختلافا كبيرا ، ناتج عن تصور الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق بوش الإبن لمخطط يؤشر على إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، فهذه المنطقة أصبحت محورا جغرافيتها السياسة بدل أوروبا الغربية و آسيا الشرقية، لأن الشكل الجديد للنظام العالمي سينبثق من هذه المنطقة بالذات خاصة بعد تحقيق مشروع " الإصلاح الأمريكي" الرامي إلى حمل الديموقراطية إلى الدول العربية الإسلامية، هذا التصور يكشف عن التغير الحاصل على أولويات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و التي أصبحت تربط أمن الدولة الأمريكية على المدى البعيد بإعادة تشكيل مجتمعات الشرق الأوسط .

لقد ساهمت المزاعم الأمريكية بشأن خطر تحالف الجيش الباكستاني مع رعاة الثورة الإيرانية، أو بين منظمة القاعدة و حزب الله، و التهويل بحدوث حرب عالمية ،إلى خلق تقارب إستراتيجي بين الولايات المتحدة و أروبا، لكن بالرغم من هذا التقارب، هناك اختلافات واضحة بين الطرفين حول الأهداف فالأوروبيون يرغبون فقط في تخلي إيران عن طموحاتها النووية العسكرية وهم مستعدون لتبادل أو لتطبيع العلاقات مع طهران، في حين ترى الولايات المتحدة أن تراجع إيران عن برنامجها النووي العسكري يعني فقط أن الهجوم عليها ليس أمرا مستعجلا، كما جاء في تصريح البيت الأبيض بعد صدور التقرير الأخير للاستخبارات الأمريكية بصدد النشاط النووي الإيراني.[2]

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 109.

[2] – فاطمة غلمان ، مرجع سابق ، ص 11.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء تصاعد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط (الجيوبولتيك الشيعي).

تعتبر إيران من الدول المحورية في الشرق الأوسط، و هي تسعى دائما إلى مد نفوذها عبر أدوات القوة المختلفة سواء كانت صلبة أم ناعمة بإتجاه الشرق الأوسط بوجه عام ، و منطقة الخليج بوجه خاص، باعتبارها المنطقة الأضعف مقارنة بغيرها من المناطق الأخرى ، هذا الامتداد الإيراني تعتبره الولايات المتحدة خطرا على مصالحها في هذه المنطقة ، إضافة إلى تهديده توازن القوى في الشرق الأوسط ، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى اعتماد استراتيجية إحتوائية لإيران تعتمد على مجموعة من الآليات المتكاملة تخص مختلف الجوانب سواء كانت سياسية، اقتصادية ، دعائية و حتى القوة الصلبة في بعض الأحيان و هذا ما يتجلى من خلال الخطوات التالية :

أولا: الضغط على النظام السياسي من الداخل : اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الآليات :

1 – دعم حركة التحركات الشعبية و الديموقراطية في إيران:[1]

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تمر بمرحلة تغير حيث أن ثلثي الشعب الإيراني دون سنة (35 عاما) يؤيد كثير من الشباب الإيراني الحاجة إلى علاقة أكثر إيجابية بالولايات المتحدة الأمريكية، و أن مشاعر الإيرانيين العاديين للتغيير و الإصلاح قوية، لكن هذه المشاعر ينكرها النظام الديني القائم في إيران، لذلك لجأت الولايات المتحدة إلى تأبيب الرأي العام الإيراني القائم ضد النظام الإيراني للمساهمة في خلق معارضة قوية، وتتمثل أهم التحركات الأمريكية في هذا الصدد في الخطوات التالية:

- دعم الإدارة الأمريكية لمظاهرات الطلبة التي اندلعت عام 2002.

[1] – رانية محمد الطاهر، **السلاح النووي بين مبادئ الشرعية و حتميات القوة** ،(القاهرة ، المكتب العربي للمعارف ، ط 1، 2013) ص 102.

- وضع الرئيس الأمريكي السابق بوش الإبن في نوفمبر 2003 ما سمي بخطة الحرية في الشرق الأوسط .

- تخصيص أموال الدعم الديموقراطية في إيران في إطار ميزانية 2004.

- توقيع الرئيس جورج دبليو بوش في 2006 على قانون دعم حرية ايران الذي قام الكونغرس بسنه ، و خصص بذلك مساعدات مالية و سياسية للأشخاص و المنظمات و الكيانات المحلية و الخارجية التي تعمل من أجل دعم وتعزيز الديموقراطية في إيران.

2- دعم المعارضة الإيرانية و اللعب بورقة الاقليات:[1]

سعت الإدارة الأمريكية إلى توظيف جماعات المعرضة الإيرانية و الجماعات المسلحة المعبرة عن مطالب بعض الأقليات الموجودة في إيران لزعزعة استقرار النظام السياسي الإيراني، حيث وقع الرئيس الأمريكي السابق جورج ديو بوش على أمر رئاسي تنفيذي للقيام بعمليات سرية لزعزعة الاستقرار في إيران، و تفويض البرنامج النووي الإيران ينطوي على تمويل مالي قدر 4000 مليون دولار و يتضمن تقديم دعم مالي لجماعات المعارضة الإيرانية و العمل معهم لتفويض النظام السياسي الإيراني و كذلك العمل الاستخباراتي حول البرنامج النووي الإيراني، و عند الضرورة شن حملات منسقة من الدعاية و التضليل و التلاعب بالعملة الإيرانية في تعاملاتها المالية الدولية . [2]

ثانيا : ممارسة ضغوط خارجية على النظام الساسي الإيراني :

قامت الإدارة الأمريكية بممارسة ضغوطات خارجية اتجاه النظام الايراني على مستوى رئيسيين هما

1 – تشكيل تكتل دولي و اقليمي ضاغط على إيران:[3]

---

[1] – المرجع السابق ، ص 104.

[2]- المرجع نفسه ، ص104.

[3] – السيد أبو داوود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي** (الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط 1 ، 2014) ص 409.

سعت الإدارة الأمريكية إلى تشكيل تكتل دولي ضاغط يضم أطراف دولية و اقليمية خاصة فيما يخص القضية النووية الإيرانية بحيث تكون الولايات المتحدة أحد هذه الأطراف و إن كانت المتحكمة فيه بشكل أو بآخر، إضافة إلى محاولاتها تفكيك تحالفات إيران الإقليمية، و تجسيد مواقف الدول الداعمة لها و في مقدمتها روسيا الاتحادية و الصين الشعبية، و ذلك لتفادي الأخطاء التي وقعت فيها الحالة العراقية. و تتمثل الأطراف الاقليمية المناوئة لإيران كل من مجلس التعاون الخليجي، إسرائيل، مصر، أما الأطراف الدولية فنجد بصفة خاصة دول الإتحاد الأوروبي و لو أنها دائما ما تدعو إلى الحوار و التعقل إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مهندسة هذه الإستراتيجية.

2 – ممارسة ضغوط على المستوى الثنائي: و ذلك من خلال ما يلي :[1]

- **الضغوط الاقتصادية** : تقوم الرؤية الأمريكية على أن النظام الايراني يعاني من ضعف حقيقي خاصة فيما يتعلق بالشق الاقتصادي، و أن الاقتصاد الإيراني عاجز عن الوفاء لاحتياجات الشعب الإيراني، و هذا العجز يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي، و يمثل أكبر تخوف للقادة الإيرانيين، و بالتالي فإن فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية سيدعم حالة عدم الاستقرار، و قد يؤدي في النهاية إلى سقوط و انهيار النظام الإيراني، أو يجبره على تقديم تنازلات جوهرية فيما يخص الملف النووي و الإيراني .

- ممارسة الضغوط للحيلولة دون تعاظم البنية العسكرية الإيرانية و الحصول على تقنية متقدمة:[2]

و تعد هنا الضغوط الأمريكية بمثابة ثوابت السياسية الخارجية الأمريكية اتجاه إيران، حيث دائما تتهم الولايات المتحدة الأمريكية إيران بسعيها للهيمنة الإقليمية، خاصة على منطقة الخليج

[1] – المرجع نفسه ، ص 418.

[2] – المرجع نفسه ، ص 419.

ذات الأهمية الاستراتيجية للمصالح الأمريكية، بالإضافة إلى تنامي البنية العسكرية الإيرانية بشكل تهديد على أمن إسرائيل الذي يعتبر حجر الزاوية للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة .

ثالثا : استراتيجية الارتباط الثنائي بإيران[1] .

سعت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما إلى انتهاج مجموعة التكتيكات للتعامل مع التحدي الإيراني و تتمثل في الآتي:

- تغيير الخطاب الأمريكي اتجاه إيران .
- عدم التدخل في السياسات الإيرانية الداخلية وعدم اعتماد أي اقتراب لدعم أو معارضة القادة و النخب المتنافسين على السلطة في إيران.
- وضع سقف زمني لاستراتيجية الإرتباط بإيران .
- جعل عرض المفاوضات المباشرة حول البرنامج النووي جزء من مبادرة أكثر اتساعا.
- جعل السياسات الأمريكية اتجاه إيران فيما يتعلق بالملف النووي في إطار متعدد الأطراف.
- بالنسبة لموضوعات الارتباط فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية توجد خمس مسائل ذات أهمية قصوى تلعب فيها ايران دور مهم و هي الملف العراقي ، أفغانستان ، السلام العربي الإسرائيلي ، الانتشار النووي و أمن الطاقة.

[1] – حنين غدار، التقارب الأمريكي الإيراني يكشف زيف العداء ، **المجلة** ، العدد 1589 نوفمبر ، 2013) ص 12.

المبحث الثاني: التحالف الإيراني الروسي بين التكتيك و الإستراتيجية.

سنحاول من خلال محاور هذا المبحث التطرق إلى طبيعة العلاقة التي تربط الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالقوة الروسية ، خاصة و أنها تقع ضمن منطقة -إيران – تعد من أهم المناطق ذات الإستقطاب الدولي ألا و هي منطقة الشرق الأوسط سنتطرق من خلال مطالب هذا المبحث إلى تفكيك طلاسم هذه العلاقة خاصة و أنها علاقة ذات انعكاسات متداخلة معقدة ترتبط مباشرة بالأوضاع السائدة في المنطقة بمختلف تناقضاتها الأمنية و العسكرية، الطائفية، طبيعة الإصطفاقات الجيو حضارية ....إلخ.

المطلب الأول : منطقة الشرق الأوسط في المدرك الجيوبوليتيكي الروسي.

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة مقارنة بغيرها من المناطق و هذه الأهمية لا تعني كما هو شائع الجغرافيا السياسية، بل تعني طريقة إستخدام القوى الكبرى لهذا الموقع الجغرافي إستخداما سياسيا في تنافسها ضد بعضها البعض في سعيها إلى بسط نفوذ كل منها على كامل منطقة الشرق الأوسط فالعامل الجغرافي عاملا هاما مؤثرا من مجموع العوامل التي تدفع بالدور الروسي في الشرق الأوسط إلى الأمام فالسياسة الروسية الجديدة تنطلق من رؤيتها لأهمية القيمة الجغرافية و السياسية و الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها تحتل مكان الصدارة في سلم الإهتمامات العالمية، و أنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدا عن تلك المنطقة الإستراتيجية لما تمثله من قلب العالم[1] . ففيها يتقرر مركز توازن القوى العالمي ، و لكونها تمثل منصة إرتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأي قوة عالمية .

[1]- لمى مصر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2009)، ص 378.

فبالنسبة لروسيا فإن منطقة الشرق الأوسط تحوز على عدة مميزات جيوبوليتكية إضافة إلى أرضية خصبة لتشكيل أحد أهم المحاور الإستراتيجية الروسية للعودة الإقليمية و الدولية و نفصل كما يلي[1]:

1 – الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط .

- يتكون من مساحة جغرافية تتوسط دائرة تضم القارات الثلاثة: آسيا ، افريقيا، و أروبا التي يعيش عليه أكثر من ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية، و فيه تتضارب المصالح السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية المحلية و الإقليمية و الدولية، و ما يترتب عنها من تناقضات على مختلف الأصعدة .

- تشرف منطقة الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من المحيطات و البحار و التي من بينها : بحر قزوين ،البحر الأسود البحر الأبيض المتوسط ، البحر الأحمر ، الخليج العربي .

- تتحكم في الشرق الأوسط مجموعة من المداخل و المضايق مثل : قناة السويس ، مضيق البوسفور و الدردنيل ، باب المندب و مضيق هرمز.

- تتميز منطقة الشرق الأوسط بالإتساع و العمق و من ثمة فهي تتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحرب ، و لها القدرة على امتصاص الضربات العسكرية حتى الغير تقليدية.

- يتضمن أكثر من منطقة مميزة أهمها : الجوار الإسرائيلي و الخليج العربي النفطي حيث تختلف كل واحدة منهما من حيث وظيفتها الجيوبوليتيكية[2].

كل هذه الخصائص جعلتها – منطقة الشرق الأوسط- تشكل نقطة تماس استراتيجي و مساحة تنافس و صراع دولي كبير بين العديد من القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا ، الصين ، إضافة إلى ذلك فهي منطقة إستقطاب لتشكل المحاور الإقليمية

---

[1]- ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين** ،(بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1 2013)، ص252.

([2]) – المرجع السابق ، ص 253.

و الدولية المتنافسة و نذكر على سبيل المثال ما يعرف بالتحالف الروسي الإيراني التركي أو ما يطلق عليه : بالمثلث الإستراتيجي في إطار العمل الإقليمي الجديد .فمما لا شك فيه أن الإطار الثلاثي بين روسيا الإتحادية و تركيا و الجمهورية الإسلامية الإيرانية يحصر إمكانات التطور لاحقا ليشكل أرضية أو إرهاصات لتشكيل محور شرقي في المنطقة ، في حال إستمرت العلاقات المتوترة للغرب مع هذا الثلاثي و خصوصا تركيا[1] .

يرى المفكر الروسي ألكسندر دوغين من أن " إستراتيجية أوراسيا الجديدة هي تأكيد الحلف الإستراتيجي مع إيران الشيعية " و أن " ثمة حاجة إلى سحب تركيا السنية من الفلك الأطلسي إلى الفلك الآوراسي، و هو أمر إن تحقق فسيعني ضرب فكرة الحرب المنصية ، التي تستخدم فيها الو ،م،أ الفكر الوهابي لتأجيج الصراع السني الشيعي ، بهدف تغيير وقائع جيوبوليتيكية" ، وبناءا عليه فإن هذا" التحالف، إن تعزز فسيؤسس لمستقبل جديد على إمتداد أوراسيا فسكون روسيا الأورثودكسية قد تحالفت مع إيران الشيعية و تركيا السنية في مواجهة مشروع أمريكي يريد أن يستثمر في المعركة المذهبية "[2] .

أما بالنسبة للجانب التركي فقد عقدت تركيا آمالا كبيرة على إنتخاب الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب الذي رأت في ولايته بداية عصر جديد للعلاقة بين البلدين ، لكن الأمر يستمر طويلا ، إذ اختلفت أنقرة وواشنطن بخصوص تحديد الجماعة الأكثر تهديدا في سوريا ، و في الوقت الذي ضاعفت واشنطن دعمها العسكري لوحدات حماية الشعب الكردية ، رأت أنقرة في هذه الوحدات تهديدا وجوديا لمستطيل الجمهورية التركية . لهذه الأسباب إتجهت أنقرة للبحث عن متعاونين آخرين حيث شكلت موسكو وطهران أهمها ، كما أكدت تركيا في أكثر من مرة على أن تحالفها مع روسيا لا يعني خروجها من حلف شمال الأطلسي ، بالرغم من أن حلف شمال الأطلسي قد عبر

([1]) – ناصر زيدان ، مرجع سابق ، ص 379.

([2]) – المرجع نفسه ، ص 380.

في أكثر من مرة عن قلقه الصفقات التي تعقدها أنقرة و موسكو ، إلا أن هذا لم يمنع تركيا من الإقدام على تعزيز مع حليفتها روسيا الإتحادية، و يمكن لهذا القلق الإستراتيجي أن يتزايد في حال تشكيل تحالف بين الثلاثي في تركيا و روسيا الإتحادية و الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العودة الروسية إلى منطقة الشرق الأوسط جاءت لتظافر مجموعة من الدوافع نورد بعضها كما يلي[1]:

- تسعى روسيا الإتحادية و في إطار النظام العالمي الجديد إلى محاولة خلق تحالفات اقليمية و دولية و تطوير الروابط مع الحلفاء الجدد و ذلك باعتبارات متعلقة بإعادة رسم خريطة النظام العالمي في إطار العمل الجماعي الذي إبتدعه النظام العالمي في زمن القطبية الأحادية الأمريكية المهيمنة .

- تظل منطقة الشرق الأوسط الحاضن الأكبر بما تحويه على مقدرات نفطية و ثروات متعددة لجذب الإستثمارات الروسية و ذلك للتغلب على الأزمات الاقتصادية الروسية .

- الدافع الروسي المتعلق بصفقات توريد الأسلحة في المنطقة و دحض الوجود الغربي المكثف في المنطقة و توجيه البوصلة اتجاه روسيا الإتحادية .

- محاولة روسيا جلب بعض القوى المتناغمة معها في طموحها للحضور بقوة على الساحة الشرق أوسطية و ذلك لإبعاد الدول الأخرى المنافسة و لتضييق مساحة التواجد الغربي في المنطقة[2].

من خلال ما تم التطرق إليه يتضح لنا جليا أن الإستراتيجية الروسية تخضع لمجموعة من المحددات التي تشكل في مجملها أساسيات صنع هذه الإستراتيجية و قد شملت دوافع و محددات نابعة من المصالح الإستراتيجية لروسيا الإتحادية في الشرق الأوسط.

---

[1] – كريم المغني ، مصالح روسيا و الصين في الشرق الأوسط ، دراسة تحليلية ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، مجلد 2015، عدد2016،48،47، ص 219.

[2] – علي الجرباوي ، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن ، **سياسات عربية** ، مارس 2018،ص 19.

المطلب الثاني: موقع إيران ضمن الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.

يعتقد الكثير من المراقبين للشأن الروسي أن الرئيس فلاديمير بوتين يعتبر الأكثر جرأة في مواجهة الغرب و على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية من سلفه " بولين ايلشي" و ذلك وفق إستراتيجية عالمية تزاحم النفوذ الأمريكي عبر مختلف نقاط الصراع و التنافس خاصة منطقة الشرق الأوسط ، تعتمد هذه الإستراتيجية على توظيف الأدوات النفسية و لغة الخطاب الإيديولوجي المعادي للغرب و ذلك من أجل إستمالة الدول و الأنظمة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية و على رأسهم النظام الثيوقراطية الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، [1] ، إذا أولت روسيا الإتحادية اهتماما جيوبوليتيكيا لايران و هذا عبر استراتيجية تقوم على عدة محاور سنحاول التطرق إلى هذه المحاور وفق الآتي :

أولا : التنسيق مع إيران و العمل على إنهاك الولايات المتحدة إستراتيجيا عن طريق مزاحمتها في المنطقة:

و يتم ذلك عن طريق إستدراج الولايات المتحدة للوقوع في فخ الاستفزاز في منطقة الشرق الأوسط ، و ذلك نابع من إدراك روسيا بأنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية ، و لذلك نجد أنه عندما أعلنت الولايات المتحدة عن بناء نظام جديد للدفاع الجوي عام 2015[2] فإن موسكو أعلنت بالتوازي و على لسان قائد الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعوما بقاعدة روسية بفضل الروس أن يكون مقرها روسيا ، هذا من جهة و من جهة أخرى ساهمت الحرب الأمريكية على العراق ، في ترسيخ نفوذ روسيا في الشرق الأوسط ، إضافة إلى

---

[1] – فرح الزمان أبو شعير ، العلاقات الإيرانية – الروسية:شراكة حذرة تميز حلف الضرورة ، مركز الجزيرة للدراسات:
http://studies, aljazeera, net/sportes/2013/10/201310710612551555,htm

[2] - إلينا دونييفا ، العلاقات السياسية الروسية : الإيرانية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرون، على الموقع:
http://www.khagarahmoukawama,com/details.asp?id=27752param=News.

تزامنها أي – الحرب على العراق – مع الصعود الإقليمي الواضح لإيران في المنطقة ، ذلك الصعود الذي لم تكن موسكو بعيدة عنه فقد وقفت موسكو إلى جانب إيران في بناء مفاعل يوشهر النووي، وزودت طهران بقدرات تكنولوجية سببت للولايات المتحدة الأمريكية و لا تزال قلقا إستراتيجيا واضحا، خشية إنفراط الترتيبات الإقليمية الجديدة التي أرادت بغزو العراق أن تفرضها على المنطقة[1]. ذلك فضلا عن خطورة الدخول في مواجهة عسكرية مع النظام الإيراني، و بالتالي فإنه يمكن القول بأن كل إنشغال أمريكي في الشرق الأوسط أصبح يمثل بالنسبة لواشنطن نافذة تنفتح على خسارة جديدة ، بينما يمثل لموسكو نافذة تؤدي إلى فرصة إيجابية يجب ألا تضيع (مكسب استراتيجي) .

ثانيا : ترقية المصالح الإقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط (ايران نموذجا).

يعتبر العامل الاقتصادي في العلاقات الروسية الإيرانية أبرز عوامل التقارب ، خاصة في الفترة اللاحقة لانهيار المنظومة السوفياتية ، في حين سعى القادة الروس إلى استحداث مصادر دخل جديدة ، توفر لهم إمكانية إدارة الدولة المنشأة حديثا على أطلال الإمبراطورية السوفياتية ، ولم يكن من مصادر دخل حقيقية سوى موسكو إلى تاجر سلاح دولي سواء بشكل حكومي أو من خلال التغلغل في الأسواق السوداء الدولية و هو ما شجع إيران الطامحة إلى تعزيز قوتها إلى الإسراع بخلق نمط تقاربي مع روسيا ، وغدت بذلك إيران شريكا مميزا لروسيا ، إذ بلغ معدل الميزان التجاري بين البلدين عام 2012م 3،65مليار دولار تشكل 3،4 مليار دولار حجم الصادرات الروسية للسوق الإيرانية، مقابل 0،6% فقط حجم الصادرات الإيرانية[2]. تشير الإحصائيات أن إيران أصبحت الشريك الثالث على صعيد التعاون العسكري بعد الصين و الهند إذ تقدر أرباح روسيا من التعاون العسكري مع إيران بما يتراوح بين 11 و 13 مليار دولار

---

[1] – باسم راشد ، المصالح المتقاربة : **دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي** ، (الإسكندرية ، مكتبة الإسكندرية ، وحدة المستقبلية ، 2013) ، ص13.

[2] - المرجع نفسه ، ص 15.

، فعلى سبيل المثال لا الحصر في عام 2007 وحدة و قعت روسيا عقدا لتسليم طهران خمسة أنظمة صواريخ أرض، جو 5300بكلفة 800 مليون دولار، TOR-M1إضافة إلى صفقات وقعت بين البلدين لشراء الصواريخ المضادة للدبابات، و المنظومة الصاروخية و طائرات ميغ 29، و سوخوي-24 و مروحيات النقل العسكري إضافة إلى Su-25WBTوالطائرة المقاتلة قطع غيار وصيانة ما يمتلكه الجيش الإيراني من دبابات روسية الصنع ، حيث وقعت إيران و على امتداد الفترة 2007-2008عقدا تسليحيا بقيمة 1،96مليار دولار[1]، هذا فيما يخص الجانب العسكري أما الجانب الطاقوي فإيران و روسيا من أكبر منتجي الغاز في العالم إضافة إلى امتلاكهما احتياطات كبيرة خاصة في منطقة بحر قزوين التي تربطهما حدود جغرافية و تسعى كل من روسيا و إيران إلى بناء تكتل إقتصادي مبني على المصالح المشتركة رغم المنافسة الموجودة بينهما في هذه المنطقة – بحر قزوين – إضافة إلى خطوط تصديرهما تقنيا تعتبر منطقة بحر قزوين من المناطق الأغنى في العالم من ناحية الموارد النفطية ، بحيث تقدر وكالة معلومات الطاقة الأمريكية أنها تحوي 48 مليار برميل من النفط الخام 242تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي ، أضف إلى ذلك تقديرات لوكالة المسح الجيولوجي الأمريكي ، تضع الثروات غير مكتشفة بعد في الحوض عند أكثر من 20مليار برميل من النفط إضافة إلى 243 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي [2] و تقدر حصة كل من إيران و روسيا من نفط بحر قزوين بنحو 2،6تريليون دولار إذا تمت قسمته بالتساوي ، وقد وقعت شركتا " النفط الوطنية الإيرانية " و " لوك أويل الروسية " على اتفاقية لإستكشاف النفط و الغاز في المناطق الجنوبية من بحر قزوين ، في أول تعاون بين

[1] – نورهان الشيخ ، التعاون الإستراتيجي الروسي-الإيراني: الأبعاد و التداعيات ، الأهرام الرقمي على الموقع:
http://digtal,ahrma,org,eg/articles,aspx?serial=1460002eid=1538.

[2] – لمى مصر الأمارة ، مرجع سابق، ص385.

البلدين في مشاريع الطاقة [1] و تمتلك إيران حاليا حقلا نفطيا جنوب بحر قزوين يسمى " سردار جنكل" يبلغ احتياطه4,1 ألف مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و 500 مليون برميل من النفط

ثالثا : الإرهاب و حتمية التنسيق الإيراني الروسي

يعتبر الشرق الأوسط حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالا حيويا لها و تسخر كل إمكانياتها لمنع أي تعد يهدد تلك المناطق ، لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الإتحاد السوفياتي بشكل خاص لكل من تركيا و إيران ، و ذلك لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين و محاولة اختراقهما أو السيطرة عليهما، و ذلك نتيجة لوجود نوع من الإرتباط الديني و العرقي و اللغوي بين هاتين الدولتين و بين تلك الشعوب، ناهيك عن أن توثيق العلاقة مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة الأمريكية و في حين أرباح اقتصادية لا بأس بها من إيران، و بالتالي فإن التقارب الروسي الإيراني.

كانت احدى الوسائل التي إستخدمتها روسيا في تحجيم ايران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا، و الذين يقدر عددهم بنحو 80مليون نسمة. و بالأخص في منطقة القوقاز التي تعاني فيها موسكو مشكلات حادة.

[1] – نورهان الشيخ ، مرجع سابق .

المطلب الثالث : الأزمة السورية و مضامين العودة الروسية إلى منطقة الشرق الأوسط

- مخرجات الأوراسية الجديدة.

تأتي أهمية سوريا بالنسبة لروسيا الإتحادية إنطلاقا من العلاقات الثنائية بين البلدين ، حيث تعتبر سوريا حليف مهم بالنسبة لروسيا الإتحادية في الشرق الأوسط ، إذ شكلت العلاقة مع دمشق لبنة أساسية في الاستراتيجية الروسية منذ ما قبل عهد الرئيس حافظ الأسد و تعمقت أكثر في عهده حيث ركز على تطور علاقة إستراتيجية مع روسيا الإتحادية بإعتبارها واحدة من الشراكات الإستراتيجية المهمة و الأكثر ديمومة ، واتسمت العلاقة الروسية – السورية في خط سير العلاقات السوفيتية – السورية و من ثم الروسية – السورية فيما بعد، عبر تاريخها الطويل بالثبات و الإستقرار إلى حد كبير، و تعززت العلاقات بينهما بشكل كبير مما جعلها تتجاوز حدود الصداقة التقليدية لتؤسس تعاونا إستراتيجيا في العديد من الملفات و القضايا ، تشمل مختلف المجالات السياسية و العسكرية و الإقتصادية و التجارية و الثقافية، و العلمية [1] إلى غاية إندلاع الأزمة الداخلية السورية عام 2011 المنادية بضرورة إسقاط النظام الحالي و المطالبة بضرورة إجراء إصلاحات سياسية و إقتصادية و رحيل الرئيس السوري بشار الأسد عن سده الحكم، سرعان ما تحولت إلى مواجهات عنيفة بين النظام السوري و معارضيه خلفت سقوط مئات القتلى و الجرحى، و لقد كان الموقف الروسي منذ البداية واضحا اتجاه ما يجري في سوريا من أحداث أنها بشكل مباشر أو غير مباشر تدعم نظام بشار الأسد، حتى و إن كانت تدين القمع الذي يقوم به الأسد اتجاه المتظاهرين. و تقف القيادة الروسية أمام المجتمع الدولي كله في هذا الموقف ، حيث تمنع صدور أي قرار يدين النظام أو يفرض عقوبات دولية عليه، حيث أعلن الرئيس الروسي السابق

[1] – الحارث محمد سبيتان الحلالمة، التدخل الروسي العسكري في سوريا الأسباب و المآلات، **مجلة المفكر**، المجلد 14، العدد02، (جوان 2019)، ص 23.

ديميتري ميد فيديف في أواخر مايو 2011[1]، عن رفض روسيا للعقوبات التي يفرضها مجلس الأمن الدولي على النظام الروسي، و في أوائل يونيو حذر وزير الخارجية لافروف المجتمع الدولي بعنف من السماح بأي إستفزازات تهدف إلى تأمين حدوث تغيير للنظام الحاكم في سوريا مضيفا: " إننا نعتقد بوجوب قمع تلك التظاهرات". و من ثم إتضح أن روسيا لن تسمح لمجلس الأمن بالتدخل العسكري في سوريا .

كما عرقلت روسيا و بجانبها الصين أيضا تمرير قرار مجلس الأمن الدولي الساعي لفرض عقوبات إقتصادية على نظام الأسد ، وكانت موسكو رافضة صراحة لأي تدخل خارجي في سوريا أو حتى نقل السلطة من بشار الأسد إلى نائبه كما حدث في الصين . تطور هذا الموقف ليصبح تدخلا عسكريا مباشرا في الأزمة السورية حيث بدأ التصعيد الروسي بتعزيز القوات العسكرية الروسية في سوريا بصورة ملحوظة بداية من ربيع 2015 وانتهت نهاية سبتمبر2015 بالقيام بعمليات عسكرية جوية، إستهدفت أغلب طلعاتها مناطق و عناصر المعارضة المسلحة على خطوط القتال مع النظام، مع بعض العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية الذي يسيطر على مناطق واسعة من سوريا، و يعد هذا التدخل تطورا مهما في الموقف الروسي فضلا عن كونه سيلقي بضلاله على مجمل التفاعلات التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية[2].

لا يمكن فهم المكنونات الاستراتيجية للتدخل العسكري الروسي في سوريا إلا بالرجوع إلى أهداف ووسائل السياسة الخارجية الروسية المنبثقة أساسا عن إستراتيجية الأمن القومي الروسي التي تبناها بوتين في نهاية عام 2015 و التي تقوم على عدة أهداف نذكر منها الآتي[3]:

---

[1] – باسم راشد ، المصالح المتقاربة : **دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي** (الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية ، 2013) ، ص 14.

[2] – نفس المرجع السابق ، ص 42.

[3] – الحارث محمد الحلامة ، نفس المرجع السابق ، ص 19.

1 – إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية ، و التأكيد على ضرورة إسترداد روسيا لمكانتها الدولية التي إفتقدتها منذ قيامها ، و إنهاء الإنفراد الأمريكي بموقع القمة العالمية .

2 – السعي إلى علاقات متميزة و تعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفياتي ، لاسيما الهند ، إيران ، الصين .

3 - الإتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام و الإستقرار في المنطقة .

4 – السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفياتي سابقا .

5 – منع إنتشار الصراعات السياسية و العسكرية المؤدية لعدم الإستقرار في آسيا الوسطى .

6 – تعزيز الديموقراطية في روسيا .

فالتدخل الروسي في سوريا متماشيا مع الأهداف السابقة الذكر من خلال محددات إقليمية و دولية نوردها كما يلي :

- المحددات الإقليمية:

تنظر السياسة الروسية لسوريا باعتبارها أحد أهم دعائم الإستقرار في الشرق الأوسط ، و أن زعزعة الإستقرار فيها سيدخل المنطقة في فوضى من العنف ، و ما سيؤدي إليه ذلك من إنتشار للمتطرفين و الإرهابيين ، إضافة إلى أن سقوط النظام فيها سيزيد من عزلة إيران حليفتها الرئيسية في الشرق الأوسط ، مما يعود بالفائدة على الولايات المتحدة الأمريكية ، في إطار تغيير الخريطة الجيوسياسية في المنطقة ، و يضاف إلى ذلك أن السياسة الروسية اتجاه الأزمة السورية ليست إلا نتاج للتصور الإستراتيجي للوظيفة السورية في نطاق إفشال التطويق الأطلسي لروسيا، إلى جانب النظر إلى كل من سوريا و إيران باعتبارهما الخط الثاني من غرب آسيا الذي يمثل الحاضنة

الجيوستراتيجية لآسيا الوسطى ، و هما الدولتان اللتان تعتبران ضمانة للإستقرار في المناطق الغربية من الحدود الروسية[1].

ووفقا لهذا التطور الجيوستراتيجي فإن سقوط النظام في سوريا يعني فقدان روسيا حليفا حقيقيا لها في العالم العربي من ناحية ، واستهداف إيران من ناحية أخرى ، يعني ذلك إقتراب جبهة المواجهة مع الغرب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز ، و من جمهوريات آسيا الوسطى التي تشكل مجالا حيويا لروسيا ، و هو ما يسهل على الولايات المتحدة الأمريكية إحكام الطوق على روسيا ، و لعل هذا ما يفسر ما صرح به و زير الخارجية الروسي سيرغي لافروف[2] في حزيران 2012بقوله " السعي إلى تغيير النظام في دمشق ليس سوى حلقة ضمن لعبة جيوسياسية إقليمية كبيرة .

- **المحددات الدولية** :

منذ تولي فلاديمير بوتين الرئاسة في مارس 2000 و هو ينادي بضرورة منع وضع حد لسيطرة القطب الواحد و إعادة تكوين التحالفات الدولية ، إذ تشكل تعددية الأقطاب مطلبا أساسيا لدى روسيا ، إضافة إلى رفضه فكرة أو سياسة تغيير الأنظمة السياسية بالتدخل العسكري الخارجي ، حيث أطلق على السياسات الغربية و الأمريكية و المتعلقة منها بنشر الديموقراطية بشكل خاص أنها " ديموقراطية الصواريخ و القنابل " [3] و التي لا تقبلها روسيا بأي شكل من الأشكال .

تشكل الأزمة السورية فرصة للتعبير الفعلي عن توجيه القيادة الروسية ، و الذي يتضمن ضرورة القبول بالتعامل مع روسيا على قدم المساواة مع الولايات المتحدة و بالتالي القبول الأمريكي

---

(1) – ديمتري ترينين ، التحالف الإفتراضي : السياسة الروسية اتجاه سوريا ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط 15 أفريل 2014على الرابط: www .carnegie-mec,org/2014/04/15.

(2) – الحارث محمد سبيتان الحلالمة ، مرجع سابق ، ص 23.

(3) –المرجع نفسه ، ص 16.

لها يلعب دور الشريك لا التابع ، فدور حماية النظام السوري يوفر لروسيا المدخل المناسب لمواجهة الأجندة الإستراتيجية الأمريكية ، و تحسين تموضع قواتها البحرية على البحر المتوسط في طرطوس ، كما أنه وفقا لكتابات المدرسة الأوراسية الجديدة فإن على روسيا أن تتحالف مع الدول العربية المناوئة للتوجهات الأطلسية ، و أهمها سوريا باعتبارها الجبهة الأمامية لمقاومة الخطط الأمريكية في المنطقة و هي – سوريا – في حالة تحالف مع إيران و بعد خروج كل من العراق و ليبيا من المعادلة الأوراسية في ظل الهيمنة الغربية في المنطقة[1] .هذا من جهة و من جهة أخرى يرجح بعض المراقبين للشأن الروسي أن التدخل الروسي في سوريا جاء نتيجة عدة عوامل و أسباب تتعلق بالجانب الدولي و مكانة روسيا و مصالحها الإستراتيجية على الساحة الدولية ، و يوردون مجموعة من الأسباب نورد منها ما يلي[2] :

1 – شعور روسيا بالخيانة فيما حدث في ليبيا عام 2011، حيث أنه يعد إمتناع روسيا و الصين عن التصويت في مجلس الأمن على قرار فرض حظر جوي على ليبيا دعمت الولايات المتحدة و حلف الناتو نشاط المعارضة الليبية التي إستطاعت في نهاية المطاف الإطاحة بنظام القذافي و تشكيل حكومة جديدة ، و هو ما عكسه قول لافروف في أغسطس عام 2011بأن " روسيا ستقوم بكل ما في وسعها للحيلولة دون تكرير سيناريو ليبيا في سوريا "

2 – المصالح الإقتصادية الروسية في سوريا ، حيث ذكرت صحيفة موسكو تايمز أن الإستثمارات الروسية في البنية التحتية و الطاقة و السياحة السورية بلغت 19،4مليار دولار عام 2009، بالإضافة إلى عقود تسليح بلغت قيمتها 4مليارات دولار فضلا عن عقود الدفاع الروسية مع سوريا و التي تصل قيمتها إلى حوالي 5،5بليون دولار ، معظمها لتحديث القوات الجوية السورية و الدفاعات الجوية ، كما نجد أن صادرات الأسلحة الروسية إلى سوريا في عام 2011 بلغت

[1] – باسم راشد ، مرجع سابق ، ص 42

[2] – المرجع نفسه ، ص 44.

1مليار دولار، وقد أشارت و كالة رويترز إلى وجود زيادة في الشحنات من الأسلحة الصغيرة منذ بداية الأزمة .

3 – التخوف من إنتشار عدوى الثورات العربية إلى المحيط الحيوي لروسيا إذ أن المخاوف الروسية في هذه النقطة بالأساس هي مخاوف جيو إستراتيجية ، تخشى من إنتقال عدوى الحرب الأهلية إن وقعت في سوريا إلى مقاطعات روسيا نفسها في داغستان و مناطق القوقاز الشمالية فلو أن تمردا إسلاميا مطالبا بالإستقلال شب في داغستان ، فإن الهزات الإرتدادية لذلك قد تنفجر كالقنبلة التي تتناثر شظاياها من المعدن الساخن و الأشخاص في أرجاء جنوب روسيا . و ما يعزز من أهمية هذه النقطة ما جاء على لسان و زير الخارجية الروسية لافروف الذي أكد أن في معظم تصريحاته اتجاه الأزمة السورية أن[1] : "سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط و أن زعزعة الإستقرار هناك ستكون له عواقب و خيمة في مناطق بعيدة جدا عن سوريا نفسها ".

[1] – المرجع نفسه ص ص45-46.

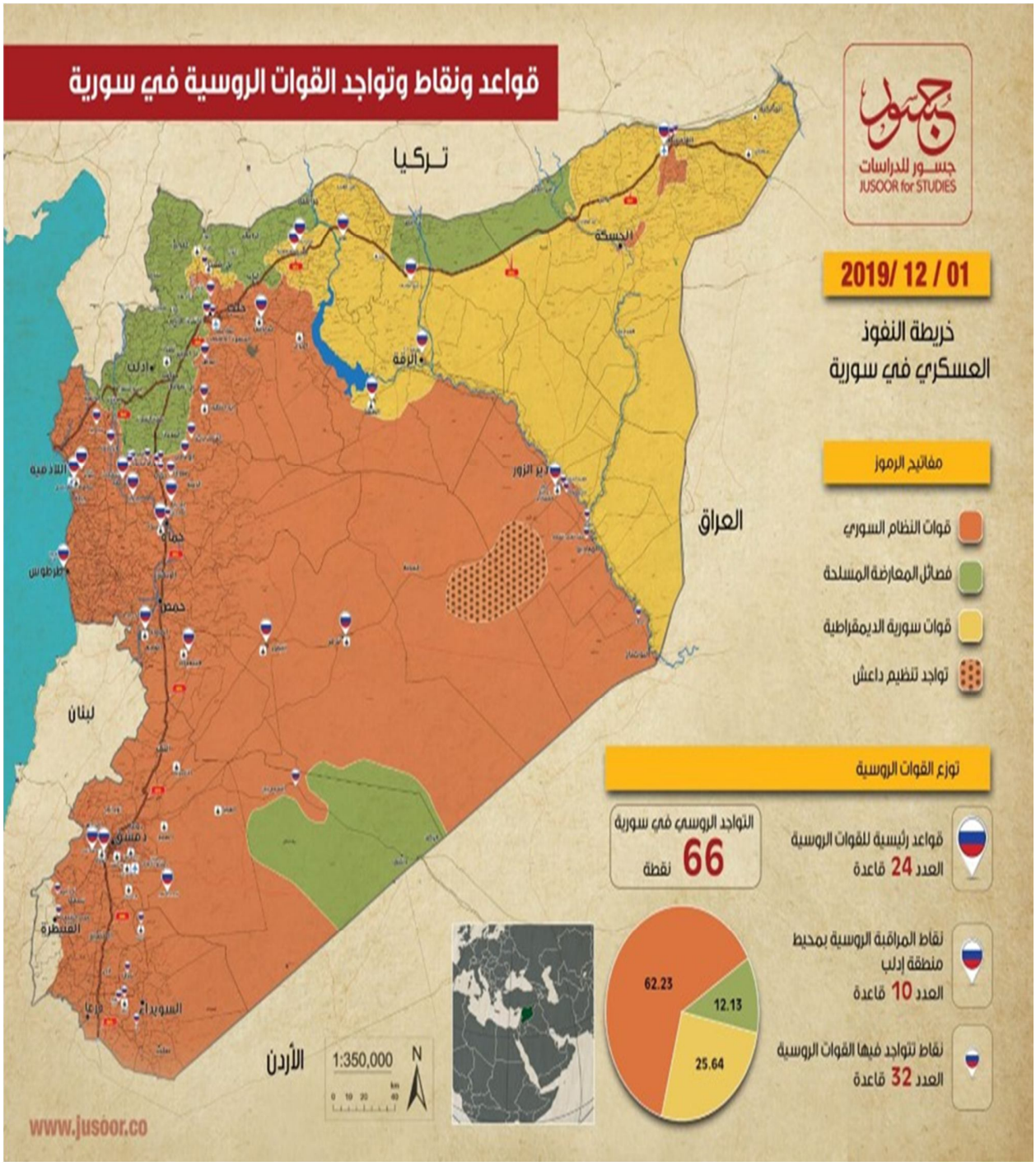

المصدر: جسور للدراسات متاح على الرابط:.http://www.jusoor.com

الشكـــــل رقــم: 12

المبحث الثالث: الطبيعة الجيوستراتيجية للعلاقات الصينية الإيرانية.

تمهيد:

من المنظور الصيني تعتبر إيران شريكا إستراتيجيا مهما و نقطة نفوذ ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة و أن إيران تمتلك احتياطي ضخم من النفط و الغاز الطبيعي الذي يمكنه دفع عملية التنمية في الصين ، كما أن إيران هي سوق متنامية للبضائع الصينية . بالإضافة إلى ذلك تشكل إيران المعزولة و المنخرطة في صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية فرصة مميزة للصين لمد نفوذها في الشرق الأوسط مع إمكانية الحد من نفوذ القوات الأمريكية في الخليج الفارسي بحيث يصعب عليها التحرك محوريا اتجاه المحيط الهادي ، و تعود استراتيجية الصين اتجاه إيران إلى تصورها بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد منافس جيوسياسي و عسكري في منطقة الشرق الأوسط على اعتبار القلق الصيني إزاء قدرة الولايات المتحدة السيطرة على المناطق الإستراتيجية العالمية و الحد من إمدادات الصين من النفط في أي صراع عسكري محتمل ، و هكذا تعمل الشراكة الاقتصادية و الدبلوماسية و العسكرية مع الجمهورية الإسلامية على مساعدة الصين في مواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: العلاقات الصينية الإيرانية – خلفية تاريخية -.

الصين و إيران هما الوريثتان لحضارتين قديمتين و شامختين في العصر الحديث و هذه حقيقة تصوغ شكل التعاون بينهما و تبرز شعور قادتهما بالهوية و بمكانهما في العالم اليوم، و نظرة الصين و إيران لهذه العلاقة الثنائية تجنح إلى التأكيد على الإحساس المشترك بالعظمة الثقافية إضافة إلى شعورهما المترابط بوقوعهما ضحيتان للقوى الغربية ، وقد تبنى قادة الدولتين الروايات التاريخية التي تصف النظام الدولي بأنه غير عادل و يقع تحت سيطرة القوى الغربية، و يسعى القادة الصينيون و الإيرانيون جاهدين لحماية شرعية أنظمتهم أمام نظام دولي شكلته

مفاهيم السيادة المحدودة و شمولية حقوق الإنسان[1]، و على الرغم من هذا الزخم الثقافي و الحضاري إلا أنه شهد نوع من الفتور و القطيعة خلال فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي قبل ثورة عام 1979، و يرجع السبب الأكبر في ذلك إلى ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على إيران للحد من العلاقات الدبلوماسية و الإقتصادية مع الصين الشيوعية ، غير أن الشاه استدرك الأمر و سعى فعلا إلى تحسين العلاقات مع الصين قبل الإطاحة به ، وذلك من أجل صياغة سياسة خارجية أكثر إستقلالية كما أن قلقهما المشترك حول الأنشطة السوفياتية في آسيا الوسطى و جنوب شرق آسيا حفز طهران و بكين لتخاذ خطوات أولية اتجاه تعاون أكبر حجما.[2]

عوامل أخرى ساهمت في التعاون الصيني الإيراني خلال ثمانييات القرن الماضي، بداية من تخلي بكين عن دعمها للشيوعية الثورية خلال هذه الفترة و هكذا لم يكن لها تهديد ايديولوجي كبير على الجمهورية الاسلامية التي كانت نفسها تتصارع مع القوى اليسارية في السنوات الأولى من الثورة ،ثانيا، سياسات إيران الثورية الراديكالية عزلتها عن بقية العالم بما في ذلك الولايات المتحدة و الإتحاد السوفياتي (سابقا) و هو الموقع الذي تشاطره نوعا ما جمهورية الصين الشعبية التي كانت على خلاف مع كل من واشنطن و موسكو هذا من جهة و من جهة أخرى و صول النظامان في الصين و إيران إلى السلطة عن طريق ثورات عنيفة ضد أنظمة مؤيدة للغرب و على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية .[3]

إتخذت العلاقة بين الصين و إيران منحى جديد مع قرب نهاية حقبة الثمانييات نتيجة لتقارب التغيرات المهمة التي طرأت في البلدين ، بالنسبة لإيران تلى إنتهاء الحرب الإيرانية العراقية

---

(1) – محمد سالم أحمد الكواز- مسار العلاقات الإقتصادية الإيرانية – الصينية المعاصرة و حدود مجالات التعاون ، **مركز مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، المجلد 13، العدد 01، 2014، ص 457.

(2)- نفس المرجع السابق ، ص 460.

(3)- حسين ، رفعت عبد الله سليمان ،العلاقات الإيرانية الصينية من خلال المصادر الفارسية و العربية على الموقع:
http//search,mandumoh,com/Reord/ :351628

عام 1988، وفاة الخميني عام 1989و انتقال و الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني Ali Akbbre Hashemi Rafsangani السلطة إلى القائد الأعلى آية الله علي خامنئي Ayatollah Ali khamenei، و في تلك الأثناء كان قمع الصين للتظاهرات المنادية بالديموقراطية في ميدان السماء (تيا نانمن) في يونيو حزيران 1989 يحقق آثاره المباشرة و الطويلة الأجل على سياساتها الخارجية و المحلية ، فأصبحت بذلك سياسات الدولتين الخارجية و الداخلية نوعا ما نفعية[1] ، فابتعدت عن الأهداف الثورية العقائدية نحو إعادة الإعمار الإقتصادي و التحديث العسكري ، و كذلك بقيت الدولتان في عزلة على يد الولايات المتحدة الأمريكية و شركائها ، و نتيجة لذلك اتجهت إيران و الصين إلى تعميق التعاون بينهما بشأن قضايا الأسلحة و الطاقة أثناء هذه الفترة .

الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني Giag Zemin و منذ عام 1992 و صاعدا تولى الرئاسة ميانغ زيمين وازدادت سرعة معدل نمو الإقتصاد الصيني وانتقلت بذلك جمهورية الصين الشعبية من مصدر صافي للبترول إلى مستورد صافي للبترول عام 1993، وهو تطور زاد من أهمية إيران للصين بشكل كبير و في الوقت نفسه تبنت الولايات سياسة تعرف " الإحتواء المزدوج" ضد إيران و العراق و شكلت عزلة إيران المتزايدة و احتياج الصين المتنامي للطاقة و لشراكات دولية من أقوى العوامل التي قربت الدولتين من بعضهما البعض.[2]

غير أن هناك عدة تطورات في أواخر تسعينيات القرن العشرين و بداية الألفية الجديدة و التي فتحت الباب أمام فرص و حوافز جديدة للصين لتستأنف تعاونا على مستوى كبير مع إيران منها :

---

[1]- تقرير لمركز RND للسياسات العامة في الشرق الأوسط نشر عام 2012، ص03 في الموقع:
http ://www .rand,org/publication/permission,html.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 4.

نجاح جيانغ زيمين في تقوية قبضته على السلطة عام 1997بداية عبر إدارته البارعة لعلاقة الصين بالولايات المتحدة، و من ثم إستطاع أن يتخلص قلقه حيال التوترات مع الولايات المتحدة بشأن العلاقات الصينية بإيران .و في ربيع 1999نتج عن القصف الجوي الأمريكي لسفارة الصين في بلغراد عن طريق الخطأ ضغوطا شعبية و نخيوبة على القيادة الصينية لتأبى بنفسها عن الولايات المتحدة ، فجعلت من التعاون مع الجمهورية الإسلامية طريقة شعبية لإظهار لامبالاة الصين للمخاوف الأمريكية .ثعابة عام 2001أذار صعود الصين إلى منظمة التجارة العالمية مصدرا من مصادر النفوذ الأمريكي على الصين فيما يخص إيران ، إذ كان في إستطاعة الولايات المتحدة من قبل أن تهدد بمنع الصين من الوصول إلى المنظمة العالمية للتجارة في حال تعاونها مع إيران . [1]

و أخيرا بعد إكتتشاف برنامج إيران النووي السري عام 2002بدأت الشركات الغربية و على قلتها في الإنسحاب من إيران و بدأت الحكومات الغربية في زيادة الضغط على الجمهورية الإسلامية مما فتح من جديد للشركات الصينية و البعثات الدبلوماسية لبناء روابط اقتصادية و استراتيجية مع طهران و ذلك وفق لعبة المصالح القومية للبلدين فالنظام الإيراني ينظر إلى الصين على أنها حليف محتمل ضد الهيمنة و الغطرسة الأمريكية التي هي ركن إيديولوجي في الثقافة السياسية الإيرانية و هذا ما أكده وزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر صالحي " بأن العلاقات بين طهران و بكين إستراتيجية و بأن مستقبلها مشرق " إضافة إلى أن طهران ترى في الصين شريكا اقتصاديا قويا و مزود أساسي للإستثمارات و التكنولوجيا الضرورية للتنمية والتحديث الإقتصادي الإيراني .[2]

[1]- زينب عبد العظيم محمد ، مرجع سابق، ص 141.

[2]- حسين، رفعت عبد الله سليمان، مرجع سابق.

المطلب الثاني : الشرق الأوسط ضمن الأجندة الإستراتيجية الصينية.

إحتل الشرق الأوسط تقليديا موقعا مهما في سياسة الصين الخارجية ، و تحتفظ بكين بعلاقات متبادلة جيدة مع معظم الدول في المنطقة حيث تتمتع بسمعة جيدة و بنفوذ معقول ، بعد الحادي عشر من سبتمبر و حرب العراق حصلت متغيرات كبيرة في الشرق الأوسط ، و في الوقت الذي توفر هذه التطورات الجديدة مجموعة كبيرة من الفرص تجلب معها تحديات أكبر لإستراتيجية الصين الشرق الأوسط ، و بالتالي صار واجبا على الصين إعادة تحديد مصالحها و عدم ترك مصالحها و عدم ترك الفراغ و الفرص أمام القوى المتنافسة كروسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك وفق المرتكزات التالية[1]:

1 – ضمان السلام و الإستقرار في المنطقة عبر الحدود المشتركة للمجتمع الدولي .

2 – أمن الطاقة يتحول من مشكلة محتملة إلى تهديد فعلي ،لقد أضحت الصين ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم ، بعد الولايات المتحدة الأمريكية و قدرت وارداتها النفطية عام 2004بنحو 1،2مليار طن يأتي نصفها من الشرق الأوسط .و رغم محاولات الصين تنويع وارداتها النفطية يبقى الشرق الأوسط المنطقة الأولى لتوفيره مستقبلا.

3 – الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للصين هي تمكينها من تطوير ديبلوماسية متعددة الطرف و لتقديم نفسها للعالم كقوة مسؤولة خاصة و أنها ضمن الخمسة الكبار في مجلس الأمن الدولي .

[1]- كنغ ، يي، تطورات جديدة في الشرق الأوسط و سياسة الصين الشرق أوسطية، **شؤون الأوسط** ، العدد119، صيف 2005، ص 61.

4 – وقوع منطقة الشرق الأوسط فيما تسميه الصين بمحيطها الكبير رغم أن الصين لا تمتلك حدود جغرافية معها، فالصين لا تستطيع أن تهمل تأثير الشرق الأوسط على أمنها القومي خاصة فيما يخص التطرف الديني و ذلك للحفاظ على صورة الصين الإيجابية في البلدان الإسلامية.[1]

بالعودة إلى ملف الطاقة فالصين تحرص على حماية مصادرو معابر الطاقة لمن أصبح "مصنع العالم" ، لذا شهدت المنطقة تضاعفا ملحوظا للإستثمارات الصينية (من مليار دولار عام 2005إلى 11مليار 2009) لاسيما في مجال البناء و البنى التحتية ، كما ارتفع حجم التجارة بين الصين و دول المنطقة من 25،5 مليار دولار عام 2004 إلى 100مليار دولار عام 2009 وصولا إلى 222مليار عام 2012 و 238،9مليار دولار عام 2013 [2].

كما تسعى الصين إلى مضاعفة علاقتها التجارية مع البلدان العربية حيث إنعقدت في 5 يونيو2014في الصين الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني – العربي منذ إطلاق الأخير عام 2014م، راميا إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات التجارة و الإستثمار و تنمية الموارد البشرية ، الأمر الذي يشكل دليل الخطوات لتطوير العلاقات الصينية –العربية في المستقبل[3] ،كما تنوي الجهود الصينية إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين و مجلس التعاون الخليجي و دفع تسهيل التجارة الصينية، العربية، و تنفيذ برنامج الشراكة العلمية

[1] – نفس المرجع السابق.

[2]- كريم المغني، مصالح روسيا و الصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية . **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 47. صيف 2015، ص 30.

[3]- المرجع نفسه ، ص 31.

و التكنولوجية ، و الجدير بالذكر أن الصين لا تقيد جهودها الإستثمارية مقابل أجندات سياسية ضيقة مثل مطالبة تطبيق حقوق الإنسان أو مباشرة إصلاحات سياسية و دستورية معينة كما تفعل واشنطن و الدول الغربية [1]، فتفضل الصين بسط مصالحها عن طريق ما تسميه توافق بكين ،أي عرض نموذج إقتصادي للتنمية بمنظور صيني يخدم كل الأطراف و يقلل النفوذ الأمريكي في هذه المعادلة السياسية – الإقتصادية و يوضح سياسات الصين اتجاه إصلاح نظام الحوكمة الدولي ، و إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، و مكافحة الإرهاب، ودفع الحوار بين الحضارات الحديثة و غيرها من القضايا المهمة، و الذي يندرج ضمن الأدبيات الإستراتيجية الصينية خاصة ما جاء في الكتاب الأبيض عام 2011م بعنوان " التنمية السلمية للصين"[*]تتحدد بوجه عام المصالح الجوهرية للصين وهذا نتيجة تظافر مجموعة من العوامل المتعددة و المتنوعة ساهمت في هذا التحول نذكر منها على سبيل المثال[2]:

- تزايد ثقة بكين بقدرات البلاد على الصعيد الدولي، خاصة بعد نجاح الصين في عقد دورة الألعاب الأولمبية عام 2008م ، و في الحفاظ على معدلات نمو عالية على الرغم من الركود الإقتصادي العالمي في تلك الفترة.

---

[1]- نفس المرجع السابق.

[*] -يحدد هذا الكتاب بوجه عام المصالح الجوهرية للبلاد و المتمثلة في : سيادة الدولة ، الأمن القومي ، سلامة أراضيها و إعادة الوحدة الوطنية، النظام السياسي في الصين الذي تأسس حسب الدستور و الإستقرار الإجتماعي الشامل و الضمانات الأساسية لضمان التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المستدامة.

[2]- ناصر التميمي ، صعود الصين :المصالح الجوهرية لبكين و التداعيات المحتملة عربيا ، **المستقبل العربي**، العدد 461 تموز / يوليو 2017 ، ص 63.

- تنامي القدرات الإقتصادية للصين وحاجتها المتزايدة إلى حماية طرق التجارة البرية و البحرية مع تزايد إعتماد البلاد على الواردات من الخارج.

- شعور القيادة الصينية أن الفرصة قد حانت لزيادة نفوذ البلاد على الصعيد الدولي خاصة في المناطق ذات الإستقطاب الدولي الكبير مثل منطقة الشرق الأوسط التي تشكل هاجسا إستراتيجيا للصين رغم مساعيها لتنويع مصادر وارداتها من النفط إلا أن نسبة إعتمادها على واردات الشرق الأوسط و إفريقيا لا تزال تمثل نحو الثلثين أو ما يزيد على 5 ملايين برميل يوميا في عام 2016م و ذلك نتيجة عاملين الأول[1]: أن الشرق الأوسط سيبقى أكبر منطقة منتجة للنفط ، حيث من المنتظر أن ينتج أكثر من ثلث النفط في العالم خلال العقدين القادمين ، كما أنه من المتوقع أن يلبي معظم الطلب العالمي ، أما الثاني: جميع السيناريوهات تتوقع إرتفاع واردات الصين و زيادة إعتمادها على الواردات النفطية من 64،4% عام 2016م إلى 80، 75% خلال السنوات العشرين المقبلة . و الجدول الموالي يوضح واردات الصين من النفط الخام بين عامي 2010م 2016م .

[1] – المرجع نفسه ، ص 64.

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	**الشكل رقم :** بالمئة من الإجمالي(2016)
الشرق الأوسط	2،260	2،608	2،700	2،940	3،222	3،414	3،660	48،1
إفريقيا	1،414	1،201	1،290	1،28	3،355	1،282	1،346	17،7
الأمريكيتان	413	464	546	549	658	842	1،033	13،6
دول الإتحاد السوفياتي السابق / أروبا	521	610	718	748	815	1،005	1،257	15
إجمالي الواردات	4،781	5،062	5،417	5،656	6،177	6،715	7،609	100

المصدر: http://archives,mees,com/issues/1679/articles/54558.

النظرة الإستقرائية لأرقام هذا الجدول توضح بشكل جلي الإعتماد الصيني الكبير على نفط منطقة الشرق الأوسط مما ينعكس على أهمية هذه المنطقة في الأجندة الإستراتيجية الصينية و بالتالي السعي للتواجد و التنافس مع القوى الكبرى الأخرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا ضمن معادلة إستراتيجية صينية تتسم بالهدوء و عدم إحداث الضجيج من أجل ضمان إستمرارية مصالحها الطاقوية في هذه المنطقة الحساسة إستراتيجيا .

المطلب الثالث: المحددات الإستراتيجية للتعاون النووي الصيني الإيراني.

منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلتفت الطموحات الإيرانية لتطوير تكنولوجيا الطاقة النووية مع التطلعات الإقتصادية للصين نحو العالم، من أجل تحقيق مكاسب توسعية و بخاصة في منطقة الخليج العربي الإستراتيجية و الحيوية الفنية بمصادر الطاقة و بضمنها إيران التي أضحت الشريك الأكبر لعلاقاتها مع الصين في مجال التعاون الإقتصادي عامة و المجال النووي خاصة .

فبالنسبة لإيران، و في الأخذ بعين الإعتبار العزلة التي كانت تعانيها منذ نجاح الثورة الإيرانية عام 1979م ، فضلا عن الموقف السلبي الذي اتخذه المجتمع الدولي ضد إيران على خلفية أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران في العام نفسه جعل من إيران سوق عمل للصين التي أصبحت المجهز لإيران بالأسلحة التقليدية إبان الحرب العراقية الإيرانية و حسب بل في

مجال تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية و نفتح في الجدول الموالي مسيرة التعاون الصيني الإيراني في المجال النووي من 1985إلى 1996.

الجدول رقم :

النشاط	التاريخ	الموقع	طبيعة النشاط	النتائج
إتفاقية سرية بالإستخدام السلمي للطاقة النووية	جوان 1985	بكين	المساعدة لتأسيس مركز الأبحاث في أصفهان	تنظيم و توسع أطر التعاون النووي
تجهيز مفاعل بالماء الخفيف	1986	مركز الأبحاث النووية في أصفهان	وقود اليورانيوم الطبيعي	الإطلاع على طرق تشغيل المفاعل وأسس التنظيم
تدريب 15 مهندس إيراني في المجال النووي	أواخر الثمانينات	الصين	التدريب على تصاميم المفاعلات و الأبحاث النووية	تمت عملية التدريب
تجهيز معدات الفصل الكهرومغناطيسي للنظائر	تم الإتفاق عام عام 1987و التسليم عام 1989	مدينة كراج الإيرانية	تخصيب الكالوترون بنسبة 36،5%	الفصل التجريبي لنظائر اليورانيوم
التنقيب عن اليورانيوم واستخراجه	تم الإتفاق عام 1989 واستمر أعوام عدة	مقاطعات يزد و خرسان و كرمان	تشكيل فرق مشتركة للتنقيب و فتح المناجم في	تحقيق نجاح كبير

			أفريل 1996	
إتفاقية تعاون سرية لمدة 10 أعوام	20 جانفي 1990	بكين	تعاون شامل	تحقيق توسيع كبير في مجال التعاون النووي
تجهيز مفاعل صغير لمنبع النيوترونات بطاقة 27 ميڤاواط	جوان 1990	مركز الأبحاث النووية أصفهان	إنتاج النظائر بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية	الإطلاع على تشغيل المفاعل و أسس التنظيم
صفقة سرية لبيع 1،8 طن من منتجات اليورانيوم	1991	مركز أصفهان للبحوث النووية	توفير مواد أولية لعدد كبير من تجارب تحويل اليورانيوم على مدى عقد من الزمن	تمكين المهندسين الإيرانيين من إجراء تجارب معيارية على جميع مراحل عمليات دورة وقود اليورانيوم
تجهيز مفاعل بالجرافيت	1991	مركز أصفهان للبحوث النووية	وقود اليورانيوم الطبيعي	الإطلاع على طرق تشغيل المفاعل و أسس التنظيم
تجهيز مفاعل ذو قدرة صفرية	1991	مركز أصفهان للبحوث النووية	وقود اليورانيوم الطبيعي	الإطلاع على طرق تشغيل المفاعل و أسس التنظيم
عمليات	1991	مدينة كراج	فنيون صينيون	إجراء أبحاث في

السيكلوترون		الإيرانية	الإشراف على العمل في الموقع	مجال الطب النووي و الزراعة
مساعدات في مجال الليزر النووي	1991	قزوين	تقديم مساعدات فيما يتعلق بمعدات الليزر	تم الإبلاغ عنه كموقع لمركز أبحاث تتعلق بالأسلحة النووية
تجهيز ليزر بخار النحاس	1994	/	/	تم تحويره لغرض إستخدامه في عمليات فصل النظائر
إتفاقية لتزويد أربعة مفاعلات مبرد بالماء بطاقة 300ميقاواط	1991	بكين وطهران	صممت على غرار مفاعل كنشان	علقت الإتفاقية عام 1992بسبب الضغوط الأمريكية
تجهيز مفاعل بطاقة 27 ميقاواط	1992	مركز أصفهان للبحوث النووية	قادر على إنتاج 6كيلوغرامات من البلوتونيوم سنويا	علقت الإتفاقية عام 1992 بسبب الضغوط الأمريكية
تجهيز ليزر توكاماك	1993	جامعة أزاد طهران	صمم ظاهريا لإجراء تجارب أبحاث صهر الليزر	تم تحويره و استخدامه سرا لتخصيب اليورانيوم
منشأة لإنتاج الماء الثقيل	1992	مدينة أراك	إنتاج البلوتونيوم	علقت عام 1997 بسبب

				الضغوط الأمريكية
صفقة تجهيز منشأة لتحويل اليورانيوم	1994	مدينة رودان	منشأتان كبيرتان الأولى لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم و الثانية لفلزاليورانيوم	ألغيت عام 1997 بسبب الضغوط الأمريكية
تجهيز كميات من الماء الثقيل	1995	/	شحن كميات	تقارير تحدثت عن اكتمال الشحنات و هي ضعيفة
صفقة تجهيز منشأة لأنابيب الزركونيوم	1995	أصفهان	أنابيب مضادة للأكسدة تحتوي على كريات وقود نووي	أجيزت الصفقة بمقتضى إتفاق صيني – أمريكي عام 1997
صفقة لبيع فلورايد الهيدروجين لفلز أنهيدريت	1996	مركز أصفهان للبحوث النووية	إمكانية إستخدام مئات الأطنان في إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم	علقت عام 1998

المصدر :

Jon w ,Garver,china& Iran Ancient partners in a post Jnperial world(London – 2006 .

الملاحظ من خلال ما ورد في هذا الجدول من أنشطة تعاونية في المجال النووي بين الصين الشعبية و الجمهورية الإيرانية يدرك تماما أن عملية التعاون هذه أخذت في التطور عاما بعد عام سواء من الناحية التقنية من خلال توظيف تقنيات و أساليب جديدة و حديثة خاصة في مجال تخصيب اليورانيوم أو من ناحية الكم فالبحوث لم تعد مقتصرة على مركز أبحاث واحد و إنما أخذت في التوسع و إنشاء مراكز أبحاث أخرى تشمل عدة محافظات من الإقليم الإيراني إضافة إلى تعرض هذه المسائل التعاونية إلى الضغوطات الخارجية خاصة الأمريكية منها .

لكن الصين رغم ما تتعرض له من ضغوطات لكنها حافظت على مستويات التعاون عبر تمسكها بمجموعة من المبادئ نوردها فيما يلي:

- إن مساعي الصين في إقامة علاقات حصرية مع إيران كان من أجل زيادة مركزية دبلوماسيتها إتجاه الملف النووي الإيراني مع الغرب و ذلك من خلال اقناع القوى الغربية بأن الصين وحدها يمكنها الحفاظ على بقاء قنوات الإتصال مفتوحة ما بين الغرب و إيران .

- الصين تدعم إيران في تطوير قدرات نووية ، تهدف إلى إنتاج الطاقة النووية لأغراض مدنية ، و طالبت الصين دائما في وجوب أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسؤولة بخصوص التعامل مع البرنامج النووي الإيراني و ليس مجلس الأمن .

- إعلان الصين و بصراحة أنها في الوقت الذي تدعم فيه حق طهران في تطوير قطاع الطاقة النووية لديها، فإنها تعارض عمل إيران على تطوير أسلحة نووية ، كونها تلقت ضمانات من طهران بعدم عسكرة البرنامج النووي.

- إن الصين ليست لديها ضغوط معتدلة على إيران لتنظيم نشاطاتها النووية ففي الوقت الذي تؤيد فيه الصين حق إيران في إمتلاكها برنامج نووي سلمي فإنها أيضا في نفس الوقت تعلق أهمية كبيرة على علاقاتها مع واشنطن، وتبقى إيران بالنسبة للصين تأتي بعد الولايات المتحدة من حيث الأسبقية ، أما الأخيرة فإنها تأتي بعد إيران من حيث الأهمية .

- إن الصين مصممة على إثبات أنه ليس بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تجد حلا للبرنامج النووي الإيراني من خلال الوسائل العسكرية و هذا لإعتبارين : الأول : ترى الصين في الأمن الإقليمي و خاصة فيما يتعلق بإيران على أنه قضية محورية بالنسبة لأمن الطاقة الصينية، و في حال تدخلت الولايات المتحدة عسكريا في إيران فإنه بال شك سوف يكون لذلك تأثيرات على الواردات النفطية الصينية من الشرق الأوسط. أما الثاني : فإن التدخل العسكري من جانب واشنطن ضد إيران سوف يعمل على تفويض النفوذ الإقتصادي و السياسي للصين مع إيران على أنه سوف يؤدي إلى تهميش دور الصين في منطقة الشرق الأوسط.

الفصـــل الرابـــع

التجاذبات الجيوسياسية للأقطاب الدولية من خلال تجاذبات الملف النووي الإيراني

المبحث الأول: المسار التفاوضي للملف النووي الإيراني.

المطلب الأول: المفاوضات الإيرانية و الترويكا الأوروبية.

المطلب الثاني: سلسلة العقوبات الدولية على إيران.

المطلب الثالث: الإستراتيجية التفاوضية الإيرانية.

المبحث الثاني : الإنعكاسات الإستراتيجية للإتفاق النووي الإيراني ومجموعة (5+1).

المطلب الأول: البنود الرئيسية للإتفاق النووي .

المطلب الثاني: المواقف الدولية و الإقليمية من الإتفاق النووي.

المطلب الثالث: المكاسب الإستراتيجية لكل من إيران و القوى الكبرى(روسيا ، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية).

المبحث الثالث: إدارة ترامب و الإنسحاب من الإتفاق النووي.

المطلب الأول: مقاربة إدارة ترامب للإنسحاب من الإتفاق النووي.

المطلب الثاني: المواقف الدولية و الإقليمية من الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي الإيراني .

المطلب الثالث: إستراتيجية الرد الإيراني على الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي.

المطلب الرابع: السيناريوهات المنبثقة عن الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي .

المبحث الأول: المسار التفاوضي للملف النووي الإيراني.

المطلب الأول: المفاوضات الإيرانية و الترويكا الأوروبية.

عقب إكتشاف الأنشطة النووية الإيرانية التي كانت سرية من طرف مجموعة معارضة إيرانية في شهر أوت 2002، توصل مفتشوا الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في فبراير 2003إلى إستنتاج مفاده أن المنشآت النووية – منشآت تخصيب اليورانيوم في نتانز و إنتاج الماء الثقيل في آراك – هي أكبر وأكثر تطورا وأقرب إلى مراحل اكتمالها النهائية، و نتيجة غياب إتصالات أمريكية إيرانية –فقد بادرت كل من فرنسا ، ألمانيا و بريطانيا أو ما يعرف إعلاميا بالترويكا الأوروبية (Eu3) في أواسط عام 2003، إلى إطلاق محادثات رسمية تهدف إلى إقناع إيران بالتخلي عن مكون التخصيب في برنامجها النووي ، و توقيع البروتوكول الإضافي لاتفاقيتها الوقائية.[1]

و قد تم التوصل إلى إتفاق مبدئي في 21أكتوبر عام 2003 وافقت طهران بموجبه على ما يلي[2]:

1- الدخول في اتفاق كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA لمعالجة ، و حل جميع المتطلبات

و القضايا العالقة للوكالة بشفافية كاملة و إيضاح و تصحيح أي إخفاقات أو نواقص محتملة.

2 – توقيع البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية و بدء إجراءات التصديق عليه.

---

[1]- ما شاء الله شمي الواعظين ، مخارج الملف النووي و علاقتها بأزمة إيران السياسية على موقع الجزيرة نت:
www .algazeera.net يوم: 2010/3/4.

[2]- تقرير مجموعة الأزمات الدولية ، رقم 51الخاص بالشرق الأوسط ، **إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟** .فبراير 2006، ص 24.

3 – مواصلة العمل مع الوكالة الدولية طبقا للبرتوكول الإضافي ريثما تتم المصادقة عليه.

4 – تعليق جميع عمليات تخصيب اليورانيوم ، و نشاطات إعادة المعالجة بصورة إختيارية ووفقا لتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

و قد أعلنت المجموعة الأوروبية(Eu3) أن الإلتزامات الإيرانية ستفتح الباب لحوار يستند إلى تعاون طويل الأمد و أن بوسع إيران بشكل خاص، و حال التوصل إلى حل تام لدواعي القلق الدولي أن تتوقع سبلا أسهل للوصول إلى التكنولوجيا و المعدات الحديثة في طائفة من المجالات.

و في 15 نوفمبر 2004 تم التوصل إلى اتفاقية أخرى في باريس أكدت إيران بموجبها أنها لن تسعى لإنتاج أسلحة نووية ، و التزامها بالتعاون الكامل و الشفافية في علاقتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، و موافقتها على تمديد جميع عمليات التخصيب و نشاطات إعادة المعالجة.

مجموعة (Eu3) أعلنت من جانبها أنها تعترف بأن التعليق تم اعتباره" أحد إجراءات بناء الثقة و ليس إلزاما قانونيا"، و موافقتها على التعهد الإيراني بضمانات ثانية حول التعاون النووي و التكنولوجي الاقتصادي مؤكدة بخصوص القضايا الأمنية[1].

و بدلا من تقديم إجراءات ملموسة فيما يخص التخصيب انتظرت المجموعة الأوروبية (Eu3) حتى موعد الإنتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو عام 2005، مراهنة على فوز الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني، الذي تعتبره أكثر مرونة في التوصل إلى اتفاق لكن نتائج الإنتخابات جاءت مخيبة للأوربيين ، واختار الإيرانيون محمود أحمد نجاد بدلا من رفسنجاني ، و الذي قدم للناخبين خطة اجتماعية و اقتصادية ودعا إلى اتخاذ موقف متشدد في الموضوع النووي ،إلا أن القيادة الإيرانية و في مسعى لتهدئة المخاوف الغربية ، أكدت للمسؤولين الأوروبيين أن سياستها النووية

[1]- طلال عتريسي ، مرجع سابق، ص92.

* يقصد بها : فرنسا ، ألمانيا ، و بريطانيا.

ستبقى "دون تغيير " كما تحدث كبير المفاوضين حسن روحاني ، في رسالة خاصة للمسؤولين في مجموعة *(Eu3) على المحافظة على استمرار المحادثات ، إلا أن المفاوضات توقفت في أغسطس 2005، و تعبيرا إحباطها من المماطلات الأوربية ،قامت إيران بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية استنادا إلى مقترحات سابقة مارس 2005 أجرت عليها تعديلات بسيطة ، و تعرض فيها من أمور أخرى ، ما يلي[1]:

أ – التخلي لمدة غير محددة عن المعالجة الكيماوية للوقود المنضب لإستعادة اليورانيوم و البلوتونيوم غير المستخدمين، إذا تم تطبيق ذلك بدقة و إذا تخلت إيران ، إضافة لذلك ، عن خططها لبناء مفاعل ماء ثقيل فإن هذا الإلتزام سيكون من شأنه فعليا قطع طريق استخدام البلوتونيوم لإنتاج أسلحة نووية.

ب – تحديد نشاطات تخصيب اليورانيوم في المرحلة الأولى لتقتصر فقط على التي تلزم للمتطلبات الطارئة في مفاعلات إنتاج الطاقة ، في حالة عدم وصول الإمدادات الدولية.

ج – الخضوع لمراقبة مستمرة في الموقع من قبل مفتشي الوكالة الدولية في منشآت التحويل، و التخصيب لتوفير ضمانات إضافية غير مسبوقة.

و في 8 أغسطس 2005 نفذت إيران تهديداتها السابقة بالبدء في نشاطات تحويل اليورانيوم في أصفهان ، و قد برر روحاني هذا القرار بما يبديه الأوربيون من عدم مرونة ووجه لهم بيانا جاء فيه[2].

(1)- Anthony ,cordesman,Iranian nuclear weapons ? the option if deplomacy fails, 2011/06/08 تم التصفح يوم : www .csis,org/burk ,April,2006,p13

(2)- Ibid

" ... إننا اقترحنا أن نعهد إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصياغة معادلة من الضمانات الموضوعية لاستئناف نشاطات التخصيب في إيران...، و لكن من الواضح أن المفاوضات لا تجري وفقا لما دعت إليه إتفاقية باريس لأنكم واصلتم الامتناع عن الاستجابة بصورة جوهرية لاقتراحاتنا كليا أو حتى جزئيا أو تقدموا وجهات نظركم حول الضمانات الموضوعية لكي تتمكن إيران من ممارسة حقوقها بموجب المعاهدة دون تمييز[1].

حقيقة الأمر أن الأوروبيين كانوا قد اوضحوا موقفهم من وثيقة مطولة تم توزيعها في 9 أوت من بحق إيران في تطوير برنامج مدني للطاقة النووية، واستمرت [2] (EU3)حيث إعترفت مجموعة تطورات المفاوضات الإيرانية الأوروبية على النحو التالي :

أ – كان الأوروبيون يشتكون من الضغوط الأمريكية بصدد التعامل مع العقوبات ضد إيران حتى عام 2007/2006 و تناقلت الصحف في الشهر الأول من عام 2007 سلسلة احتجاجات أوروبية على هذا الصعيد ، فكان ذلك من ألمانيا مثلا شكوى علنية من جانب " كلاوس بيترموللر" رئيس رابطة المصارف الألمانية، و رئيس مصرف "كوميرس " الألماني من تلك الضغوطات ، و في النمسا مثلا آخر شكوى صدرت عن آلبرنخت فريشنلاجير، الخبير المالي النمساوي من مستشاري مركز إستراتيجيات الشرق الأوسط ، و صدرت شكاوى مشابهة عن الاتحاد العالمي للغرف التجارية.

ب – رغم الضغوط الأمريكية انتقلت الدول الأوروبية تدريجيا إلى ممارسات المقاطعة الإقتصادية و غيرها اتجاه إيران، فيقول الخبير بالشؤون الأوروبية" يوهانس رايسنر": كانت السياسة الأوروبية مستقلة ثم انزلقت إلى الإرتباط بمفعول العلاقات الأمريكية – الإيرانية ".

---

[1]- خالد أبوبكر، مرجع سابق ، ص 132.

[2] – Anthony H , cordesman, op,cit p 14.

و هذا – حسب قوله- بدلا من تطوير سياسة أوروبية قائمة على المصالح الذاتية و تستخدم الطرق و الإمكانيات الأوروبية، و هو ما ينسجم مع الرغبة الإيرانية".

و يرى أوليفر ترينيرت، مدير مجموعة البحوث للسياسات الأمنية في مؤسسة العلوم و السياسة في المعهد الألماني للسياسة و الأمن في برلين ، أن" المفاوضات الأوروبية" –الإيرانية كانت ناجحة في البداية ، حتى زيارة بوش لأوروبا 2/ 2004و التي أبدى فيها قبوله بسياسة المفاوضات اتجاه إيران دون المشاركة فيها" .

ج – في الحملة الثالثة لتشديد العقوبات و التي انطلقت عام 2009م ، و بلغت ذروتها في مايو ، فيما يشبه التنافس مع الأمريكيين ميادين(Eu3) 2010، إذ طرح الأوروبيون (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) إضافية للمقاطعة ، ووضعت لجنة خبراء بتكليف[1] وزراء خارجية الاتحاد الأوروبية في فبراير 2010 مشروع قائمة إجراءات في 13 صفحة.

بما يستهدف صلب الاقتصاد الإيراني بمجموعه، و الوصول في ذلك إلى القطاع النفطي و القطاع المالي ، و من ذلك مثلا تقييد استراد إيران لمشتقات نفطية ، بينما يحتاج بناء مصاف محلية إلى عون أجنبي ، فيحد من ذلك تغييب شركات ضمان القروض ، مما يحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية ، فيعطل هذا بدوره استكشاف حقول نفطية بديلة لما ينضب منها ، علاوة على أنه يحد من حركة الاستيراد من بلدان أجنبية ، و يمكن أن يصل الأمر إلى شل حركة التجارة الخارجية عبر إضافة حظر المعاملات مع المصارف الإيرانية[2].

[1] – تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 51، الخاص بالشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص 25.

[2] – المرجع نفسه .

د – توجد معارضة داخل الإتحاد الأوروبي ،لاسيما من جانب و السويد و النمسا ، إنما لا ينتظر أن تحول دون موقف أوروبي متشدد مشترك ، مادام هذا هو ما تلتقي عليه الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي ، فرنسا ، ألمانيا، بريطانيا إضافة إلى دول أخرى مثل إيطاليا، و بولندا و هولندا.

هـ – تحرص روسيا ألا تشمل عقوبات ما يشمل المؤسسات المالية الإيرانية على التحرك دوليا ، و هو ما يزيد صعوبة سداد المستحقات لصالح موسكو، و في نفس الاتجاهات ذهبت التقديرات الصينية غلى الحرص ألا تشمل العقوبات قطاع الطاقة الإيراني، و هو ما يشير إلى ما أصبح للشركات، و الاستثمارات الصينية من موقع متقدم على صعيدها ، بينما ترى الدول الأوروبية المعنية أن العقوبات لن يكون لها المفعول المطلوب منها دون أن تشمل هذين القطاعين.

و في الأخير يمكن أن نميز أن المفاوضات الإيرانية الأوروبية تميزت بمرحلتين تاريخيتين: ما قبل 2007 حيث تباينت المواقف الأوروبية الأمريكية نسبيا، و ما يعده ، كما يمكن أن نميز بين ثلاثة مراحل نوعية، و هي عدم المشاركة في العقوبات من عام 2004، ثم الاقتصار على المشاركة فيما صدر عن مجلس الأمن الدولي مع التركيز على الحل الدبلوماسي، في عام 2009 تم الانتقال إلى إجراءات إضافية خارج نطاق قرارات المجلس ، و التهديد بعقوبات أشد مع تحرك دبلوماسي مكثف لجمع التأييد الدولي لذلك في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: سلسلة العقوبات الدولية على إيران.

كما أشرنا سالفا إلى أن أولى المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني بين إيران من جهة و الوكالة الدولية للطاقة الذرية و الغرب من جهة أخرى بدأت مع المجموعة الأوروبية و بعد تعثر المساري التفاوضي بين إيران و الترويكا الأوروبية[1]،بدأت كل من الدول الأوروبية المشكلة لهذه الترويكا و الولايات المتحدة الأمريكية في تهيئة الأجواء الكفيلة بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ، مستهلة مساعيها في هذا الخصوص بدعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى عقد اجتماعها الطارئ في الثاني في فبراير 2006، بغية التوصل إلى قراراتها في هذا الشأن كما اعتمدت تلك الدول إستراتيجية إعلامية من أجل إثارة الرأي العام العالمي ضد برنامج إيران النووي مطالبين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن و الدول الأعضاء في مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدم التهاون مع إيران و توخي أقصى إجراءات التصعيد ضدها[2].

كما أن واشنطن لجأت إلى الضغط على بعض الدول الأعضاء في مجلس الوكالة مثل : الهند، و جنوب إفريقيا احملها على تغيير مواقفها المتعاطفة حيال برنامج إيران النووي، حيث هددت الولايات المتحدة الهند بتجميد اتفاق التعاون النووي بينها و بين واشنطن في حالة ما إذا بقيت على موقفها الداعم للبرنامج الإيراني داخل مجلس حكام الوكالة و جاء تقرير المدير العام السابق للوكالة محمد البرادعي مسايرا لهذه الضغوطات و متماشيا مع الرغبة الغربية في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ، و كان تقرير محمد البرادعي يتألف من ثماني صفحات يؤكد فيه أن إيران لم تلتزم بالمهلة النهائية التي حددتها الوكالة الدولية لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم و التي تنتهي في 27 أفريل 2006، و أنها لم تتعاون بشكل تام مع المفتشين الدوليين الذين حاولوا معرفة ما إذا كان البرنامج النووي الإيراني يهدف إلى أغراض سلمية أم نتاج أسلحة

[1] – الحسين الإدريسي ، المشروع النووي الإيراني : استعادة للعد العكسي "، **شؤون الأوسط**، العدد 136، صيف 2010، ص 62.

[2]- المرجع نفسه ، ص 66.

نووية ، و لم يتتبع تقرير البرادعي أن تكون إيران قد حصلت على بلوتونيوم مشع من الخارج ، و أوضح التقرير أن طهران بصدد تركيب سلسلتين جديدتين من أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في التخصيب عدد أجهزة سلسلة 164 جهاز واستباقا منها لقرار مجلس الأمن[1] عقب تقرير محمد البرادعي إلى السلطات على لسان كل من : الرئيس أحمد نجاد و رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، بأن إيران نجحت في إتمام دورة الوقود النووي عمليا و بالتالي دخولها إلى النادي النووي.

إن الإعلان الإيراني عن دخول النادي النووي تسبب في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن حيث قام هذا الأخير أي مجلس الأمن الدولي بإصدار مجموعة من القرارات جاءت وفق نص المادة 41 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة و سنتطرق فيما يلي إلى أهم هذه القرارات :

1 – القرار رقم 1696 بتاريخ 31 جويلية2006 .

الذي يطالب فيه مجلس الأمن إيران تعليق جميع أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم بما في ذلك البحث و التطوير و العودة إلى المفاوضات خاصة فيما يتعلق بالحوافز التي أقرتها المجموعة الدولية ، غير أن الأمر الذي تأسفت عليه طهران هو تصويت كل من روسيا و الصين لصالح القرار و هي التي – إيران – كانت تراهن عليها لإفشال مثل هكذا قرار خاصة و أن الصين و روسيا يعتبران أهم شرطين اقتصاديين لطهران خاصة فيما يخص قطاعات الطاقة[2].

[1] – معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** : الكتاب السنوي 2009، شانول كايل ، الحد من الأسلحة. النووية و منع إنتشارها، ص 587.

[2] – سامح راشد ، الملف النووي الإيراني ... تفاعلات بلا تقدم ، **السياسة الدولية** ، العدد 179، جانفي 2010، ص 126.

2 – القرار رقم 23/1737 سبتمبر 2006.

لم تمض مدة طويلة عن استصدار القرار 1696 السابق و في نفس العام أي 2006 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1737 بتاريخ 23سبتمبر 2006[1]،و الذي يفرض جملة من العقوبات على إيران و يأمرها بالإمتثال الإلزامي للوكالة الدولية في ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم و يمهلها ستين يوما إلى حين تلقيه تقريرا من مدير عام الوكالة عن تنفيذ مطالب الوكالة بالتعليق الكامل و المستمر لجميع النشاطات ذات العلاقة بتخصيب اليورانيوم، و تضمن القرار لائحة أشخاص معنويين و طبيعيين إيرانيين تم جميد موجوداتهم و أصولهم المالية إضافة إلى مراقبة تحركاتهم في الخارج ، و كذلك على الدول أن تمنع أي امداد لإيران فيما يخص المساعدات أو التدريب التقني أو الدعم المالي أو الإستشاري أو أي خدمات مالية أو تحويل الموارد المرتبطة بالبرنامج النووي[2].

و كان الرد الإيراني على هذا القرار شديد اللهجة حيث رفضته و اعتبرته غير شرعي و خارج سلطة مجلس الأمن حيث أكد الرئيس الإيراني أحمد نجاد بقوله، نرفض هذا القرار لأنه قرار سطحي وأضاف نائب هيئة الطاقة الذرية الإيرانية محمد سعيدي أن بلاده ترفض القرار الأممي رقم 1737، معتبرا أن أي تعليق لعمليات التخصيب يتعارض مع الحقوق المشروعة لإيران لاكتساب التقنية النووية للأغراض السلمية بموجب المعاهدة للحد من انتشار الأسلحة النووية و البروتوكول الإضافي و نظام الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية[3]،و أن الأسلوب

---

(2) - Shire gacqurlline,IAEA report on iran, institute for science and international security, jun 2009 At www.isis online, org/ publication/iran/iran IAEA reportanalysis.gune 2009.pdf,p 38

تم التصفح يوم : 2017/09/12.

(2) – سامح راشد ، مرجع سابق، ص 128

(3)- broad.William and david sanger , « meeting and armms datd reigintes iran debate », http : // www.nytimes.com / 2008/03/03world/middleast/03nukee.html ?-

تم التصفح يوم: 2017/09/14 .

الأمثل لحل المسألة النووية الإيرانية هو العودة إلى المفاوضات و هو ما تدعو إليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

3 – القرار رقم 1747/ 24 مارس 2007.

في تصريح لصحيفة الفايننشال البريطانية في فبراير 2007 حذر محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية السابق من أن: " إيران قد تنجح في امتلاك التكنولوجيا النووية ، و أنها قادرة على تخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي"، و جاء القرار 1747 ليضيف خطوة من خطوات الضغط من طرف مجلس الأمن على السلطات الإيرانية ، حيث تضمن هذا القرار إضافة إلى العقوبات المعروفة سلفا بندا آخر يتعلق بفرض حظر على بيع و شراء الأسلحة من إيران أي فرض حضر على قطاعات التسليح الإيرانية فيما يخص الاستيراد و التصدير ، و رغم أن السلطات الإيرانية لم توقف تخصيب اليورانيوم إلا أنها أعلنت عن إستعدادها لكشف الغموض الذي يلف برنامجها النووي في حالة اضطلاع الوكالة الدولية بمسؤولياتها بعدالة و على أساس المعايير الدولية ، كما صرح السفير الإيراني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن علي أصغر سلطانية أن ملف إيران النووي هو ملف تقني ينبغي تناوله في إطاره الوحيد و الملائم و هو الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1] ، رافضا إجراء أي مباحثات مع الإتحاد الأوروبي، هذا من جهة و من جهة أخرى فقد شهد مجلس محافظي الوكالة جدلا بشأن محاولة واشنطن اختلاق قضية أخرى و تتعلق بأنشطة إيران النووية من خلال إمداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوثائق مزعومة تربط الصلة بين أبحاث في المجال العسكري التقليدي و من برنامج إيران النووي السلمي ، و هو الأمر الذي لم تجد الوكالة دليلا عليه ، حيث قال المدير العام معقبا: "إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تلاحظ أي صلة بين هذه الوثائق و أي مواد تستخدم في برنامج إيران النووي"، مفندا بذلك مجمل الإدعاءات الأمريكية[2] .

---

[1] – معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** : الكتاب السنوي، مرجع سابق ، ص 590.

[1] – المرجع نفسه .

4 – القرار رقم 1803/ 03 مارس 2008.

إعتمد مجلس الأمن في 3 مارس 2008، القرار 1803 و الذي سف لعدم قيام إيران بتعليق شامل و مستمر لكافة الأنشطة المتعلقة بالتخصيب و إعادة المعالجة و بالمشاريع المتعلقة بالماء الثقيل ، و كان الهدف من القرار 1803ليس معاقبة إيران و لكن الدفع بها نحو استئناف الحوار ، و إعادة تفعيل جولة جديدة من الجهود الدبلوماسية و التعاون مع الوكالة رغم أنه وسع نطاق العقوبات المالية التي تضمنتها القرارات 1737و 1747ليشمل أفراد و هيئات إضافية مثل بعض الشركات و المتقاعدين الذين يعتبرون وسطاء ، يعتقد أنهم يشتركون في الأنشطة النووية الإيرانية بصيغة أو بأخرى ، إضافة أجاز هذا القرار للدول إجراء عمليات التفتيش في مختلف منافذها سواء البرية أو البحرية أو الجوية للشحنات من السلع المتوجهة إلى إيران مهما كان نوعها[1].

5 – القرار رقم 1835/ 27 سبتمبر 2008.

بين التقرير الذي أعده محمد البرادعي مدير عام الوكالة و الذي بين فيه أن إيران حققت تقدما ملموسا في برنامجها لتخصيب اليورانيوم بواسطة المجموعة الجديدة لأجهزة الطرد المركزي و المقدر بـ 3500 جهاز طرد مركزي، إعتمد مجلس الأمن القرار رقم 1835 و الذي دع إيران إلى الإمتثال الكامل و بدون تأخير لواجباتها المنصوص عليها في القرارات السابقة، و أفيد أن روسيا و الصين رفضتها إضافة إلى سلسلة العقوبات إلى نص هذا القرار[2].

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 591.

[2] – سامح راشد ، مرجع سابق، ص 131.

6 – القرار 09/1929 جوان 2010.

و قد اعتمد فيه مجلس الأمن عدة بنود جاءت متناغمة مع القرارات السابقة و التي نذكر منها ما يلي[1] :

أ – يؤكد مجلس الأمن أن إيران تخلفت حتى الآن عن الإستجابة لمتطلبات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية و الإمتثال للقرارات السابقة .

ب – يطلب من المدير العام للوكالة الجديدة يوكيا أمانو أن يحيل إلى مجلس الأمن جميع تقاريره الخاصة بتطبيق الضمانات في إيران .

ت – وقف جميع أنشطة إعادة المعالجة و جميع الأنشطة المتعلقة بالماء الثقيل و بالتخصيب.

ث – لا يحق لإيران أن تباشر في تشييد في أي مرفق جديد ذي صلة بتخصيب اليورانيوم أو إعادة المعالجة أو الماء الثقيل .

ج – لا يحق لإيران المشاركة في أية نشاط تجاري في دولة أخرى ينطوي على استخراج اليورانيوم أو إنتاج أو إستخدام المواد و التكنولوجيا النووية .

إضافة إلى حزمة العقوبات السالفة فقد أوصى مجلس الأمن في هذا القرار رفع العملة الإيرانية من لائحة المبادلات النقدية الدولية و هو القرار الذي يمس بسمعة إيران الإقتصادية .

و في الأخير يمكن القول أن تعامل مجلس الأمن مع الملف النووي الإيراني في الفترة الممتدة من 2002- 2010 تميز بملاحظتين هما:

[1] – معهد ستوكهولم ، **أبحاث السلام الدولي** ، الكتاب السنوي 2011، ص 290.

- إيران لم تعلق أنشطتها المرتبة بالتخصيب، و لم توقف بناء مفاعل الماء الثقيل في أراك كما نصت عليه قرارات مجلس الأمن.

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتمكن من إحراز أي تقدم في تحقيقاتها في الأنشطة النووية الإيرانية ذات الأبعاد العسكرية المحتملة.

المطلب الثالث: الإستراتيجية التفاوضية الإيرانية .

يقول "راي تيكه" الكاتب المخضرم في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية في مقال له تحت عنوان "الفطنة الإيرانية المرعبة" :"إفترضنا لسنوات أن العقوبات الإقتصادية و الدبلوماسية قد تنتج شريكا إيرانيا طيعا على حلبة المفاوضات، لكن الأداء الإيراني قوض هذه الفكرة الشائعة في حين سادت حالة من الذعر و الإرتباك في أوساط المجتمع المدني ...".[1]

إن الأداء الإيراني خلال العقود الماضية من الثورة كان مدهشا لأصدقائها و مفاجئا لخصومها على وجه الخصوص و لهذا الأمر جذوره العميقة في التاريخ و الجغرافيا الإيرانية التي غذت فيها صلابة أفكار قائد الثورة الإمام الخميني العزيمة و فتحت آفاق الإبداع اللامتناهية. فكثير من المتابعين و المهتمين بالمفاوضات الإيرانية و المجموعة الدولية و على رأسها القوى الكبرى ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، الصين إضافة إلى الإتحاد الأوروبي أطلقوا على السياسة أو الإستراتيجية التفاوضية الإيرانية المحنكة و الصيرورة التي لا تستعجل النتائج " سياسة حياكة السجاد" و تعني الصبر و النفس الطويل في التفاوض ، فصانع السجاد يستمر من عام إلى ثلاثة أعوام ينسج العقد، الواحدة تكون الأخرى في هدوء و تام و بمفرده حتى لا تختلف مقاسات السجادة الواحدة و

[1] – راي تقيه ، مرجع سابق ، ص 182.

المسافات بين العقد، و محاولة منا تفكيك هذه الإستراتيجية التفاوضية يجب التطرق إلى أهم المؤثرات المحيطة ببيئة صانع القرار الإيراني في شقيه الداخلي و الخارجي.[1]

أولا : بالنسبة للجبهة الداخلية.

1 – الخيار الإيديولوجي :يعتقد الساسة الإيرانيون لم تكن عودة إلى الوراء بل عبارة عن صحوة إسلامية تجدد الكثير من المفاهيم واستيعاب معطيات العصر و لكن في نفس الوقت كان هذا الخيار تحصينا لإيران في وجه التغريب الذي حاول حكم الشاه أن يمسح به هوية الشعب الإيراني الشرقية الإسلامية و إلحاقها بالغرب ، لقد كمنت جذور الثورة الإسلامية آنذاك في فكرة مقاومة رمي الشاه نفسه ودولته بأحضان العالم الغربي تحت شعار و فلسفة التغريب westernization، و ذلك باعتبار التغريب مرادف للتحديث وقد كان العلماء آنذاك يمثلون قوة ثورية أو قاده للثورة، و كان الشباب مادة الثورة الأساس ووقودها الذي قدم نفسه ضحية سطوة نظام بوليسي كان يمثل :" شرطي الخليج " آنذاك باعتباره يمتلك رابع جيش في العالم ، فكانت ثورة 1979مبنية على فكرة مقاومة تغريب إيران و التمسك بالإسلام في شقه الحضاري المكافح الثوري الذي لا يرضى إلا بما هو راق[2].

2-الخيار العلمي: إيران ليست دولة العمائم كما يصفها البعض و إنما هي دولة العلم و التكنولوجيا و التقنيات الحديثة فوق ذلك، فقد إستطاعت رغم الحصار المفروض عليها و الحروب التي شنت ضدها أن تصل إلى مراتب متقدمة ، ليس في استخدام التكنولوجيا فقط بل إنتاجها على مختلف الميادين أيضا .فالعلم هو مفتاح النجاح و البحث العلمي هو محور التطور، الرؤية الواضحة من المؤسسة الحاكمة و الإستراتيجية المدروسة هي ما

---

[1] – صقر تركي، إيران من الخنوع إلى السطوع ، كيف أصبحت إيران الرقم الأصعب في المنطقة ، **مجلة الفكر السياسي** ، العدد 47. دمشق ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2013، ص 197.

[2] – المرجع نفسه، ص 199.

ترتقي بالأوطان ، فإيران تصرف ¼ ربع ميزانيتها و المقدرة ب 484مليار دولار[1] على البحوث العلمية و على الجامعات بمختلف التخصصات المدنية و العسكرية ، و إذا رجعنا إلى التصنيفات الدولية فإيران تحتل المرتبة الحادية عشر (11) على مستوى العالم في إنتاج البحوث العلمية و المقالات المتخصصة و براءات الإختراع و محتلة المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط بعد إسرائيل ، إضافة إلى غزو الفضاء عن طريق أقمار صناعية إيرانية الصنع 100% و الطائرات بدون طيار إضافة إلى مختلف الصناعات المتوسطة و الخفيفة الأمر الذي يجعل منها قوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط و آسيا .

3 – الخيار الشعبي : إنبثق هذا الخيار من قضية المستضعفين في إيران و العالم و جذب هذا الشعار غالبية الشعب الإيراني إلى النظام الجديد لأنه يحاكي مفهوم مقاومة المنظومة التاريخية في الفكر الديني مما شكل كتلة فولاذية شعبية للثورة الإيرانية لا تقاوم و هي أهم مكامن القوة لإستمرارية الثورة وتقدمها [2]. فالإستقلال السياسي و السيادة الذاتية لإيران هي أعظم الإنجازات التي حققتها الثورة و لاتزال رغم الضغوط الدولية الهائلة و الحصار السياسي و الإقتصادي و الحملات الإعلامية الضخمة مازالت صامدة ؛ و تتمتع بدرجات عالية من التقدم و النهوض الإقتصادي و العلمي و الحضاري .

ثانيا : بالنسبة للجهة الخارجية : نتطرق في هذا العنصر على البيئة الإقليمية و الدولية و كيفية تعامل القيادة الإيرانية مع محيطها الإقليمي و الدولي :

---

[1] – عصام بن أمان الله بخاري، دراسة تحليلية لموازين القوى العلمية و التكنولوجية بين العرب و إيران و إسرائيل و تركيا ، الواقع و تحديات المستقبل ، **مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية** ، الرياض ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 2012، ص 84.

[2] – المرجع نفسه ، ص 130.

- تحالفات إيران الإقليمية و الدولية: و هذا من خلال تطوير إستراتيجية أطلق عليها إصطلاحا "الإحتواء المضاد" والتي تتضمن بدورها عدة نقاط نذكر منها على سبيل المثال[1]:

1 – تعزيز التعاون مع الدول التي بوسعها موازنة قوة الولايات المتحدة الأمريكية مثل : روسيا و الصين ، إذ وقعت إيران إتفاقات إقتصادية و عسكرية رئيسة مع هذين القطبين بوصفهما حليفين طبيعيين ، و ذلك نظرا لمعارضتهما للأحادية الأمريكية ، لكن دعم الدولتين لعقوبات الأمم المتحدة على طهران كما حدث في قرارات مجلس الأمن (1737، 1747، 1803، 1929) تثبت أن الدولتين قد تميلان إلى واشنطن أكثر من طهران ، في حالة تلاقي المصالح أو تعاظم الضغوط عليها .

2 – إستخدام مصادر النفط لمكافأة الحلفاء ، إذ تعتمد إيران على ما يمكن أن نطلق عليه " **دبلوماسية النفط** " و يذكر أن الرئيس الإيراني الراحل هاشمي رفسنجاني (1989، 1997) قد حاول إستغلال الإحتياطي النفطي الهائل لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي أوائل عام 1995، وقعت إيران عقدا مع شركة الطاقة الأمريكية " كونوكو" بقيمة 1،6 مليار دولار لتطوير إثنين من حقولها النفطية [2] البحرية ، و هي أكبر صفقة من نوعها بين الدولتين منذ عام 1979، غير أن معارضة الكونغرس و بعض جماعات الضغط الأمريكية حالت دون إتمام الصفقة بل أن إدارة كلينتون أصدرت قرارا تنفيذيا يحظر على الشركات الأمريكية الإستثمار في قطاع النفط الإيراني.

---

[1] – محمد عبد الرحمان يونس العبيدي ، روسيا الإتحادية و البرنامج النووي الإيراني ، **مجلة دراسات إقليمية** ، منشورات جامعة الموصل ، 2009، ص 267.

[2] – صقر تركي ، مرجع سابق ، ص 199 .

3 – خلق دوائر للنفوذ في كل من سوريا لبنان ، فلسطين ، أفغانستان و العراق و ذلك عبر دعم الجهات الموالية لها ، فضلا عن مساندة ما يعرف ب " جبهة الممانعة " في الصراع العربي الإسرائيلي، و على الرغم من أن دعم إيران لحزب الله و لفلسطين و حركات التحرر في المنطقة كان بالأساس على متغير أيديولوجي ، فإنه الآن يستند على أسباب إستراتيجية ، تتعلق بتقليل حدة الضغوط على إيران كلما إشتدت الضغوط الأمريكية و الغربية عليها بسبب برنامجها النووي و طموحاتها الإقليمية ، و فتح جبهات إستنزاف للقوى المعادية لها.

4 – التوجه نحو آسيا و ذلك بتبني مجموعة من المشاريع الإيرانية الطموحة ، كما أن أبرزها ما يعرف " طريق الحرير الجديد " الذي أفتتح عام 1996 و هو عبارة عن خط سكك جديد يصل الصين بأوروبا ، و يصل الشرق الأوسط و الخليج العربي بالمحيط الهندي عبر إيران ، كما يربط إيران بدول آسيا الوسطى ، وقد نجحت إيران في إستغلال هذا الطريق لإضعاف الخطر التجاري الأمريكي ، حيث أتاح هذا الطريق نقل بضائع تصل إلى 15 مليون طن سنويا ، كما أن هذا الخط يعد بوابة و منفذا لإيران إلى البحر المتوسط عبر تركيا .

5 – التوجه الإيراني نحو إفريقيا و أمريكا اللاتينية، إن السياسة الخارجية الإيرانية تحاول في الآونة الأخيرة فتح مزيد من دوائر التعاون مع كافة التجمعات السكانية سواء كانت في إفريقيا أو أمريكا اللاتينية و غيرها، و هذا النشاط يسير بالتوازي مع الضغوط الغربية و الأمريكية من خلال ما تم التطرق إليه سلفا فإن اللعبة التفاوضية الإيرانية يمكن تلخيصها في النقاط التالية رغم ما تركته العقوبات الإقتصادية من آثار إستراتيجية على كافة الأصعدة و نذكر منها ما يلي[1]:

[1] – مصطفى اللباد ، العقوبات الإقتصادية و أثرها على عملية صنع القرار النووي الإيراني ، **مجلة شرق نامة** ، العدد08 يناير 2011، ص 13.

أ – إمتلاك عامل الوقت كأساس للموقف التفاوضي الإيراني .

ب – إمتلاك أوراق ضغط في ملفات أخرى للتأثير بها على المفاوضات (العراق مثلا).

ج – تقديم شيء أثناء المفاوضات كمقبلات يمكن التضحية بها .

د – إعطاء الإنطباع أنها تواجه مصاعب تقنية تفاديا للضربة العسكرية .

هـ – توسيع التناقضات داخل مجلس الأمن : روسيا و الصين في مقابل أمريكا إنجلترا و فرنسا .

و – حشد تأييد منظمة عدم الإنحياز و الجمعية العامة للأمم المتحدة و الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

المبحث الثاني : الإنعكاسات الدولية للإتفاق النووي الإيراني و مجموعة 5 +1.

شكل الإتفاق الإيراني الدولي حول الملف النووي الذي وقع في 2015/07/14 و الذي سمي ب " خطة العمل المشترك الشاملة " joint comprehensive plan of action و الموقع في فينا بين كل من إيران من جهة، و كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، بريطانيا ، ألمانيا، فرنسا، روسيا ،و الصين ، نقلة نوعية في العلاقات الإيرانية الغربية و الدولية، و قد عبر الشركاء في الإتفاق عن تطلعهم إلى تحولات مهمة في الأمن و الإستقرار في المنطقة عبر تجاوز إشكالية الإنتشار النووي في منطقة تعتبر ذات إستقطاب جيوتكتيكي دولي كبير، فيما اعتبرت إيران الإعتراف بها كدولة نووية سلمية عادية و إلغاء العقوبات الإقتصادية و عودتها إلى الأسرة الدولية نقلة نوعية نحو تعزيز قدراتها الإقتصادية و السياسية و العسكرية بعيدا عن صعوبات الحصار .

سنتطرق من خلال مطالب هذا المبحث إلى رصد أهم بنود و معالم هذا الإتفاق إضافة إلى المواقف الدولية و الإقليمية منه و كذلك تحليل مختلف النتائج المنبثقة عنه.

المطلب الأول : البنود الرئيسية للإتفاق النووي الإيراني .

لقد تضمن الإتفاق النووي الإيراني مع القوى الدولية و الذي جاء بعد عدة جهات تفاوضية العديد من القضايا التي تخص هذا الملف و التي نورد أهمها كالتالي :

أولا: تخصيب اليورانيوم[1]:

1 – تتعهد إيران باستخدام أجهزة الطرد المركزي من طراز (IR-1) القديمة لتخصيب اليورانيوم لمدة عشرة سنوات ، و خلال هذه الفترة ستحدد عدد أجهزة الطرد المركزي في مفاعل نطنز

[1] – بكر البدور ، ملخص الإتفاق النووي الإيراني ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، المجلد ، 19، العدد 73، خريف 2015، ص 140.

بـ 5060جهازا، أما أجهزة الطرد الزائدة فسيتم وضعها في مستودعات تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية و بذلك يترتب على إيران الإستغناء عن 14 ألف جهاز طرد مركزي .

2 – تستخدم طهران في عمليات البحث و التطوير خلال العشر سنوات القادمة أجهزة طرد من طراز IR4- IR5- IR6-VEIR و ذلك بناءا على شروط مفصلة في الإتفاق.

3 – لن تتمكن طهران من تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من 3،67% خلال 15 عاما، و ذلك في موقع نظنز فقط ، و لن يكون بإمكانها تخصيب اليورانيوم في مفاعل فوردو(تحت الأرض و المحصن ضد الهجمات) الذي سيتم تحويله إلى مفاعل للبحث العلمي، على أن تتم التجارب فيه بالتنسيق مع المجتمع الدولي.

4 – مخزونات إيران من اليورانيوم المخصب سيتم تحديدها في 15 عاما المقبلة بثلاثمئة (300) كيلوغرام، و بنسبة تخصيب لا تزيد عن 3،67% على أن تبيع إيران الكمية الزائدة إلى زبائن دوليين و لن تكون نسبة اليورانيوم المستخدمة و قودا نوويا في المفاعلات ضمن النسبة المحددة .

5 – ستشرف روسيا على تأمين الوقود النووي، و ستستخدم إيران اليورانيوم المخصب بنسبة 20% في المفاعلات المخصصة للبحث العلمي، على أن تحولها إلى وقود نووي .

ب - المفاعلات العاملة بالماء الثقيل [1].

1 – تحويل مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل و (يخشى إنتاجه للبلاتينيوم المستخدم في الأسلحة النووية)، للعمل بالماء الخفيف، و سيتم ذلك بإجماع كافة الأطراف مستقبلا و تشكيل لجنة مشتركة حول الأمر.

[1] – جواد الحمد ، تحليل الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، المجلد 19، العدد 73، خريف 2015، ص 134.

2 – سيتم تحويل مفاعل أراك لمفاعل ذي أهداف سلمية للبحث العلمي ، و لن تتجاوز طاقته 20 ميڤا واط ، و سيكون بإمكانه إنتاج بطاريات النظائر المشعة.

3 – لن تبني إيران خلال الأعوام 15 القادمة أي مفاعلات تعمل بالماء الثقيل و لن تخزن الماء الثقيل، و ستبيع الفائض في الأسواق الدولية.

ج – الوقود المستنفذ.[1]

1 – لن تمارس إيران في السنوات 15 القادمة أي أنشطة متعلقة بالوقود المستنفذ باستثناء إنتاج بطاريات النظائر المستعملة.

2 – تتعهد إيران بالتصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التفتيش المفاجئ، و إعطاء التصاريح اللازمة لمفتشيها و السماح للمفتشين بالبقاء على أراضيها لمدة طويلة من الزمن .

د – مراقبة الإتفاق [2].

1 - ستكلف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بمراقبة جميع المواقع النووية الإيرانية بشكل منتظم مع تعزيز و توسيع صلاحيات الوكالة لتشمل كل الشبكة النووية الإيرانية و سيتمكن مفتشوها من الوصول إلى مناجم اليورانيوم و إلى الأماكن التي تنتج فيها إيران " الكعكة الصفراء " طيلة 25عاما.

[1] – بكر البدور ، مرجع سابق ، ص 142.

[2] – إبراهيم عاشور ، خطة العمل الشاملة المشتركة ، الإتفاق النووي الإيراني ، على الموقع :
www.Neus syrian ,net، يوم 2018/06/20

2 – قبول إيران بوصول مفتشي الوكالة بشكل محدود إلى مواقع غير نووية ذات صبغة عسكرية في حال وجود شكوك في طبيعة عملها واستخدامها وفق البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الإنتشار النووي .

و – رفع العقوبات[1].

1 – ينهي قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة بمصادقته على هذه الخطة بكافة قرارات المجلس الصادرة بشأن الملف النووي الإيراني و هي القرارات 1696(2006) ،1737(2006) ، 1747(2007) ، 1803(2008)، 1929(2010)، 2224(2015) كما تقوم إيران في نفس الوقت بتطبيق الإجراءات الخاصة بملفها النووي .

2 – مقابل إلتزامات إيران تتعهد الأطراف الأخرى، برفع كافة العقوبات عن إيران بما فيها العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة و بشكل مواز مع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي بعدم فرض أي حظر جديد على إيران.

3 – تتعهد كافة الأطراف باحترام نصوص الإتفاق و عدم الإقدام على أية خطوة تسيء للاتفاق و أهدافه.

4 – الإبقاء على حظر إستيراد الأسلحة 5 سنوات إضافية و 8سنوات بالنسبة للصواريخ البالستية

[1] – المرجع السابق .

هـ – في حال الإختلاف أثناء تطبيق الإتفاق[1].

1- تنظر اللجنة المشتركة المكونة من جميع الأطراف في أي خلاف يطرأ في مرحلة تطبيق الإتفاق لمدة 15يوما ، و إن عجزت اللجنة عن حلها تحال المشكلة إلى وزراء الخارجية ، و في حال لم تحل خلال 15يوما ، تحال المشكلة إلى لجنة إستشارية مؤلفة من ثلاثة أشخاص بينهم عضو مستقل .

2- في حال إستمرار الخلاف تحال المسألة إلى مجلس الأمن الذي سيصوت بدوره على رفع أو إستمرار الخطر على إيران .

3 – في حال فشل مجلس الأمن في استصدار أي قرار، يعاد فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران من جديد.

من خلال ما سبق التطرق إليه يتضح لنا جليا أن أطراف هذا الإتفاق حققوا مكاسب وفق قاعدة win-win (رابح – رابح) لكنه بالتأكيد حمل جملة من التنازلات الأساسية من قبل الطرفين، و يأتي هنا تقدير أهمية أي من المكاسب أو التنازلات تبعا لأولويات كل طرف و أهدافه و دوافعه و طموحاته المستقبلية ، و هو ما يظهر بجلاء في كيفية النظر إلى بنود الاتفاق من الطرفين :

أولا : بالنسبة للغرب و القوى الكبرى[2].

1 – ضمان إيران غير مسلحة نوويا.

2 – أصبح بالإمكان التعاون مع إيران تجاريا و في مكافحة الإرهاب و في حل مشاكل المنطقة و على رأسها الإشكالية السورية .

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – صقر تركي ، مرجع سابق ، ص ص 197، 198.

3 – تحجيم طموح إيران بضبط مستوى التخصيب عند سقف 3،67% لخمسة عشرة عاما ، ما يمنعها من امتلاك القنبلة النووية .

ثانيا : بالنسبة لإيران :

1 – ضمنت إيران أنها ستعامل كدولة طبيعية من قبل المجتمع الدولي.

2 – تعتقد إيران أن السماح لها بتخصيب اليورانيوم على أراضيها و من خلال أجهزة طرد مركزي خاصة بها تبلغ حوالي 5000جهاز يعد تنازلا غريبا أساسيا.

الشكـــــــل رقم 13

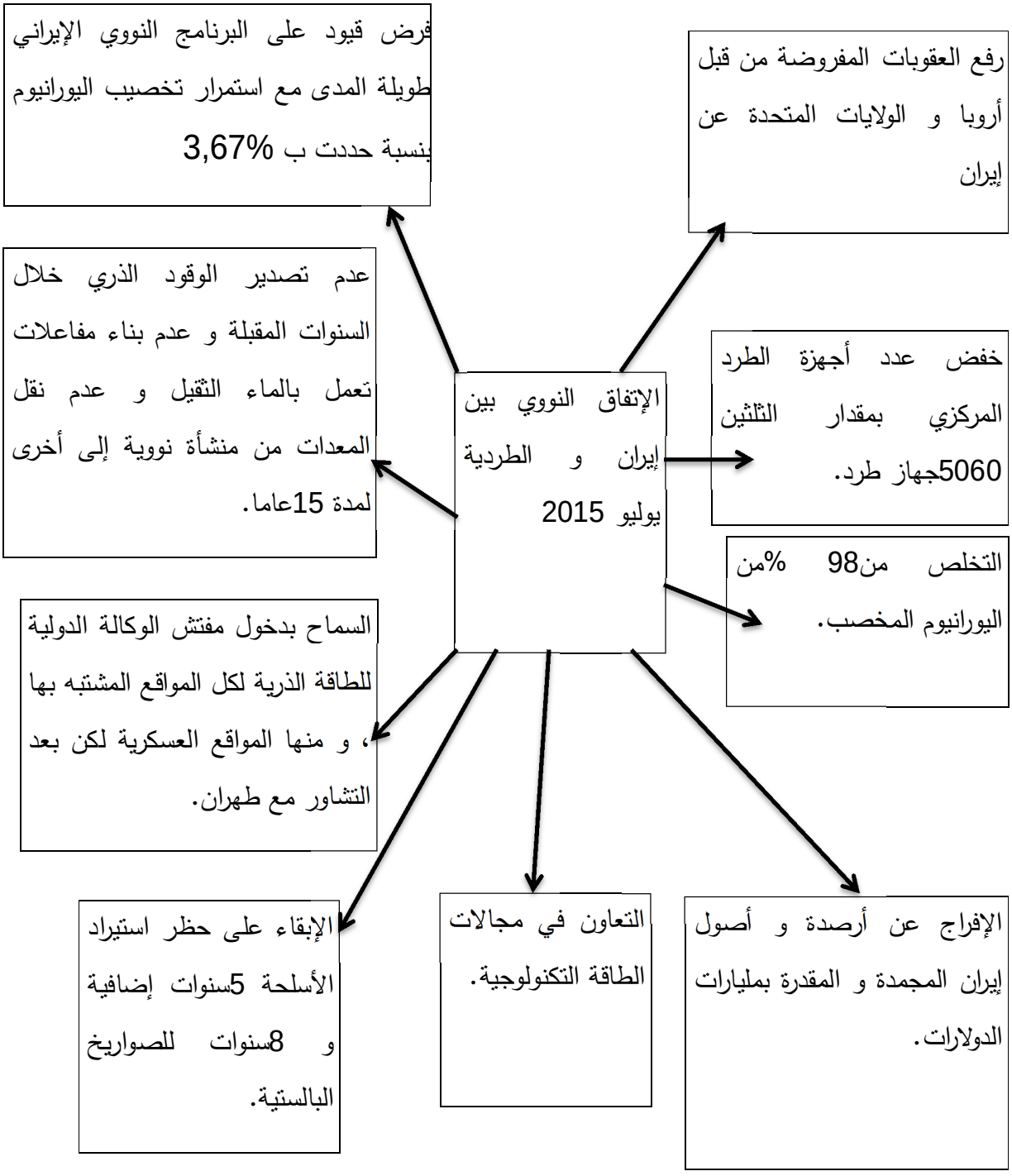

ملخص الإتفاق النووي الإيراني و مجموعة السداسية يوليو 2015 المخطط من إقتراح الطالب الباحث.

3- تعتقد إيران أنها تمكنت من الجلوس إلى طاولة مفاوضات طويلة مع الدول الخمس الكبرى و ألمانيا ، و بذلك قفزت على قدراتها ووضعها الإقليمي إلى المجتمع الدولي و الحلبة الدولية ، و أن ذلك يعد معبرا مهما لتأهيلها لدور دولي و اقليمي أكبر في المرحلة القادمة .

4 – باتت إيران تعتقد أن الغرب بحاجة إليها إلى جانب حلفاء آخرين لم تعد هي مصدر التهديد الأهم في ظل تنامي منظمات التطرف و الإرهاب و خاصة منظمة الدولة الإسلامية في العراق و الشام ، و أن إلتزام الطرفين بالإتفاق سوف يحقق كثيرا من هذا الطموح مستقبلا.

المطلب الثاني :المواقف الدولية و الإقليمية من الإتفاق النووي الإيراني .

أثار الإتفاق الذي تم توقيعه بين إيران و مجموعة الدول (1+5) العديد من ردود الفعل الدولية و الإقليمية نورد أبرزها فيما يلي :

أولا :ردود الأفعال الدولية .

1 – بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

صرح الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بعد توقيع الإتفاق مباشرة بأن الولايات المتحدة و حلفاؤها الدوليين ،قد توصلوا بعد عامين من المناقشات إلى أمر لم تتوصل إليه عقود من العداء... ووصف أوباما الإتفاق بأنه فرصة يجب اقتناصها، و حذر الكونغرس من أنه سيستخدم حق النقض ضد أي تشريع يعرقل تطبيق الناجح للإتفاق، مؤكدا أنه قطع الطريق أمام إيران للحصول على أسلحة نووية، و أشار إلى أن الإتفاق ليس مبنيا على الثقة و إنما على التحقق، كما عد الرئيس الأمريكي الإتفاق بأنه أفضل وسيلة للحد من طموحات إيران النووية قائلا أن الخيارات الأخرى بما فيها قصف المنشآت النووية لن تحول دون تطوير قنبلة ذرية ، لكنه اعتبر أن الإتفاق ، لا يقلل المخاوف بشأن ما وصفه برعاية إيران للإرهاب و التهديدات اتجاه إسرائيل[1].

[1] - بكر البدور ، الإتفاق النووي الإيراني و المواقف الدولية على الموقع :
http// : www ,aljareera,net/encyclopedia/events/2015/7/14

2 – بالنسبة لروسيا:

رحب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالإتفاق النووي الذي توصلت إليه السداسية و إيران في فينا ، مؤكدا أن بلاده ستبذل كل ما في وسعها لتفعيل طاقات هذا الإتفاق مع إيران يستند إلى مبدأ سبق لروسيا أن اقترحته في التعامل مع ملف طهران النووي و هو مبدأ " المرحلية و التبادلية " كما أنه يرتكز إلى معادلة طرحها الرئيس فلاديمير بوتين ، الإعتراف بحق إيران غير المشروط في تنفيذ برنامج نووي سلمي ، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم ، مع وضع هذا البرنامج تحت مراقبة دولية و تسوية المسائل العالقة التي تثير هموم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورفع جميع العقوبات المفروضة على إيران .

3 – بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية [1]:

أعلنت السلطات الصينية ترحيبها بالإتفاق النووية و قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية أن الإتفاق جاء إنتصارا للدبلوماسية الدولية المتعددة الأطراف، و الذي جنب منطقة الشرق الأوسط و العالم الدخول في معركة السباق نحو التسلح و بالتالي الإنتشار النووي مجددة الدعوة إلى كل الأطراف الإلتزام بمختلف نصوص هذا الإتفاق .

[1] – المرجع السابق.

4 – بالنسبة للأمم المتحدة.

رحب الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" بتوقيع الإتفاق النووي التاريخي بين إيران و السداسية ، مؤكدا أن ذلك سيساعد على تحقيق الإستقرار و السلام في منطقة الشرق الأوسط و خارجه و جاء في بيان صادر عن المكتب الإعلامي الأممي أن الأمم المتحدة مستعدة للتعاون الكامل مع جميع الأطراف في عملية تنفيذ هذا الإتفاق التاريخي المهم.

4 – بالنسبة للإتحاد الأوروبي [1].

مفوضة السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي" فيدريكا موغيريني" قدمنا ما كان العالم يأمل به، إلتزاما مشتركا بالسلام، و أضافت: إيران تؤكد مجددا أنها لن تسعى إلى أو تطور أو تحصل على أية أسلحة نووية أبدا تحت أي ظرف من الظروف، و قالت :" إنه قرار يمكن من أن يفتح الطريق لفصل جديد في العلاقات الدولية" .

5 – بالنسبة لفرنسا:

قال الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" خلال اتصال هتفي مع نظيره الأمريكي" باراك أوباما " أن بلاده ترحب بالجهود التي توصل إليها المشاركون في المفاوضات مع إيران طوال أشهر، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الإتفاق يزيل خطر إنتشار الأسلحة النووية في المنطقة و أن على طهران العمل في مصلحة إستقرار المنطقة .

[1] – المرجع السابق .

6 – بالنسبة لبريطانيا:

اعتبر رئيس الوزراء السابق " ديفيد كامرون " نتيجة المفاوضات حول الملف النووي الإيراني " بالتاريخية" شاكرا طهران و جميع أطراف السداسية الدولية على جهودهم المبذولة لإنجاح المفاوضات ، و تابع رئيس الحكومة البريطانية أن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في فينا سيجعل العالم أكثر أمنا"، و تعهد كامرون بأن تواصل بلاده العمل مع شركائها في المنطقة من أجل ضمان " الإستقرار و الأمن "[1].

ثانيا: ردود الفعل الإقليمية:

- إيـــــران :

قال الرئيس " **حسن روحاني** " : أنا سعيد اليوم ، بالنظر إلى المناقشات التي إستمرت 24 شهرا بين إيران و ست قوى عالمية ، لأننا تمكنا من الوصول إلى قمة جديدة ، و تابع روحاني بالقول : بعد حل تلك الأزمة غير الضرورية ، تبزغ آفاق جديدة للتركيز على التحديات المشتركة ، و أضاف روحاني في كلمة متلفزة ألقاها بعد توقيع الإتفاق ، على أنه سيتم رفع العقوبات المفروضة على بلاده و ليس تعليقها ، بعد تطبيق الإتفاق ، و أضاف روحاني : حتى الخطر على الأسلحة سيرفع ، ستطبق خلال الخمس سنوات بعض التعقيدات و لكنها ستلغى لاحقا . أما وزير الخارجية الإيراني **محمد جواد ظريف** فقد صرح أن الصفقة ليست مثالية للجميع لكنها كانت الأفضل إنجاز يمكن التوصل إليه.

[1] – مروة نظير ، قراءة في الإتفاقية الإيرانية الثورية و أثرها على المنطقة ، **مجلة البيان** ، التقرير الإستراتيجي الثالث عشر : الرياض ، 2016 ، ص 439.

- تركـــــيا:

في تركيا قال وزير الخارجية التركي " **مولود شاوس أوغلو** في مؤتمر صحفي مع نظيره العراقي في أنقرة ، إن رفع العقوبات عن إيران بعد اتفاقها مع القوى الكبرى الدولية سيسهم في تعزيز اقتصاد المنطقة ، و ستكون له تأثيراته المباشرة على تركيا .

- الكيان الصهيوني:

قال بنيامين نتنياهو : عندما تكون مستعدا لإبرام صفقة مهما كانت الكلفة ، فإن هذه هي النتيجة، و من التقارير الأولى التي تصل من الممكن فعلا إستنتاج أن هذا الإتفاق خطأ تاريخي للعالم، و أضاف نتنياهو أن الإتفاق سيسمح لإيران بمواصلة نهج العدوان و الإرهاب في المنطقة ، و صعد وزير الأمن **موشيه يعلون** لهجته في انتقاد الإتفاق، و قال للإذاعة العامة إنه إنتصار لإيران التي دخلت المفاوضات بالتظاهر بالضعف، لكنها خرجت الطرف الأقوى بطريق "**الكذب و الغش**"

- **دول الخليج العربي[1].**
  - **العربية السعودية.**

جاء الموقف السعودي في مكالمة هاتفية بين الملك سلمان و الرئيس الأمريكي أوباما أين أشار الملك أنه يأمل في التوصل لإتفاق نهائي مع إيران يعزز الأمن في المنطقة و العالم ، و أضاف أنه يجب على إيران في ظل هذه الإتفاقية " أن تستغل مواردها في خدمة تنميتها الداخلية و تحسين أوضاع الشعب الإيراني عوضا عن إستخدامها في إثارة القلاقل و الاضطرابات في منطقة و أردف أن المملكة ظلت دوما مع إتفاق يضمن منع إيران من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال و يشمل في الوقت ذاته على آلية تفتيش.

[1] – المرجع السابق ، ص 438.

المطلب الثالث: المكاسب الإستراتيجية لكل من إيران و القوى الكبرى (الو.م .أ، روسيا ،الصين) من الإتفاق النووي .

إذا أردنا الإجابة عن سؤال: من الرابح ومن الخاسر ؟ فإنه لا يمكن في الحقيقة الحديث عن رابح مطلق أو خاسر مطلق ، و كذلك هو الحال في كل الإتفاقات الدولية فالحقيقة في ذلك هو منطق التفاهم إلى حد ما ، إذ يرى كل طرف أنه سيكون الرابح الوحيد ما ظهر من إتفاق من هذا القبيل ، و ما تنازلت الأطراف عن مواقفها لكن إذا تمعنا في الأمر يمكن القول أن القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وصلت على الأقل إلى الأهداف القريبة و الوسطى التي حددتها بنفسها بينما ترى على المدى الطويل أن إيران هي التي ستربح النتيجة ، و من هنا نرى أن إيران أبعدت عن تحقيق أهدافها في أن تكون قوة نووية على المدى القريب و المتوسط لكن عند التفكير أن إيران التي ضاق بها الحال في هذه الفترة ستجد لها متنفسا فعندئذ لا يمكن عند هذه الخسارة الكبيرة بالنسبة لها و ستكون قد إستعادت قدراتها خلال هذه الفترة ، و قادرة على التركيز على الجهات الأخرى ، و بخاصة أنها وصلت إلى مرحلة تستطيع فيها ترجمة التجارب التي كسبتها في إنتاج الطاقة النووية إلى واقع.

1 – مكاسب الولايات المتحدة على المدى القريب و المتوسط.

لقد عمل أوباما منذ توليه السلطة إلى عدم إنخراط أمريكا في الإشتباكات في الشرق الأوسط، و من أجل إيجاد السبيل لأداء دور قيادي من بعيد فيما قد تشهده منطقة الشرق الأوسط من تحولات، ووجود إيران المالكة لأسلحة نووية – كان هو الإحتمال الأفضل لعرقلة توازن القوى الضرورية بالنسبة للمصالح الأمريكية في المنطقة [1]، لذلك كان من الضروري عرقلة واشنطن لتحول مثل هذه في المنطقة .

[1] – حسن بصري يالجين ، المفاوضات النووية بين إيران و الغرب: قراءة تحليلية لنتائج الإتفاق ، **رؤية تركية** ، صيف 2016، ص 53.

عند النظر إلى أن وصول إيران هذا الهدف غير بعيد جدا كان لابد من اتخاذ خطوات في هذا الصدد، و البدء بإجراءات تؤدي إلى نتائج ، و لتحقيق نتائج كان لدى الولايات المتحدة خياران : الأول : التدخل العسكري و الثاني: دبلوماسية الإجبار [1].

إنتهجت الولايات المتحدة الخيار الثاني لأن إدارة أوباما لم تكن تراه إختبارا، فقط بل كانت تنظر إليه على أنه ضرورة إستراتيجية ، لكن رغم كون هذا الخيار المفصل الطبيعي الأول إلا أن المعروف هو أنه الأقل فعلا و الأصعب من بين الخيارات و عند البحث عن أمثلة الإجبار في التاريخ يمكننا أن نجد عدة أدلة حول صعوبات تطبيق هذا الخيار ، لكن إدارة أوباما أصرت على موقفها هذا، و أن الضغوطات التي كثفتها على إيران منذ عام 2012 م ألحقت خسائر كبيرة بها أما في المجال المالي فإن الرقابة الشديدة على الأنظمة المصرفية أضرت بالإقتصاد الإيراني، و قد مر الإقتصاد الإيراني الذي إهتز بفعل الأزمات المتتالية التي شهدتها عملتها المحلية، و في الفترة ذاتها زادت التكاليف الأمنية لإيران من خلال إدارة حروب بالوكالة ضد العديد من الأطراف في المنطقة بدءا من سوريا وانتهاءا باليمن، وقد فتحت هذه الحروب ثغرات جديدة في الإقتصاد الإيراني[2]. هذا من جهة و من جهة أخرى فإن الإتفاق جرى بالنمط الذي كانت الولايات المتحدة تتمناه، فالمطالب الأمريكية تحققت من خلال وثيقة التوافق بنجاح: الحرية التامة لمفتشي الأسلحة النووية، و إبعاد إيران أكثر من عام على الإنتاج السري للسلاح النووي و تحقيق هذه الأهداف دون اللجوء إلى الخيار العسكري، إضافة إلى إعتماد الولايات المتحدة خلال تحقيق أهدافها مفاوضات متعددة الأطراف بدلا من دبلوماسية أحادية الجانب، و نجاحها في توجيه ذلك يضاف إلى قائمة المكاسب الأمريكية، و إجمالا للقول يمكن القول: أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت مجموعة من المكاسب توليها أهمية كبيرة :فهي لم تكتف بتوقيف إنتاج إيران للطاقة النووية بل

[1] - المرجع السابق.
[2] - المرجع نفسه .

أجبرتها على التراجع ، و لم تدفع من أجلها ثمنا كبيرا كالعمليات العسكرية ، و أكسبتها الشرعية عن طريق المؤسسات الدولية ، و من خلال تفعيل مبدأ دولي متعدد الأطراف واستطاعت عبر مفتشي الأسلحة كسب آلية طويلة من أجل الضغط على إيران و مراقبتها في كل المجالات ، لا في مجال الأسلحة النووية فحسب ، و من جهة أخرى يلخص البروفسور ستيفن كينزر الأهداف و المكاسب في النقاط التالية[1]):

- ✓ يمكن لطهران الإسهام في تحقيق سلام طويل الأمد في العراق فهو عدوة تنظيم الدولة الإسلامية.
- ✓ لإيران القدرة الكبيرة على بسط الإستقرار بأفغانستان .
- ✓ قد تتوقف طهران المستقرة عن تهديد إسرائيل، و ستكبح حزب الله و حماس و غيرها و بخاصة مع تشبيك العلاقات بين واشنطن وطهران .
- ✓ سيصبح لإيران دوافع أقل في دعوة القوة الروسية إلى الشرق الأوسط، وهو أمر تسعى الولايات المتحدة عن حق إلى تفاديه .
- ✓ تمتلك إيران إمكانيات و مخزون ضخم من الغاز و النفط، و الشركات الأمريكية مستعدة للعمل في هذا القطاع ، و ما لم تقم أمريكا بالإستثمار فيه، فإن روسيا و الصين ستقومان بذلك و هو ما يعزز من رتبتهما الإستراتيجية في المنطقة[2] .

---

[1] – دوغ إرفينغ : المفاوضات مع إيران ، على الموقع :
www.rend,org/blog/2015

[2] – المرجع نفسه .

- بالنسبة لروسيا:

فيما يخص العلاقات الروسية الإيرانية التي إستمرت بل تقوت بفعل العقوبات الدولية ، يمكن القول أن هناك شراكة واختلاف مصالح بين كل من طهران و موسكو و ما يبدو في الواقع أنه " تحالف "تكتيكي في الشرق الأوسط ، يخفي صراعا إستراتيجيا يخص المجال البحري، و المصالح الإقتصادية و الطاقوية كما يخص المجال الجيواستراتيجي[1] .

فكل من إيران و روسيا في حاجة لبعضهما في مواجهة أمريكا، و تحسين كل منهما لشروط التفاوض و تبادل المصالح مع أمريكا، و كذا أوروبا و الصين. فروسيا تواجه منافسة صينية كما تو اجهها أمريكا، و هناك صراع دولي الممرات المائية العالمية، و من ثم فروسيا و الصين و أمريكا في حاجة إلى إيران، و هنا تأتي الشراكة الروسية الإيرانية لتساعد موسكو على الحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط، غير أن هذه المساعدة لا تخلو من صراع خفي كما ظهر في الملف السوري بداية 2016.[2]

أما إذا أخذنا مجال الطاقة ، نجد أن موسكو و طهران و قعتا مذكرة تفاهم بقيمة 74مليار دولار تهتم بتطوير علاقاتها التجارية و الإقتصادية فيما يخص الصناعات الثقيلة و التعدين و التجارة، و الزراعة و السياحة، و الخدمات المصرفية، و التكنولوجيا و الكهرباء مع منح الأولوية للنفط و الغاز، ورغم ما يبديه الطرفان من جهود التنسيق الأمني و العسكري فإن المصالح الإقتصادية و الجيو ستراتيجية للبلدين متناقضة في كثير من الأحيان. ليس في جغرافيا الشرق الأوسط فقط بل في آسيا الوسطى و افريقيا و في طبيعة العلاقات مع كل من أمريكا و أوروبا و كيفية التعاون مع الهند.

---

[1] – خالد بالموت ، الصعود الإيراني الجديد : العودة إلى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي ،**رؤية تركية** ، صيف 2016، ص 38).

[2] – المرجع نفسه .

- بالنسبة للصين:

قد بدأت مشروعان مهمة مع طهران قبل العقوبات، و هذا ما يفسر تطبيقاتها بشكل تحايلي، و رفعت حصنها للإستثمار في البنية التحتية في إيران لأكثر من 50%، كما تمكنت من التمدد الكبير في السوق الداخلية متقدمة على باقي الشركات الأجنبية فيما يخص الإستثمار. و من أهم هذه المشروعات المرتقب عودتها بين البلدين تلك التي تهم " إنجاز خط أنابيب إيران – باكستان- " للغاز الطبيعي المسال، و هو المشروع الذي إنطلق في 2010م و توقف تنفيذه سنة 2013م بسبب العقوبات، و هذا المشروع يدعم الممر الإقتصادي بين الصين و باكستان، و مجموعة من الطرق السريعة و السكك الحديدية، و خطوط الأنابيب التي تربط غرب الصين بميناء "جوادر" الباكستاني على بحر العرب، مما يخفض تكاليف الشحن الصينية و يعزز التجارة، و هذا ما حصل فعلا بين بكين و طهران، حيث تضاعف التبادل التجاري بين البلدين في القطاع الحيوي مئة مرة في عشرة سنوات ليصل إلى حوالي 50 مليار دولار في 2014م، و بذلك تبوأت الصين مرتبة الشريك الأول الإقتصادي للصين[1] .

و تأتي زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ بتاريخ 23 يناير 2016 إلى طهران و لقائه بنظيره الإيراني حسن روحاني و المرشد الأعلى خامنئي، لتأكيد عزم الصين على تطوير مختلف العلاقات بين البلدين أين صرح شي جين بينغ قائلا:" إن الصين على إستعداد للحفاظ على دعم متبادل مع إيران في الشؤون الإقليمية و العالمية، و الحماية المشتركة للسلام و الإستقرار و التنمية في المنطقة و حول العالم "، بينما أوضح الرئيس الإيراني أنه عقد مع الرئيس الصيني

[1] – فهد مزيان خزار الخزار، المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي : رؤية تحليلية . **مجلة أبحاث البصرة**، المجلد 40، العدد 01، السنة 2015، ص 180.

إتفاقيات شاملة 85 عاما بشأن العلاقات الإستراتيجية ، بلغت 7 إتفاقيات في مجالات الطاقة و تعزيز التبادل التجاري يصل حجمها إلى 420 مليار دولار[1] .

تشير أحدث البيانات الصادرة عن المصلحة العامة للجمارك أن حجم التجارة الخارجية بين الصين و إيران بلغ 31,09 مليار دولار في الشهور الـ11 الأولى من عام 2015، و تجاوز حجم الصادرات من الصين إلى إيران 16,18 مليار دولار في الفترة ما بين يناير – نوفمبر في عام 2015، بينما وصل حجم الواردات من إيران إلى الصين 14,91 مليار دولار أمريكي. من الناحية الجيوسياسية تحاول الصين منع واشنطن من بناء محور حول آسيا و المحيط الهادي، بشكل يمس مصالح بكين الإستراتيجية، و ترغب الصين في إشراك إيران في مشروعها التاريخي العملاق، الخاص بإحياء طريق الحرير البري و البحري و يطلق عليه " الحزام و الطريق "، ويهدف هذا المشروع الذي سيموله بنك الإستثمار الآسيوي برأسمال أولي يقدر بنحو 100مليار دولار، إلى بناء طريق يصل الصين بأوروبا عبر اليابسة مرورا ببلدان آسيا الوسطى و إيران و تركيا، و طرق بحرية عبر قزوين و البحر الأسود و البحر الأحمر و البحر المتوسط ، لذا تحتاج الصين لعقد نوع من الشراكة الطويلة الأمد مع طهران، تحقق مصالحها معا، و لاسيما أنهما حافظتا على علاقات ودية في زمن العقوبات[2].

- بالنسبة لإيران:

من الناحية الجيوسياسية، فإن إيران تتمتع بموقع فريد يربط بين منطقتين مهمتين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، و روسيا و الصين ، و هما آسيا الوسطى القزوينية و الخليج العربي ، و هي مناطق تتبوأ الصدارة في الإحتياطي العالمي للغاز و النفط ، و من جهة الجنوب أكثر

[1] – حكمات العيد الرحمان ، إستراتيجية الشرق أوسطية : من سور الصين العظيم إلى الإنفتاح الإقتصادي ، **سياسات عربية** ، العدد 34، سبتمبر ،2018، ص 88.
[2] – المرجع نفسه ، ص 89.

من نصف المياه الإقليمية للخليج تسيطر عليه إيران، أما شمالا فبعدها الجيوسياسي يمتد في القوقاز و آسيا الوسطى و بحر قزوين و هذا الأخير على درجة كبيرة من الأهمية لإيران و روسيا و أمريكا و الصين من الناحية التجارية[1].

أما على المستوى الإقتصادي قدرت عدة دراسات أن حجم الإستثمارات و العقود التي ستوقعها إيران بعد الإتفاق النووي ستصل إلى حوالي 300 مليار دولار، و أن الشركات الألمانية الفرنسية و الأمريكية، تنظر إلى هذا السوق بلهف، و تنافي شديد. وتحتاج إيران المنتجة للنفط إلى إستثمارات أجنبية تتراوح بين 30 و 50 مليار دولار سنويا لرفع نموها الإقتصادي إلى 8% و من ثم التخفيف من وطأة الوضع الإجتماعي الصعب الذي يعيشه البلد منذ أكثر من عقدين من الزمن.

و تسعى إيران إلى نهج سياسة جديدة تتعلق بالإستثمار في مجال النفط ، علما أنها في حاجة إلى نحو 150 مليار دولار من الإستثمارات، و قد تستغرق أربع أو خمس سنوات بحسب تقديرات إيني الإيطالية، و في هذا الصدد، أكد ركن الدين جوادي نائب وزير النفط الإيراني لوسائل الإعلام أن " العقود الجديدة ستكون جاهزة في يونيو أو يوليو 2016، و تأمل بطرح عطاءات في يوليو...،نحن نرحب بالمستثمرين من الدول كافة"[2].

وكانت الحكومة الإيرانية قد نظمت لقاءا تواصليا مع كبريات الشركات العالمية في هذا المجال، للإطلاع على عقد النفط الإيراني الجديد، حضره نحو 135 شركة من أهمها: بي بي، توتال، و إيني الإيطالية، وريسبول الإسبانية. و تأتي هذه الجهود بالتوازن مع محاولات الجمهورية لتحسين إنتاجها ورفعه، و هذا ما يفسر تسارع تسابق الشركات الأجنبية و تواصلها مع نظيراتها الحكومية والخاصة الإيرانية العاملة في النفط و الغاز. و تقول مصادر قريبة من الشركات التي

[1] – خالد بالموت ، مرجع سابق ، ص 41.
[2] – حكمات العبد الرحمان ، مرجع سابق ، 89.

أجرت محادثات في إيران : إن قيمة تلك المشروعات لا تقل عن 100 مليار دولار كما زار العديد من رؤساء الشركات العالمية المنشآت النفطية الإيرانية، لإبرام عقود تخص إصلاح قطاع التكرير و البتروكيماويات المتقادم في إيران، كما تعتزم شركات أخرى العودة إلى العمل في مجال الخدمات النفطية، و بناء المصافي التي كانت تقوم به في الجمهورية قبل فرض العقوبات[1].

إن هذا الوضع سيشجع طهران على المضي قدما في خطتها لأن تكون ثاني أكبر منتج للنفط في العالم عام 2018، علما بأن الحرب النفطية الدولية تزيد من قوة طهران في منظمة أوبك، و من ثم الزيادة في المتاعب الإقتصادية التي ستواجهها بلدان الخليج العربي، ومن جهة أخرى من المنتظر أن تزاوج طهران بين الإقتصاد و القوة العسكرية تطبيقا لخطة إيران 2025 و إدراكها منها لقدرة السوق الإيرانية التي تعد من الأسواق الناشئة الكبرى عالميا و التي تبلغ قيمتها ما يقارب تريليون دولار أمريكي.

[1]– خالد بالموت، مرجع سابق، ص 42.

المبحث الثالث : إدارة ترامب و قرار الإنسحاب من الإتفاق النووي الإيراني.

إنطلقت إستراتيجية الرئيس الأمريكي السابق براك أوباما اتجاه إيران من أنه يمكن فصل البرنامج النووي الإيراني عن دورها الإقليمي المثير للجدل في منطقة الشرق الأوسط، و أن التوصل إلى إتفاق نووي بين طهران ومجموعة (5+1) يكبح الطموح النووي الإيراني سيهدئ السياسة الإيرانية المزعزعة للإستقرار في المنطقة، واندماج إيران في الأسواق العالمية سيعدل من سياساتها العدوانية لتصبح قوة إقليمية بناءة. لكن على العكس من ذلك تماما، إتجهت إدارة ترامب إلى تبني سياسة خارجية اتجاه إيران لم تركز فقد على مدى إلتزامها بتنفيذ بنود الإتفاق النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه في منتصف عام 2015.

إذ أضيف إليها محدد الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط الذي تنظر إليه الإدارة الأمريكية على أنه مزعزع للإستقرار في المنطقة، و الدعم العسكري و المالي للميلشيات الشيعية في عديد من الدول العربية .

المطلب الأول : مقاربة إدارة ترامب للإنسحاب من الإتفاق النووي الإيراني .

إنتقد ترامب منذ اليوم الأول لإعلان ترشحه عن الحزب الجمهوري في الإنتخابات الرئاسية التي أجريت في الثامن من نوفمبر 2016، الإتفاق النووي بين إيران و الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن و ألمانيا، فهو يراه أسوأ إتفاق في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية و يصفه " بالكارثي " لأنه لا يخدم المصالح الأمريكية و يضر بأمن إسرائيل و مصالحها بشكل مباشر، و في خطابه أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) أعلن أنه سيجعل تفكيكه الأولوية الأولى لرئاسته و أنه لن يسعى إلى تطوير علاقات مع إيران خلال فترة إدارته [1].

[1] – عمرو عبد العاطي ، التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب و السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران ، **مجلة الدراسات الإيرانية** ، السنة الثانية ، عدد 6 ،مارس 2018 ، ص 137.

و بعد توليه المنصب رسميا في العشرين من يناير 2017 لم تتغير رؤيته حيال الإتفاق النووي ، إذ يعتقد أن الإتفاق عزز من الطموح النووي الإيراني، و الحصول على القنبلة النووية بشكل قانوني، إذ إعترفت الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاؤها الأوروبيون بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، و قبلت أن يكون لطهران خطط بحث و تطوير تسمح لها ببناء أجهزة طرد مركزية متقدمة، و تحديث بنيتها التحتية الذرية المتفاعلة، كما أوقف أكثر العقوبات تأثيرا على النظام الإيراني و قطاعه المالي الحساس. و خلال زيارته إلى العربية السعودية و في كلمة أمام القمة العربية الإسلامية الأمريكية المنعقدة بالرياض في 11 ماي 2017، أشار ترامب إلى أن إيران تمنح الإرهابيين الملاذ الآمن و الدعم المالي، و المكانة الإجتماعية للتجنيد، فهي تمول و تسلح و تدرب الجماعات المتطرفة التي تنشر الدمار و الفوضى في كل أنحاء المنطقة و لهذا دعا حلفاء الولايات المتحدة إلى العمل مع الولايات المتحدة لعزل إيران و منعها من تمويل الإرهاب[1] .

و مع تولي مايك يومبيو منصبه رسميا للخارجية الأمريكية بعد موافقة مجلس الشيوخ ذي الأغلبية الجمهورية، تتبنى وزارة الخارجية موقفا متشددا اتجاه البرنامج النووي الإيراني قريبا من الموقف الذي يتبناه الرئيس ترامب، بعد خروج تيليرسون الذي كان يرفض الخروج الأمريكي من الإتفاق النووي، و قد كان إختلاف رؤيتي ترامب و تيلسرسون بشأن مستقبل الإتفاق النووي أحد أسباب إقالة هذا الأخير و فقا لما صرح به الأول في تدوينته بشأن الإقالة إذ قال ترمب " إنني أرى الصفقة مع إيران مسيئة بينما كان تيليرسون يعتقد أنها جيدة، و إنني أريد إنهاء الإتفاق أو إصلاحه بينما يفكر تيلسرسون بطريقة مختلفة "، و في الذكرى الأولى للإتفاق النووي 2016 ذهب يومبيو إلى أبعد من معارضة الإتفاق بدعوته إلى إسقاط النظام الثيوقراطي في طهران، و أثناء توليه منصب مدير و كالة دعا إلى نشر الوثائق السرية التي إستولى عليها من مجمع

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 140.

أسامة بن لادن(CIA) الإستخبارات المركزية في بوت أباد ، التي تتضمن و ثائق حول إتصالات بين إيران و الزعيم السابق للقاعدة[1].

أما فيما يتعلق بالمؤسسة التشريعية المتمثلة في الكونغرس فعلى الرغم من معارضة عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي من الحزبين الجمهوري و الديموقراطي بنود الإتفاق النووي الإيراني فإنهم في الجهة المقابلة يرفضون الإنسحاب الأمريكي الأحادي منه لأن الإقدام على هذا سيعزل الولايات المتحدة عن حلفائها الأروسيين الإستراتيجيين و على رأسهم فرنسا، بريطانيا ألمانيا ، الذين لعبوا دورا بالغ الحيوية في التوصل إلى الإتفاق مع طهران، و يقدم رسالة سلبية للحلفاء و الخصوم الأمريكيين على عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها، لذا دعا أغلب أعضاء مجلسي الشيوخ و النواب إلى ضرورة العمل مع إئتلاف من الشركاء الدولتين للتفاوض على وضع شروط إضافية للإتفاق النووي بدلا من العمل الأحادي الجانب من قبل الكونغرس .

و تماشيا مع اللهجة التصعيدية التي إنتهجها ترامب منذ توليه مقاليد السلطة في البيت الأبيض أعلن في الثالث عشر من أكتوبر 2017 عن إستراتيجية شاملة لمواجهة إيران، لأنه التهديد الإيراني يتجاوز في اعتقاده – ترامب – بنود الإتفاق النووي ، إذ تعمل طهران على تطوير برنامج للصواريخ الباليستية و تقدم الدعم المادي و المالي للإرهاب و التطرف و دعم الإنتهاكات غير الإنسانية التي يرتكبها نظام الأسد ضد الشعب السوري، و العداء لإسرائيل، و تهديد حرية الملاحة الدولية في الخليج العربي ذي الأهمية الحيوية الإستراتيجية، و الهجمات الإلكترونية ضد الولايات المتحدة و إسرائيل و حلفاء أمريكا و شركائها الآخرين في الشرق الأوسط، و الإنتهاكات

[1] – محمد الشرقاوي ، ترامب و الإتفاق النووي الإيراني : تبريرات أمنية أم إستراتيجية إقتصادية على الرابط : http : studies,aljazeera ,net تم التصفح بتاريخ : 10 جانفي 2019 .

الجسيمة لحقوق الإنسان، و الإحتجاز التعسفي للأجانب، بمن فيهم مواطنون من الولايات المتحدة ، و تتكون تلك الإستراتيجية من أربعة محاور أساسية هي[1] :

- العمل مع الحلفاء لمواجهة نشاط إيران المزعزع للإستقرار في منطقة الشرق الأوسط و دعمها للوكلاء الإرهابيين في المنطقة .

- ✓ فرض عقوبات إضافية على النظام الإيراني لمنع تمويل الإرهاب.
- ✓ معالجة مسألة إنتشار الصواريخ الباليستية و الأسلحة التي تهدد جيران إيران و التجارة العالمية و حرية الملاحة .
- ✓ حرمان إيران من أية وسيلة نفوذها لإمتلاك السلاح النووي .

و قد وضع الرئيس الأمريكي أربعة عناصر رئيسية لقبول أي مشروع سيصدره الكونغرس بشأن إيران بحيث يعالج كل التهديدات التي تمثلها طهران للولايات المتحدة و حلفائها و التي تتمثل في[2]:

- ✓ مطالبة إيران بالسماح بعمليات تفتيش فوري لجميع المواقع التي يطلبها المفتشون الدوليون.
- ✓ ضمان أن إيران لم تقترب من حيازة أي سلاح نووي.
- ✓ خلافا للإتفاق النووي، يجب أن لا يكون لهذه المطالب تاريخ إنتهاء لأن سياسات الإدارة الأمريكية تقوم على منع إيران من الحصول على أي سلاح نووي بأي طريقة فقط لمدة عشرة سنوات، و لكن للأبد، و في حال عدم إلتزام إيران لأي من هذه المطالب فإن العقوبات الأمريكية ستستأنف تلقائيا.

---

[1] – عمرو عبد العاطي ، مرجع سابق ، ص 142.

[2] – فاطمة الصمادي ، بعد إنسحاب أمريكا : مستقبل الإتفاق النووي الإيراني رهن بكفاءة الإجراءات الأوروبية http://studies.algazeera.net, تم التصفح بتاريخ : 10 جانفي 2019 .

- ✓ يجب أن ينص التشريع صراحة على أن برامج الصواريخ بعيدة المدى و الأسلحة النووية لا يمكن فصلها، و أن تطوير إيران واختبار الصواريخ الباليستية يجب أن يخضعها لعقوبات شديدة .

و تتويجا لهذه الإستراتيجية فقد أعلن ترامب يوم الثلاثاء 8 مايو 2018 إنسحاب الولايات المتحدة رسميا من الإتفاق الذي لم يصمد حتى ثلاث سنوات مؤكدا أن الإتفاق كان بمثابة صفقة هائلة تسمح للنظام الديني الإيراني بمواصلة تخصيب اليورانيوم ، و قال ترامب في كلمته التي جاءت لإعلان الإنسحاب من الإتفاق: "أعلن اليوم أن الولايات المتحدة ستنسحب من الإتفاق حول برنامج إيران النووي ...الولايات المتحدة تتوفر لديها أدلة مؤكدة أن النظام الإيراني ينتهك الإتفاق النووي"[1].على ثلاث نقاط رئيسية على تماس بين القضايا الأمنية و الإقتصادية[2]:

أ – عزمه على منع النظام الإيراني، و الذي و صفه بـ "الدولة التي تقود تمويل الإرهاب" من تخصيب اليورانيوم و الوصول إلى حافة الإختراق النووي.

ب – وضع لائحة تتضمن "أعلى مستوى من العقوبات الإقتصادية" على إيران و معاقبة أية دولة تقدم مساعدات إليها في سعيها لإمتلاك السلاح النووي.

ج – إعتباره مليارات الدولارات التي تعود لإيران، كأصول مجمدة " أكبر احراج للرئيس الأمريكي باعتباره مواطنا أمريكيا، كما أنها إحراج لجميع مواطني الولايات المتحدة الأمريكية[3].

و في هذا السياق أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي "جون بولتون" أن القرار الذي أمضاه ترامب اليوم يعيد العقوبات إلى المكان الذي كانت فيه زمن الإتفاق ، قراره أعادها إلى مكانها فورا

(1) – عمرو عبد العاطي ، مرجع سابق ، ص 143.
(2) – محمد الشرقاوي ، المرجع نفسه .
(3) – المرجع نفسه.

...لن يسمح بعقد أية صفقات جديدة "[1]، من جهة أخرى فالحافز الآخر وراء سياسة ترامب الجديدة اتجاه إيران في أن يكون زعيما مناهضا لسلفه باراك أوباما، فالإتفاق النووي و التقارب كوبا واتفاقية باريس حول المناخ و الشراكة عبر المحيط، كانت كلها اتفاقيات تجارية و في مجال السياسة الخارجية توصل إلى إبرامها الرئيس السابق أوباما، ومع ذلك فالحصيلة اليوم هي أن جميع تلك الإتفاقيات إما أنها ألغيت أو في طريقها للزوال بسبب إنعزالية ترامب و قوميته الإقتصادية، و يبقى قرار انسحابه من الإتفاق النووي مع إيران من صميم المبدأ الذي يعتنقه و يقوم على الحماية وتقييد الحركة التجارية .

المطلب الثاني:المواقف الدولية و الإقليمية من الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي الإيراني

لم يكن قرار الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي مفاجئا، فهذا كان وعدا إنتخابيا لترامب، و منذ تسلمه مقاليد السلطة أبدى إصرارا على الإنسحاب من الإتفاق إذ لم يتم تعديله، و قد أسهمت توجهاته بصورة أساسية في تفويض الإتفاق و إفراغه من مضمونه، فخلال قرابة عام و نصف مضت، و رغم أن الرئيس الأمريكي قد وضع ثلاث مرات في أفريل و يوليو 2017 و يناير 2018 على تمديد العمل بوقف العقوبات على الصادرات النفطية الإيرانية إلتزاما بالإتفاق، غير أن إدارة ترامب بنت إستراتيجية العقوبات على المجالات غير النفطية، ففرضت عقوبات على عدد من القيادات البارزة و الشركات و الأفراد المتعاونين مع إيران و الشركاء و التجاريين، و هددت كل الأطراف المتعاملة مع إيران، مما حرم إيران من تحقيق المكاسب الإستراتيجية التي يتضمنها الإتفاق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إستطاع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إعادة فتح ملف إيران النووي تحت دعوى عدم إلتزام إيران بروح الإتفاق، وذلك على خلفية إتهام إيران بعدم التعاون

[1] ــ نفس المرجع السابق.

فيما يتعلق بالملف النووي و إمكانية إستكمال برنامجها النووي في المستقبل، و تطوير الصواريخ الباليستية، و السلوك الإقليمي المزعزع للإستقرار و الداعم لإنتشار الإرهاب[1] .

و نجح ترامب مرة ثانية في تمرير الملف داخليا و الترويج لأسبابه خارجيا، لكن قرار الإنسحاب لقي ردود فعل متباينة عكست في جملتها وجود تحد حقيقي أمام ترامب فيما يتعلق بقدرته على إستكمال مسار الضغط على إيران و دفعها للإلتزام بالرؤية الأمريكية .

أولا: المواقف الدولية من الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي .

1 – بريطانيا و فرنسا و ألمانيا :عكست مواقف الدول الثلاث معارضتها لمواقف ترامب، و عدتها خطوة سلبية لن تسهم في تحقيق الإستقرار في المنطقة، و فيما يبدو أنه إستكمال لتنسيق بين الدول الثلاث صدر بيان مشترك بعد قرار ترامب مباشرة، يفسر بأن " حكومات هذه الدول تبقى ملتزمة بتنفيذ الإتفاق و ستعمل مع جميع الأطراف الآخرين المعنيين بحيث يبقى الأمر على هذا النحو، على أن يشمل ذلك ضمان إستمرار الفوائد الإقتصادية المرتبطة بالإتفاق للشعب الإيراني"[2] و الحقيقة أن الدول الثلاث خلال الفترة الماضية بذلت جهودا كبيرة من أجل إقناع ترامب بعدم الإنسحاب من الإتفاق، وعملت على تقديم مقاربة خلال المهلة التي حددها ترامب من أجل التوصل إلى تسوية تنتهي إلى إدخال تعديلات على الإتفاق النووي أو التوقيع على ملف يتضمن تسوية للقضايا الخلافية الرئيسية.

لكن يبدو أن إدارة ترامب أعطت أولوية لتفويض الإتفاق و إعادة العلاقة مع إيران لمربع العزلة ، بينما الأوروبيون يعطون أولوية لبقاء الإتفاق واستمراره مع محاولة الوصول إلى تسوية عبر الضغط على إيران يمكن من تجنب إنهيار الإتفاق و من جهة أخرى ترى بعض الدوائر

[1] – عصام إسماعيل ، إنعكاسات الخروج الأمريكي من الإتفاق النووي الإيراني على دول الخليج ، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية** ، م 40، العدد 06 ، 2018، ص 114.
[2] – المرجع نفسه.

الأمريكية أن قرار ترامب بالإنسحاب من الإتفاق النووي قد لا يتسبب بعزل إيران بقدر ما يعزل الولايات المتحدة الأمريكية و قد ذهب في هذا الإتجاه دنيس روس مستشار الأمن القومي السابق يقول "خروج أمريكا من الإتفاق النووي سيكون سببا في عزلة أمريكا، لكن الإيرانيين لن ينعزلوا "[1].

2 – الإتحاد الأوروبي : وجاء موقف الإتحاد الأوروبي مدعما لمواقف الدول الثلاث و ذلك على لسان الممثلة العليا للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي **فيديريكا موغيريني** التي أكدت أن الإتفاق النووي مع إيران هو "أحد الإنجازات الكبيرة للدبلوماسية الدولية" معبرة عن أسفها من الإنسحاب الأمريكي .

3 – الأمم المتحدة : يعد الإتفاق النووي إتفاقا دوليا تأكدت شرعيته من خلال قرار مجلس الأمن 2231، لهذا عبر الأمين العام الأممي "أنطونيو غوتيريش" عن قلقه إزاء قرار ترامب. و أوضح أنه " من الضروري معالجة كل المخاوف المرتبطة بتنفيذ الخطة من خلال الآليات المنصوص عليها في الإتفاق " [2] في إشارة إلى موافقته على فتح النقاش حول الإتفاق، في الوقت نفسه الذي دعا إلى صدقية القضايا التي يجب أن تكون محل تفاوض و ذلك بقوله: "ينبغي معالجة القضايا التي ليس لها إرتباط مباشر بالإتفاق دون تحامل من أجل الحفاظ على الإتفاق و انجازاته".

4 – روسيا و الصين :تطابق كبير بين الموقفين الروسي و الصيني من قرار ترامب و في أول رد فعل روسي على قرار الرئيس الأمريكي عبرت وزارة الخارجية الروسية عن خيبة الأمل من هذا القرار ، وعدت أنه لا يوجد مبررات لهذا القرار لأن الإتفاق أظهر فاعليته الكاملة، و الأهم أنه قد تم التأكيد على الإستعداد لمواصلة التعاون مع الأطراف الأخرى للإتفاق النووي، فضلا عن

[1] – المرجع السابق .

[2] – أسامة أبو رشيد ، الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي مع إيران ، الخلفيات ، و الذرائع ، و التداعيات على الموقع :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياساتwwwdaha istitute org ، يوم 2018/07/11.

مواصلة تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع إيران، بينما أعربت الخارجية الصينية عن الموقف ذاته ، إذ إنتقدت قرار ترامب بالإنسحاب من الإتفاق النووي و عبرت عن مواقفها من خطر الصراع في الشرق الأوسط، و أكدت هي الأخرى على العمل على حماية الإتفاق، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن كل من روسيا و الصين شركاء الإتفاق فإن الدولتين ترتبطان بإيران بعلاقات و مصالح إستراتيجية واقتصادية مهمة، وقد تطورت هذه العلاقات في مرحلة ما بعد الإتفاق، و يبدو من توافق تصريحاتهما في ما يتعلق بالحرص على الحفاظ على الإتفاق و حمايته أنهما سيكونان إلى الجانب الإيراني و إلى جانب الأوروبيين إذ بقي موقفهم في معارضة القرار الأمريكي، و هو ما قد يعطل مساعي الولايات المتحدة في الضغط على إيران[1] .

ثانيا: المواقف الإقليمية.

قمنا بالتطرق إلى موقفين رئيسيين و هما موقف دول مجلس التعاون الخليجي و إسرائيل و ذلك لما تشهده العلاقات بين هذه الدول و إيران من سجالات واتهامات متبادلة فكل طرف يلقي باللائمة على الطرف الآخر فيما يتعلق بالأمن و السلم الدوليين في منطقة إستقطاب دولي كمنطقة الشرق الأوسط ، إضافة إلى بعض المواقف الإقليمية المتحفظة كالموقف التركي .

1 – دول مجلس التعاون الخليجي: أبدت الدول الخليجية و على رأسها العربية السعودية قرار الإنسحاب واعتبرته خطوة في الإتجاه الصحيح[2]، باعتبار أن إيران قد إستغلت مكاسب الإتفاق النووي في تفويض الإستقرار الإقليمي و نشر العنف و الإرهاب، و تهديد دول الجوار، و خدمة مشروعها التوسعي، و يؤكد هذا التأييد رغبة بعض الدول الخليجية في ممارسة أقصى درجات الضغط الدولي على إيران ، من أجل ردعها على الإستمرار في سياساتها الراهنة، التي تأتي على

[1] – الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على الملف النووي ، ورقة تحليلية على إثر إنعقاد ندوة حوارية أقامها مركز الحوار السوري. على الموقع :
http://sydiologue ,arg/ar/news 32.يوم 2018/05/30.

[2] – المرجع السابق .

حساب مصالح القوى الإقليمية الرئيسية، فإيران في ظل الإتفاق النووي قد تمكنت من توسيع نفوذها بصورة غير مسبوقة، إذ هيمنت على القرار السياسي العراقي خدمة لأجندتها التوسعية وصولا إلى سوريا و لبنان فضلا عن دعمهما" لجماعة أنصار الله الحوثي "في اليمن، و لا شك أن قرار الإنسحاب بالنسبة للأطراف الخليجية يتماشى مع سياساتها التي تعمل على مواجهة و حصار الوجود الإيراني في دول المنطقة، إضافة إلى أنه سيحرم إيران من شرعية كانت قد إكتسبتها بعد الإتفاق فضلا عن موارد كانت تدعم من خلالها مشروعها الإقليمي .

الكيان الإسرائيلي : من جانبها عبرت أن هذا القرار يصب في مصلحتها إذ أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، فور إنتهاء ترامب من إلقاء كلمته "دعمه الكامل للقرار الشجاع "[1] ، فمن البداية تعتبر إسرائيل أن إيران هي واحدة من القوى المعادية لها، و التي تهدد أمنها القومي بصورة رئيسية، و كانت مخاوفها بالأساس من إمتلاك إيران لبرنامج نووي متطور يصل بها إلى إنتاج قنبلة نووية، إضافة إلى دعمها لفصائل المقاومة اللبنانية و الفلسطينية في مواجهة إسرائيل إضافة إلى تواجدها الكثيف على الأراضي السورية.

ثالثا : قوى إقليمية معارضة و متحفظة: إلى جانب مواقف التأييد الإقليمي تلك كان هناك معارضة و تحفظ من جانب بعض الدول بالنظر إلى حساسية موقعها أو علاقتها مع إيران، فالجانب التركي عارض قرار الإنسحاب لأمريكي من الإتفاق[2]، و من هنا لا بد من الأخذ بعين الإعتبار المصالح التركية – الإيرانية المتقاطعة سياسيا و اقتصاديا و عسكريا كما في الحالة السورية، في حين إلتزمت بعض القوى الأخرى الصمت، و ذلك على خلفية حسابات و توازنات إقليمية معقدة .

[1]– عصام إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 114.

[2] – المرجع نفسه ، ص 115.

المطلب الثالث:إستراتيجية الرد الإيراني على الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي.

شهدت الساحة السياسية الإيرانية جدلا بين فريقين أو إتجاهين في مسألة كيفية الرد على الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي الإيراني .

الإتجاه الأول :يتبنى خيار الإنسحاب من الإتفاق، و يوجه إنتقادات واسعة النطاق للحكومة على مواقفها في الإتفاق، كرئيس مجلس صيانة الدستور **أحمد حني** الذي لام في 17يناير 2019حكومة حسن روحاني لعدم الإنسحاب و قال: "في نهاية الأمر ستحرق الإتفاق النووي". **الإتجاه الثاني:** له وجهة نظر مختلفة إذ يرى أن الخروج من الإتفاق في المرحلة الراهنة سيعود بخسائر فادحة، و عبر عن هذا الإتجاه عضو لجنة الأمن القومي و السياسة الخارجية بالبرلمان الإيراني حسن نقوي حسيني بقوله :"إن خروج إيران من الإتفاق النووي في الوقت الحالي بأي شكل سيعود بالضرر على إيران 100% "[1].

و بعيدا عن التجاذبات السياسية بين المحافظين و الإصلاحيين للإتفاق بظل الرهان على بقاء الإتفاق النووي بدون الولايات المتحدة الأمريكية هو الموقف الرسمي الإيراني، و يمكن الجدل بأن ذلك يرجع إلى عدد من العوامل نشير إلى بعض منها كالآتي:

1 – الحفاظ على المركز القانوني و السياسي :

تعد إيران الإتفاق النووي وثيقة تمت المصادقة عليها في مجلس الأمن وفقا للقرار 2231 ووقعتها خمسة دول من القوى الرئيسية في النظام الدولي إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية،

[1] – إيران ومستقبل البقاء في الإتفاق النووي ، الرهانات و البدائل ، دراسة للمعهد الدولي للدراسات الإيرانية Rasanah ، منشورة في 2020،ص 03.

و تحتج إيران بشهادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ثلاثة عشر تقريرا رسميا حتى ديسمبر 2018 " بأن إيران ملتزمة بتعهداتها وفقا للإتفاق "[1] .

و على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية أعادت العمل بنظام العقوبات ضد إيران، لكن رفع العقوبات لم تكن النتيجة الإيجابية للإتفاق من وجهة نظر إيران هو إنهاء أزمة إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنية أساسا بمسألة مراقبة البرنامج النووي و من جهة ثانية تثمن إيران اعتراف الإتفاق النووي بحقها في واصلة تخصيب اليورانيوم حتى و إن كان بشكل محدود و تقدر أنه لم يصدر في مجلس الأمن قرار ضد إيران منذ توقيع الإتفاق النووي، لهذا ترى إيران أن البقاء ضمن الإتفاق رغم الإنسحاب الأمريكي منه يعكس مصلحة حيوية لإيران و يثبت شرعية و قانونية موقعها و لاسيما في ظل تمسك أطرافه الأخرى ببقائه .

2 – الحفاظ على فاعلية الدبلوماسية الإيرانية دوليا :

لقد أعاد الإتفاق النووي تموضع و تموقع إيران على السابقة الدولية بعدما إنتهت عزلتها وانكسر الحصار عنها سياسيا واقتصاديا، لهذا توسع نطاق العمل الدبلوماسي الإيراني، و بذلت إيران جهودا لإقناع الرأي العام الدولي بمواقف إيران .

كما كان الإتفاق الآلية المهمة التي أسهمت في تطور العلاقات الأوروبية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة، التي عكست الزيارات المتبادلة بين إيران و المسؤولين من الدول الأوروبية و ممثلي الإتحاد، فبعد الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق قصد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عددا من الدول الأوروبية من خلال عدة جولات دبلوماسية لإختبار فرص بقاء الإتفاق

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 09.

بمعاونة الأطراف الأوروبية[1]، كما قصد الرئيس روحاني الوجهة نفسها فيما يبدو أنه دعم أوروبي دبلوماسي و سياسي مهم لمواجهة إنهيار الإتفاق النووي بعد الإنسحاب الأمريكي .

3 – تقليل فرص تحقيق إجماع دولي ضد إيران :

توجد فجوة حقيقية بين الولايات المتحدة و بقية الدول الموقعة على الإتفاق و هي فجوة في صالح إيران ، فدول الترويكا الأوروبية أبدت مواقف معارضة لقرار ترامب الإنسحاب من الإتفاق النووي ، حيث ترى هذه الدول أن الإتفاق ركيزة مهمة في علاقاتها مع إيران، و أعلنت بريطانيا في الثاني عشر من أغسطس ردا على مطالب أمريكية للوقوف إلى جانبها، أن الإقتداء بالموقف الأمريكي مستبعد [2]، و دعت ألمانيا إلى إنشاء قنوات الدفع المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية تتوافق هذه المواقف مع موقف الإتحاد الأوروبي الذي وافقت دوله بأغلبية ثمانية وعشرون صوتا (28) على حزمة دعم لإيران بما يتماشى مع الإتفاق النووي، و من جهة أخرى تعهد الأعضاء المتبقون في الإتفاق النووي بالحفاظ على قنوات مالية مؤثرة مع إيران واستمرار واردات النفط و الغاز الإيرانيين و الحفاظ على العلاقات الإقتصادية مع إيران و على صعيد آخر أعلنت كل من الصين و روسيا أنهما ستبقيان ملتزمتين بتعهداتهما و تنفيذ الإتفاقيات المبرمة .

وواصل الإتحاد الأوروبي إرسال تطميناته لإيران عبر وفائه بالتزاماته و من ضمنها الإعلان في 31 يناير 2019 عن الإتجاه لإنشاء قناة جديدة بدعم بريطاني سيكون مقر الأداة باريس و يديره خبير مصرفي ألماني، و ستترأس INTEXألماني فرنسي سميت المملكة المتحدة مجلس الإشراف، كما يعتزم الجانب الأوروبي إستخدام القناة في البداية فقط لبيع الطعام و الدواء

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 10.
[2] – المرجع نفسه .

و الأجهزة الطبية إلى إيران، و ذلك سيكون من الممكن توسيعه في المستقبل، و هو ما يعطي إشارة طمأنة لطهران إتجاه صدق النوايا الأوروبية[1].

4 – مواجهة الضغوط الأمريكية:

تعتقد إيران أن البقاء في الإتفاق النووي سيفرغ برنامج العقوبات الأمريكية من مضمونها ، لهذا ترتكز جهود إيران على بقاء الإتفاق بمعاونة أطرافه الأخرى ، و من المؤكد أن الإتفاق قد أتاح منافذ لدعم الإقتصاد الإيراني و من ضمنها الآن الدول المستثناة التي سمحت لها الولايات المتحدة باستمرار إستيراد النفط الإيراني، كما أعطى الإتفاق شرعية لوجود بعض الشركات الصغيرة العاملة في السوق الإيراني و لاسيما تلك التي تعمل بمعزل عن الرقابة و العقوبات الأمريكية[2] .

[1] – خضر عباس عطوان، المستقبلات البديلة لإيران بعد خروج الولايات المتحدة من الإتفاق النووي على الموقع : http://democratciac,de/pogeid=55416

[2] – المرجع نفسه.

5 – فرصة للمشاورة وكسب الوقت :

يعطي البقاء في الإتفاق النووي إيران زمنا كافيا للمشاورة و كسب الوقت على أمل حدوث تغييرات داخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تم التراجع عن السياسات الراهنة، و لاسيما أن الديموقراطيين لديهم موقف مختلف من الإتفاق النووي ، و كانت هناك معلومات حول نصيحة قدمها جون كيري وزير الخارجية الأمريكية السابق للإيرانيين بالبقاء في الإتفاق النووي حتى بعد إنتخابات الكونغرس على الأقل ثم تتخذ قرارها هل تبقى في الإتفاق أم لا ؟ و ربما تراهم إيران على إدارة الأزمة حين إجراء إنتخابات الرئاسة الأمريكية في 2020 التي تتخذها رهانا على عدم فوز ترامب .

يؤدي بقاء إيران ضمن الإتفاق إلى إستمرار العمل الأمريكي بشكل منفرد ، و مع الوقت قد تنجح إيران في تقليل تأثير جملة الضغوط الأمريكية و قد يتشكل تحالف مضاد يحبط المساعي الأمريكية في الضغط على إيران.

المطلب الرابع : السيناريوهات المنبثقة عن الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي .

لا شك أن الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق أدى إلى تحرير الولايات المتحدة الأمريكية من قيوده ، و تحرير إدارة ترامب من الإلتزام ببنوده ، و بهذا تمكنت الولايات المتحدة من إعادة تفعيل كافة العقوبات على إيران، و لعل من أهمها العقوبات التي فرضت على قطاع الطاقة، و التعاملات المصرفية مع الخارج، و قد أدت إعادة تفعيل العقوبات النووية من جانب الولايات المتحدة إلى فرض تحديات واسعة أمام الإقتصاد الإيراني، إذ خرجت العديد من الشركات الأجنبية من السوق الإيرانية خشية التعرض للعقوبات الأمريكية، و ضغطت الولايات المتحدة على الدول الأوروبية لعدم تدشين آلية مالية للتعاملات المالية مع إيران، كما إنهار سوق العملة الوطنية و تراجعت كافة المؤشرات الإقتصادية إذ إنخفضت قيمة العملة الإيرانية بنسبة 50% و تراجع

تصدير النفط مما حرم إيران من أهم عوائدها المالية لأن النفط و المنتجات النفطية تشكل 70%[1] من إجمالي صادرات إيران، و بناءا على هذه التطورات تزايدت الضغوط الداخلية الناتجة عن تردي الأوضاع الإقتصادية، و تزايد السخط الشيعي إضافة إلى تزايد و تيرة الإحتجاجات الشعبية و في هذا السياق فإن إيران ستعالج مسألة البقاء في الإتفاق النووي وفق مجموعة من السناريوهات من أهمها ما يلي :

1 – سيناريو البقاء في الإفاق مع إحتمال تعليق بعض بنوده :

يعزز بقاء إيران ضمن الإتفاق مجموعة من المكاسب الإستراتيجية في المستقبل إذ ستحافظ إيران على بقائها في الإتفاق و لن تنسحب منه ما دام قابلا للإستمرار و لو شكليا، لأن هذا الإتفاق لا يزال ورقة مهمة في يد النظام الإيراني، فهو يمنح النظام شرعية على المستوى الدولي ، و تستفيد إيران من بقائه في تحسين صورتها الدولية بوصفها إلتزمت بتعهداتها الدولية و قد منح الإتفاق إيران بالفعل فرصة لكسب قضية رمزية أمام محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة ، و هو ما تستفيد منه إيران في تلميع صورتها، و تصوير الولايات المتحدة كدولة تنتهج سياسات عدائية و بصورة منفردة و بعيدة عن الشرعية الدولية . كما ستظل إيران باقية في الإتفاق مادامت العقوبات الأمريكية لم تصل إلى درجة مؤثرة على بقاء النظام ، و ما دام النظام قادرا على التعامل معها و تفادي تأثيراتها و لا سيما على الجبهة الداخلية، إذ لا يزال يوفر الإتفاق للإقتصاد الإيراني فرصا ومكاسبا، و لو عند الحد الأدنى الذي يحقق الإستقرار الداخلي و السيطرة على الأوضاع ، و قد أكد روحاني في حديث الأمريكية قائلا: "إن أمريكا غير قادرة على إيصال مبيعاتها من النفط

[1] – ثورة الحقبان ، مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني ، على الموقع : www.eiqss-eg,org المنشور : 5 أوت 2019

إلى الصفر ،NBC) لقناة و هذ العمل غير ممكن، و الإدعاء بأن أمريكا ستفعل هذا إدعاء أجوف و سخيف "[1].

و مع ذلك يظل هذا السيناريو يواجه حسابات معقدة، منها أن مكاسب إيران مسألة الحفاظ على الإتفاق في ظل أزمتها الإقتصادية الراهنة رمزية و شكلية، و الرهانات جميعها على بقائه تتم وفق حسابات مستقبلية غير مضمونة، إذ أن هناك شكوك إيرانية في مدى وفاء دول الترويكا الأوروبية الموقعين على الإتفاق النووي و الإتحاد الأوروبي بالتزاماتهم ووعودهم اتجاه إيران، سواء فيما يتعلق باستمرار العمل بالإتفاق أو مواجهة الضغوط الأمريكية واستمرار التعاون الإقتصادي مع طهران، و هذا ما عبر عنه القائد العام لقوات الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري بقوله : " يبدو جليا أن الأوروبيين لا يمكنهم إتخاذ قرار مستقيل بين إيران و أمريكا ، فهم تابعين لأمريكا و مصير الإتفاق النووي واضح " .هذا من جهة و من جهة أخرى تبدي الولايات المتحدة حماسا كبيرا في تطبيق و تتجه نحو مزيد من التصعيد ، و هو ما قد يعرض النظام الإيراني لمخاطر داخلية حقيقية ، عندها قد ينتقل لخطة بديلة لكنها ضمن نفس السيناريو من خلال تعليق بعض بنوده بصورة جزئية في محاولة للضغط على المجتمع الدولي و تحديدا شركاء الإتفاق الذين يرونه خطة مثالية أوقفت البرنامج النووي الإيراني بعدما كانت قد إقتربت من العتبة النووية، و في هذا السياق يلفت الإنتباه إعلان رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي في منتصف يناير 2019 عن أن إيران قادرة على إستئناف تخصيب اليورانيوم بنسب 20%، و هو خيار محتمل في المرحلة القادمة و ستتزايد فرصه لو حرمت الولايات المتحدة من تصدير نفطها إلى الحد الأدنى و لم تجدد الإستثناءات للدول المستوردة للنفط الإيراني، أو تفاقمت الأزمة الداخلية

[1] – تقرير وحدة الرصد و التحليل بمركز الفكر الإستراتيجي للدراسات ، بعنوان إستراتيجية ترامب إتجاه إيران الدوافع و الإتجاهات على الموقع ص 6 :. www,fiker center,com

و بات تشعر النظام على أنه غير قادر على التعايش مع الضغوط الخارجية و لم تقدم له الدول الأوروبية يد العون [1].

2 – سيناريو الإنسحاب من الإتفاق .

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن مفاده، هل يمكن أن تلجأ إيران لخيار متشدد بالخروج من الإتفاق و تفعيل إستراتيجية المقاومة حسب الأدبيات الدينية الإيرانية ؟

قد تلجأ إيران إلى هذا السيناريو إذا فقدت الأمل في فاعلية الإتفاق في الحفاظ على الحد الأدنى من مكاسبها، و أهم مؤشرات ذلك تغير موقف الدول الأوربية من الإتفاق النووي بصورة مباشرة و ذلك ما سيحبط كافة الرهانات الإيرانية و الدوافع التي تربطها بالبقاء ضمن الإتفاق، إذ ستعوض المكاسب الدبلوماسية و السياسية كما أن الإتفاق سيكون بلا فائدة تعود على إيران، إذ لن يبحث الأوروبيون أية آلية لمساعدة إيران على العامل مع العقوبات الأمريكية، بل قد تعيد بعض الدول تفعيل العقوبات ضد إيران، وما يؤكد ذلك خلاف الدول الأوربية حول تدشين آلية بديلة للسويفت و حول الموقف بصفة عامة من سلوك النظام الإيراني، و خشية العديد من الدول التعرض للعقوبات الأمريكية نتيجة إستضافة هذه الآلية[2].

و قد تنجح الولايات المتحدة في تغيير كل من روسيا و الصين من الرضوخ لمطالبها بشأن قضية إيران و ذلك من خلال الضغط أو التفاهم. في هذه الظروف قد يتجه النظام الإيراني لإعلان الخروج من الإتفاق البدء في سياسات من شأنها أن تؤدي إلى إعلان إنهياره من جانب الأطراف الموقعة عليه ، و لاسيما إذا إتخذت إيران خطوات فعلية بما يتعلق بتنشيط تخصيب اليورانيوم ، إذ أن هذا الملف شديد الحساسية لدى كافة الأطراف الموقعة على الإتفاق النووي، و هو الركيزة

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 07.
[2] – المرجع نفسه.

الأساسية التي تجعل دول الترويكا و روسيا و الصين متمسكين بالإتفاق حتى الآن رغم ما يقوم به الحرس الثوري الإيراني من مواصلة تهديداته و تحركاته و مناوراته العسكرية في الداخل و في المنطقة في إطار تبنيه لخيار المقاومة و المواجهة، كما أنه أصبح لديه مسؤولية أساسية في مسألة مواجهة العقوبات الأمريكية و إيجاد طرق التحايل عليها و تفادي تأثيرها مما وسع من دوره السياسي .

3 – سيناريو الموافقة على إبرام إتفاق جديد .

يعزز هذا السيناريو إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي كيفتها بصورة أساس للوصول إلى إتفاق جديد و الرغبة في تفاوض مباشر بصورة أساس للوصول إلى إتفاق جديد و الرغبة في تفاوض مباشر بصورة ثنائية فالرئيس و كافة أعضاء إدارته يتحدثون عن عدم الرغبة في تغيير النظام و لكن الهدف المعلن هو توقيع إتفاق جديد يعالج من خلاله عدة قضايا نذكر منها : إتفاق برنامج تطوير الصواريخ البالستية، ووقف الأنشطة الإيرانية المزعزعة للفوضى و عدم الإستقرار في المنطقة، و لا شك أن مصداقية ترامب أصبحت مرهونة بتحقيق هذا الهدف ، خصوصا بعدما جعل من ملف إيران واحدة من ضمن أولوياته ووعدا من ضمن وعوده الإنتخابية الرئيسية[1] و ربما يكون مستقبله السياسي مرهونا بالنجاح في الوصول إلى نتيجة إيجابية في هذا الملف، و رغم أن خيار العقوبات يبدو إستراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة للوصول إلى هدف تعديل الإتفاق ، لكن مناورة إيران و محاولتها كسب الوقت وجودها لإحباط الإستراتيجية الأمريكية قد تدفع إدارة ترامب إلى تبني خيارات أكثر تشددا إتجاه إيران .

[1] – نفس المرجع السابق .

الخـــــاتمـــــــة

من خلال ما تقدمنا به عبر فصول هذه الدراسة نخلص إلى جملة من النتائج نوردها كالآتي:

أولا : بالنسبة للمحور الروسي الأمريكي من خلال الملف النووي الإيراني :

تحاول روسيا توظيف الملف النووي الإيراني لاسيما في العلاقات الروسية الأمريكية من خلال مجموعة من المنطلقات و المرتكزات الإستراتيجية و الجيوبوليتيكية أهمها :

1 – محاولة روسيا الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية و إجبارها على العدول عن فكرة نشر شبكة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية حول العالم و هو المشروع الذي تعارضه روسيا و بشدة ، و تراه تهديدا مباشرا لأمنها القومي خاصة بعد توسع حلف الشمال الأطلسي شرقا بانضمام دول كانت سابقا في الفلك الروسي .

2 – إن روسيا الإتحادية تستشعر تلك الدرجة الحساسة و التحركات الهادئة من جانب أمريكا و حلفاؤها الأروبيون للتقارب و تعزيز العلاقات الإقتصادية و ربما العسكرية مع إيران خاصة بعد الإتفاق النووي في عام 2015 مما ساهم في إدراك إدارة الرئيس بوتين أن خطوات أروبا و أمريكا نحو إيران و إن كانت بطيئة و غير معلنة حاليا، فإنها سوف تتطور و تصبح أكثر قوة و تعقيدا في المستقبل القريب ، لذلك تحاول روسيا تأسيس علاقات إستراتيجية عميقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

3 – إن تعامل الولايات المتحدة مع التقارب الروسي –الإيراني يعكس قدرا كبيرا من غياب الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة فيما يتصل بالمستجدات السياسية و الجيو استراتيجية التي ألمت بهذه البؤرة المستقطبة للصراع و التنامي الدولي .

4 – تعارض روسيا إمتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل و تعتقد أن إمتلاكها من شأنه أن يغير موازين القوى في المنطقة بطريقة غير مواتية لروسيا، سوف يكون نظام إسلامي مسلح نوويا على الجناح الجنوبي لروسيا أقل تعاونا في آسيا الوسطى و حوض بحر قزوين و يمكن أن يقوض نفوذ روسيا في هذه المناطق، و علاوة على ذلك، يمكن لإيران المسلحة نوويا زعزعة الإستقرار في الشرق الأوسط، يبدو التوجيه الروسي بشأن القضية النووية الإيرانية ليس موال لإيران و لا موال للولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك تحاول روسيا الموازنة بين الغرب ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية و أروبا من جهة و من جهة أخرى إيران ، و تصر روسيا بأن يتم تسوية الملف النووي الإيراني سلميا لأنها لا تريد منع ظهور منطقة صراع جديدة و عدم إستقرار بالقرب من الحدود الروسية .

5 – جيو بوليتيكيا يعتقد المفكر الروسي (ألكسندر دوغين) و الذي يعرف بمدير سياسات الكريملين، و مؤسس تيار الأوراسية الجديدة المناهضة للعولمة الغربية أن المصالح الحيوية لروسيا تفترض مواجهة الإستراتيجية الأطلسية باستراتيجية مضادة هدفها إقامة حلف أوراسي (إمبراطورية البر) و تضم الدول و الشعوب الأوراسية المتضررة من الإمبراطورية الأطلسية (إمبراطورية البحر) بما يحقق تعدد المراكز، فالهدف الأسمى للأوراسية الجديدة القضاء على

تهديد الهيمنة الأمريكية على العالم لن يتحقق إلا من خلال تحالف ثلاث محاور . محور موسكو – برلين، محور موسكو- طهران، محور موسكو – طوكيو، و بما يحقق الوصول إلى البحار و المحيطات في الشمال و الجنوب و الشرق، لتصبح الإمبراطورية الجيوبوليتيكية مكتفية ذاتيا .

ثانيا :بالنسبة للمحور الإيراني الأمريكي :

يعد الملف النووي الإيراني من أكثر الموضوعات جدلية على الساحة الدولية بحيث تصر على إيران على سلمية برنامجها في ظل إلتزاماتها الموسومة في الإتفاق النووي، في حين تصر الولايات المتحدة على أنه مقدمة لتسلح نووي، و في خضم هذه الجدلية، و لأهمية المنطقة من الناحية الجيوسياسية و الجيواستراتيجية فإن ذلك يترك إنعكاسات و تداعيات عميقة على هذه المنطقة ، فالصراع الأمريكي – الإيراني الدائر حاليا في أماكن عدة من منطقة الشرق الأوسط ، و الذي يعود في جزء أساسي منه إلى الخلاف حول الملف النووي كما يخفي وراء ذلك صراعا أكثر عمقا و أبعد من الخلاف حول الملف النووي الإيراني، إذ يكمن الخلاف الأساسي حول تنازع الطرفين للسيطرة على المنطقة، و ما الحروب الساخنة القائمة، أو التي ستقوم في المنطقة من العراق إلى فلسطين، مرورا بلبنان و سوريا سوى دليل على وجود حرب باردة قائمة بين طهران وواشنطن، و ذلك من أجل منع إيران من مد سيطرتها على المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية و جيواستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعدما تسببت سياسات واشنطن في زعزعة الإستقرار في المنطقة وكسر توازن القوى لصالح إيران . و تكشف

أزمة البرنامج النووي الإيراني عن مدى الإزدواجية الواضحة و سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص إنتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط .

ثالثا :محور الصين إيران مواجهة جيوسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية

من الناحية الجيوسياسية فإن إيران تتمتع بموقع فريد يرتبط بين منطقتين مهمتين بالنسبة للصين و أمريكا، هما آسيا الوسطى و الخليج العربي، و هي مناطق تتبوأ الصدارة في الإحتياطي العالمي للغاز و النفط، فمن جهة الجنوب، أكثر من نصف المياه الإقليمية للخليج العربي تسيطر عليه إيران أما شمالا فبعدها الجيوسياسي يمتد من القوقاز و آسيا الوسطى، و بحر قزوين، و هذا الأخير على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإيران و روسيا و أمريكا و الصين من الناحية التجارية .

من جهة أخرى تحاول بكين منع واشنطن من بناء محور حول آسيا و المحيط الهادي بشكل يحمي مصالح بكين الإستراتيجية. و ترغب الصين في إشراك إيران في مشروعها التاريخي العملاق، الخاص بإحياء طريق الحرير البري و البحري، و يطلق عليه " الحزام و الطريق" و يهدف هذا المشروع الذي يموله بنك الإستثمار الآسيوي برأس مال أولي يقدر بحوالي 100مليار دولار، إلى بناء طريق يصل الصين بأروبا عبر اليابسة مرورا ببلدان آسيا الوسطى و إيران و تركيا، و طرق بحرية عبر بحر قزوين و البحر الأسود و البحر الأحمر

و البحر المتوسط. لذلك تحتاج الصين لعقد نوع من الشراكة الطويلة الأمد مع طهران، تحقق مصالحها معا، و لاسيما أنهما حافظا على علاقات ودية في زمن العقوبات الدولية .

و في نفس الوقت الصين لن تقامر كثيرا فيما يخص مصالحها التجارية مع أمريكا و أروبا خاصة إذا ما اختارت طهران التحالف الإستراتيجي مع روسيا. غير أن هذا لا يعني أن اعتماد الصين على علاقات متوازنة في الشرق الأوسط، و مع القوى الكبرى، لا يعني بقاء الوضع على ما هو عليه، فبكين صارت تتدخل في بعض القضايا السياسية الدولية بشكل أكبر مما كانت عليه في العقد الماضي. و هي بذلك ستختار شركاء و حلفاء إستراتيجيين لضمان تمتعها بأمن إقليمي أعمق و مواجهة الهيمنة الأمريكية دوليا، و إذا إضطرت بكين في النهاية إلى اختيار حليف رئيس و حيد، فمن المرجح أن تختار إيران، فطهران ذاتها تطرح فرصا إستراتيجية مهمة بالنسبة للصين، و يمكنها أن تساعد في التخفيف من مخاوف بكين حول أمن الطاقة بحكم موقعها على مضيق هرمز.

و إجمالا يمكن القول أن إيران تلعب على المتناقضات التجاذبات بين القوى المشكلة للمثلث الاستراتيجي العالمي من أجل الحفاظ على ما توصلت إليه من تكنولوجيا نووية ، و من جهة أخرى تكسب الوقت من أجل تطوير قدراتها العلمية و النووية ، خاصة و أنها تنتمي إلى منطقة استقطاب جيوبوليتيكي و جيوحضاري عالمي.

مصطلحات علميـــة أساسية يحتاج غير المتخصصين لمعرفتها.

أ – مواد نوويـــــــة:

اليورانيوم :

يوجد اليورانيوم في الطبيعة و لكي يصبح من الممكن استخدامه فلا بد من استخراج خام اليورانيوم من المناجم (يحوي 0،1 بالمئة من اليورانيوم) تم تصنيعه لإنتاج مركز أكسيد اليورانيوم (الكعكة الصفراء) ثم تصفيته لإنتاج أكسيد اليورانيوم في معظم الأغراض تحويلها ثم تخصيبه إما لدرجة مفاعل أو لدرجة استخدام UF6)إلى غاز هيكسا فلورايدا اليورانيوم (كسلاح. الخطوة الأخيرة في هذه العملية هي صناعة قضبان الوقود (كرات من سيراميك أوكسيد اليورانيوم مغلقة في أنابيب معدنية).

التخصيب :

يعني زيادة كثافة نظائر اليورانيوم 235 و تقليل كثافة نظائر اليورانيوم 238اليورانيوم الطبيعي يتكون بصورة رئيسية من هذين الشكلين الذريين (كلاهما يحوي نفس العدد من البروتونات و لكن أعداد مختلفة من النيوترونات في كل نواة) يورانيوم 235 هو وحده فقط القادر على الإنشطار و هي عملية يصطدم فيهانيترون بالنواة فيفجرها إلى شظايا و يطلق حرارة و إشعاعا .

- **اليورانيوم متدني التخصيب** :

الذي يستخدم كوقود (لتسخين الماء و تحويله إلى بخار يدفع التوربينات في معظم مفاعلات توليد الطاقة ، يتضمن زيادة التركيز الطبيعي ليورانيوم 235 (% 0,7)إلى ما بين 3 و 5 بالمائة.

- **اليورانيوم عالي التخصيب** : يعرف (لأغراض الإحتياطات الوقائية الإدارية) بأنه اليورانيوم الذي تتم فيه زيادة تركيز يورانيوم 235 إلى ما يزيد على 20 بالمائة.

- **اليورانيوم من الدرجة الكافية لإنتاج أسلحة** : يوصف عادة بأنه اليورانيوم المخصب بيورانيوم 235 لدرجة 93 بالمئة أو أعلى .

- **البلوتونيوم:** يوجد البلوتونيوم في الطبيعة بنسب صغيرة جدا و هو بصورة أساسية من صنع الإنسان .

البلوتونيوم ذو الدرجة المستخدمة في المفاعلات : يتم انتاجه بواسطة مفاعلات طاقة تجارية كمنتج جانبي عادي و ذلك عندما تتفاعل النيوترونات التي يتم اطلاقها أثناء الانشطار مع ذوات يورانيوم أخرى – و بعض هذا قابل للانشطار نفسه، و لكن نبة منه تصبح قضبان) و التي وقود منضب في شكل موحدة مختلفة239(PU240,PU, PU241) ، بما في ذلك تستخدم عند استخراجها كوقود نووي. في حالة مفاعلات الماء الخفيف العادي يكون البلوتونيوم الذي تحتويه مكونا في العادة من 60 – 70 بالمائة من 239.أما مفاعلات الماء الثقيل من ناحية أخرى فبوسعها انتاج 239 بدرجة تركيز تكفي لاستخدامه في سلاح نووي(و لكن الإشعاع الوجيز اللازم لتحقيق ذلك لا يكفي لإنتاج الطاقة).

العمليـــة النوويـــة:

التخصيب : فيمايلي أربعة أنواع :

1 – الطرد المركزي الغازي (المنشأة التجريبية الإيرانية في ناتز): يتم ضخ غاز في سلسلة من الأسطوانات الدوارة قوة الطرد المركزي تسحب الجزيئات الأثقل المحتوية على U-238 بالإتجاه الخارجي للأسطوانة بينما تبقى الجزيئات الأخف(U–235) في الوسط ، يمكن بسهولة إجراء تعديلات على العملية المعتادة التخصيب HEU و من الممكن اخفاء هذه التعديلات.

2 – الإنتشار الغازي : يوضخ الخليط الغازات المحتوية على :U- 235 U-238 في وعاء ذو نفاذية نسبية ، و حيث أن الجزيئات الأخف تتحرك بسرعة أكبر من الجزيئات

التي تحوي235 -U تفلت من الوعاء بسرعة أكبر من الجزيئات فإن الجزيئات التي تحوي U – 238.

التخصيب الكهرومغناطيسي :

تسمح خاصية وجود مسارات مختلفة لنظائر235-U و 238 -U لها عندما تمر خلال مجال مغناطيسي بإمكانية فصلها ثم تجميعها.

4 – **الليزر**: تستخدم أشعة ليزر ذات موجات من طول مكعبين لتنشيط ذرات 235 -U. إلى الحد الذي يصبح فيه من الممكن فصلها عن ذرات 238 – U.

قائمة المصادر و المراجع

قائمـــــة المراجـــــع :

1 / الكتـــــــب :

01- أحمد داوود أغلو ، العمق الإستراتيجي ، موقف تركيا و دورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، (الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ط1، 2011).

02– إدريس ثابت عبد الرحمن ، التفاوض : استراتجيات و تكتيكات و مهارات تطبيقية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ، 2005).

03- إستفاني الدين ، العلاقات الدولية ، ترجمة أحمد الخرامي عبد الكم، (القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2014).

04– أسعد خالد ظاهر ، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط : المستجدات الراهنة و الآفات المستقبلية ، (بيروت ، دار المعد ، 2004).

05– الأمن النووي ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، (الرياض ، 2007).

06- آلان رو ، الصين في القرن العشرين ، ترجمة صباح ممدوح كعدان ، (دمشق منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2012).

07– السعيد عبد العزيز و آخرون ، النظام العالمي الجديد ، الحاضر و المستقبل ، ترجمة: نافع أيوب لبس، (دمشق، منشور إتحاد الكتاب العربي، 1999).

08– العجمي ظافر محمد، أمن الخليج العربي تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2006).

09- العلي زياد علي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، (القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2017).

10– القاسم نعيم، حزب الله:" المنهج ....التجربة .....المستقبل "، (بيروت ، دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع، 2002).

11- إلهه روستامي ، تأثير إيران و نفوذها في المنطقة ، ترجمة فاطمة نصر، (القاهرة ، دار سطور الجديدة للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية الأولى ، 2010).

12– أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي (1906-1979)، عالم المعرفة (الكويت 1999).

13– أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية : تدريبات عملية ترجمة : بوزيد صحراوي و آخرون، (الجزائر دار القصبة للنشر ، 2004).

14- أيقودالر و آخرون، هلال الأزمات – الإستراتيجية الأمريكية – الروسية حيال الشرق الأوسط (ترجمة حسن السيناني، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2006).

15- بول براكز، العصر النووي الثاني، الإستراتيجيا، الأخطار و سياسات القوى الجديدة ، ترجمة بسام شيحا و سعيد الحسنية (بيروت، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، ط1 ، 2013).

16– بولتون جون، الإستسلام ليس خيارنا، ترجمة عمر الأيوبي ، (بيروت دار الكتاب العربي، 2008.).

17– بيزن ايزدي ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية (الأردن : الدار الثقافية للنشر 2000).

18– بيلس جون وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (دبي ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث 2004).

19- تاج الدين جعفر الطاقي، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي (دمشق ، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، 2013).

20- تشانغ وي وي ، الزلزال الصيني ، نهضة دولة منحصرة ، ترجمة محمود مطاوي و ماجد شياته ، (القاهرة ، دار سما للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2016).

21– تقية راي، إيران الخفية، ترجمة أيهم الصباغ، (الرياض، دار العبيكان، الطبعة الأولى 2010).

22- توفيق المديني، العرب و تحديات الشرق الأوسط ، سلسلة الدراسات 13(دمشق ، منشورات انجاد الكتاب العرب، 2010.

23- جاسم سلطان – جيوبولتيك .عندما تتحدث الجغرافيا، (بيروت ثمجين للأبحاث و النشر، ط1، 2013).

24- جاسم سلطان ، جيوبوليتيك ، عندما تتحدث الجغرافيا (بيروت تمكين للأبحاث و النشر الطبعة الأولى 2013).

25- جانغ بون لينغ ، الحزام و الطريق ، تحولات الديبلوماسية الصينية في القرن 21، ترجمة آية محمد الفازي ، (القاهرة ، دار صفصافة للنشر و التوزيع و الدراسات، الطبعة الأولى 2017).

26- جاي سولومون ، حروب إيران – ألعاب الجاسوسية و المعارك المصرفية و الصفقات السرية التي أعادت تشكيل الشرق الأوسط ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2017).

27- جمال مظلوم، ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني و أمن الخليج (الجيزة المكتبة الأكاديمية، 2010).

28- جوزيف إم سيراكوسا، الأسلحة النووية، ترجمة محمد فتحي خضر (القاهرة ، مؤسسة هنداوي للتعلم و الثقافة ، ط1، 2015).

29- جون ستون ، الإستراتيجية العسكرية سياسة و أسلوب الحرب ، ترجمة مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ،(أبوظبي ، مركز الإمارات و الدراسات الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2014).

30– حتى ناصر يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1985).

31– الدجاني أحمد صدقي و آخرون، التحديات شرق أوسطية الجديدة و الوطن العربي، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000).

32- حسن عمر كامل ، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية (الإيرانية ، بيروت، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بدون سنة طبع .

33- ريبيكا أ.فانين، التنين الصيني و سباق التكنولوجيا ، ترجمة محمد فتحي و محمد جيرير، (القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، 2010).

34- زيدان ناصر ، دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بطرس الأكبر من فلاديمير بوتين (بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى ، 2013).

35- زيغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة سليم أبرهام (دمشق ، دار علاء الدين للنشر و التوزيع ، ط 9 2015) ص .

36- سلمان زيدان ، العمق الإستراتيجي.موقع التخطيط و المعلومات في صناعة القرارات (عمان ، دار زهران للنشر و التوزيع ، ط1، 2017).

37- شلبي عبد المنعم محمد ، نخبة القوة في القرن الواحد و العشرون، (القاهرة ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ، 2018).

38- صبري فارس المهيتي ، العالم الإسلامي و المتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتكية ، عمان ، الوراق للنشر و التوزيع ، ط1، 2010.

39– ظاهر محمد العجمي ، أمن الخليج العربي ، تطور و إشكاليات من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006).

40– عبد العظيم محمد زينب، الموقف النووي في الشرق الأوسط، في أوائل القرن الحادي و العشرين، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى 2007).

41- عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، دراسة في الأفكار و العقائد ووسائل البناء الإمبراطوري ، (عمان ، دار النشر و التوزيع ، ط1 ، 2009).

42– عبد القادر نزار، إيران و القنبلة النووية : الطموحات الإمبراطورية ، (بيروت ،المكتبة الدولية، الطبعة الأولى ، 2008).

43– عتريسي طلال، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية و سياساتها الإقليمية (بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2006).

44- علي عباس مراد ، الأمن و الأمن القومي – مقاربات نظرية (بيروت ، دار الروافد الثقافية ، ناشرون ، ط 12017).

45- عليا محمد عليان ، العلاقات الإيرلنية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين ، (برلين ، المركز الديموقراطي العربي، الطبعة الأولى 2017) .

46- فليبس بنيس، محاولة فهم الأزمة الأمريكية الإيرانية ، ترجمة عواطف شلبي (القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، ط1، 2018).

47- فيديا تادكارني ، الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات ، (أبوظبي ، ترجمة و نشر مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى 2014).

48- فرانسوا جيريه ، الجيوسياسية الجديدة ، الحرب و السلم في عصرنا الحالي ، ترجمة ، أمان الدين هلا ،(الرياض ، المجلة العربية ، الطبعة الأولى 2014).

49– كامل مجدي ، الأسرار النووية: من اكتشاف الذرة حتى خروج المارد من القمم و كارثة بقاء العرب خارج النادي النووي، (دمشق ، دار الكتاب العربي ، 2008).

50- ليوشيه تشنج ، لي شي دونغ ، الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، خصمان أم شريكان ، ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، (القاهرة ، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى 2003).

51- مايكل إي ، براون و آخرون ، صعود الصين ، ترجمة مصطفى قاسم ، (القاهرة منشورات المركز القومي للترجمة ، الطبعة الأولى ، 2010).

52– محمد إبراهيم منصور، الخيار النووي في الشرق الأوسط ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ط1، 2007).

53– محمد عبد الله محمد نعمان، ضمانات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، (القاهرة، دار النشر، 2001).

54- محمد وائل القيسي، الأداء الإستراتيجي بعد العام 2008" إدارة أوباما أنموذجا ، (الرياض ، دار العبيكان ، ط 1 ، 2016).

55- مروان إسكندر، الدب ينقلب نمرا روسيا الولادة الجديدة، (بيروت، رياض الريس للنشر و الكتب، الطبعة الأولى، 2011).

56– مسعد نيفين عبد المنعم ، صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2001).

57– ناي، جوزيف ودوناهيو، جون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة : محمد شريف الطرح،(الرياض، مكتبة العبيكان ، 2002).

58- نواف قطيش، الأمن الوطني و إدارة الأزمات (عمان، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2009).

59– وايت برايان و آخرون ، قضايا في السياسة العالمية، (دبي، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2004).

60- وليام غاي كار ، أحجار على رقعة الشطرنج ، ترجمة دار الحرية للنشر و التوزيع، (القاهرة ، 2013).

61– وليد عبد الحي و آخرون ، آفاق التحولات الدولية الراهنة (عمان : دار الشروق للنشر و مؤسسة شومان، 2002).

62- وولتر لاكوير، البوتينية روسيا و مستقبلها مع الغرب ، ترجمة فواز زعرور (بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2016).

63- يونس مؤيد يونس ، أدوار القوى الآسيوية الكبرى ، في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة و آفاقها المستقبلية (عمان، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2015).

2- الدوريات والمـــــقالات :

01– أبو العينين سامح ، جهود منع الإنتشار النووي في الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 180، أفريل 2010.

02– البحيري ، ولاء علي ، إيران واتفاق تبادل اليورانيوم: سياسة كسب الوقت، السياسة القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 180، أفريل 2010.

03– البدو ريكر، مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية، مجلة رؤية تركية، المجلد 8 ، العدد 02، 2019 .

04– الجرياوي علي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية، تحليل مضمون مقارن سياسات عربية، العدد 31، مارس 2018.

05– الخزار فهد مزيان، المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية ، مجلة أبحاث البصرة ، المجلد 40، العدد 01، 2015.

06– الزيات صفوت، الضربة العسكرية لمنشآت إيران النووية ، شرق نامة مركز الشرق للدراسات الإقليمية و الإستراتيجية ، العدد 08، يناير 2011.

07– الشيخ نورهان، التعاون الإستراتيجي الروسي الإيراني، الأبعاد و التداعيات، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 180أفريل 2010.

08– اللباد مصطفى، العقوبات الإقتصادية و أثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران ، شرق نامة، مركز الشرق للدراسات الإقليمية و الإستراتيجية، العدد 08، يناير 2011.

09– المفتي كريم ، مصالح روسيا و الصين في الشرق الأوسط : دراسة تحليلية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 47 ، 2015 .

10– أيزنشتات، مايكل و آخرون ، النفوذ الإيراني : في العراق المستقبل العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 388 يونيو 2011.

11– تشوسوفسكي، المثلث الإستراتيجي المتغير باستمرار بين روسيا و الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة، رؤية خليل سعيد، مجلة إضاءات عالمية مترجمة، العدد 06، 2019.

12– جبار علي عبد الله جمال الدين، مستقبل منظورات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية ، مجلة الكوفة ، جامعة الكوفة، العدد الأول، 2009.

13– جعفر ضياء جعفر، الصراع النووي في شبه القارة الهندية، المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد316، يونيو 2005.

14– حداد إيفا، الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية و أثره في العلاقات الإيرانية – السعودية، سياسات عربية، العدد 25 ، مارس 2017 .

15– حسين شحيل أحمد، الدبلوماسية الروسية في مجلس الأمن اتجاه الشرق الأوسط، 2011 – 2015.

16– حمشي محمد، روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، جوان 2016.

17– عبد الحفيظ محمد علاء ، تأثيرات الصعود الروسي و الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 47 ، 2015 .

18– عبد الحميد عاطف معتمد، روسيا و إيران ...التفاعل النووي في المساحة الرمادية، الجزائر ، مركز البصيرة للبحوث الإستراتيجية و الخدمات التعليمية ، العدد 2، جوان2006.

19– عبد العاطي عمرو ، التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترمب و السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد 06، مارس 2018.

20– عطوي معمر ، العقوبات الدولية على إيران : محاصرة دولة معقدة، شؤون الأوسط بيروت ، مؤسسة الفلاح للنشر و التوزيع ، العدد 137، خريف 2010.

21– فيلموس تشير فيني، الطريق إلى نزع السلاح، ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية 1-51، سبتمبر 2009.

22– مالوني سوزان، مستقبل العلاقات الإيرانية، الأمريكية بين الإستراتيجية و التكتيك، المجلة ، العدد 1522،8 يونيو ، 2009.

23– محمد سبيتان الحلالمة الحارث، التدخل العسكري الروسي في سوريا : الأسباب و المآلات، مجلة المفكر ، المجلد 14، العدد 02جوان 2019.

24– محمد عباس ناجي، من يحكم إيران ؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران ، قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية يناير 2007.

25– محمد مصطفى الخياط، وكالات الطاقة الدولية.... أطر العمل و تكامل الأداء، الكهرباء العربية، العدد 100، أفريل 2010.

26– مستري عبد القادر، أزمة الملف النووي الإيراني، دراسات إستراتيجية، الجزائر مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، العدد 09، ديسمبر 2009.

27– مناس مصباح، سيناريوهات تطور الملف النووي الإيراني، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للدراسات و الإستشارات و الخدمات التعليمية، القبة مارس 2010 .

28– ناجي محمد عباس، من داخل الحرس الثوري، المجلة، العدد 1546، 6نوفمبر 2009.

29– نور الدين محمد، تركيا و إيران و الرنامج النووي، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية العدد136، صيف 2010 .

30- وفاء كاظم عباس الشمري، الحزام و الطريق، تحليل في الجيوبوليتكس مجلة الجامعة العراقية، العدد 40.

31– ويز ريتشارد ، إدارة أوباما تواجه طهران بعقوبات دولية ، المجلة ، العدد 1541، 15 يناير 2010.

32– يالجين حسن بصري، المفاوضات النووية بين إيران و الغرب : قراءة تحليلية لنتائج الاتفاق، مجلة رؤية تركية، المجلد 05، العدد 02 صيف 2016.

33– يالموت خالد، الصعود الإيراني الجديد: العودة إلى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي، مجلة رؤية تركية، المجلد 5، العدد 2 ، صيف 2016.

الرسائـــل و المذكـــــرات :

01– حكيمي توفيق، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني ، أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسة جامعة باتنة 2014 – 2015.

02– حناشي فاطمة الزهراء ، مصادر و ضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى : دراسة مقارنة لافتراضات المقاربات الواقعية الليبرالية و السياسية ، أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية جامعة باتنة 2016 – 2017 .

03– راقدي عبد الله ، مقاربة المفاوضات الدولية: نحو تصميم إطار تحليلي متكامل ، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2008 / 2009.

04– مباركية منير، صعود القوى العالمية في ظل العولمة و الهيمنة الأمريكية ، دراسة مقارنة لحالات :اليابان و الصين و الهند، أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية جامعة باتنة 2015-2016.

5- لزهر وناسي ، التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى ، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة ،الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين)، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1،2014/2013

06– يوسف رماش ، روسيا الإتحادية في البيئة الأمنية الدولية : التحديات و المواقف أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، 2015 – 2016.

07- زلاقي حبيبة، تأثير التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على السياحة الخارجية الإيرانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009- 2010.

المراجع باللغة الأجنبية :

01- Bali .Asti U, standing at the Nuclear precipice :Iran.(the Nuclear Age peace foudations lnternational law Symposium.panel ll .2006.

02- Battina Koch, Yannis A , Stivachtis . Regional Security in the meddle East , Sectors , variables and Jssuses . Bristol E.international Relation Publishing,2019.

03- Berman llan.thelogic Behind Sino-Iranian cooperation.(central Asia-caucasus Institute et silk Roead Studies program.2007).

04- Crocker Chester.Toward a Diplomatic Action Plan on nuclear lssues.(Califonies :Stanford Univeresity : hoover institution , press.2009).

05- Danial Johanson,Jie li . Tsunghan wu.New perspectves on chiana s' Rolations With the Word , Bristol E – International Relations Publishing , 2019.

06- Datan Maerav . Nuclear Future for The Middle East.(lmpact On TheGoal of A WMD- Free Zone.Disarmament Forum2008).

07- Dobbins james, Sarah Harting , Dalila Dassa Kaye.Coping With Iran Confrontation.Containment.Or Engagement Nationl Security ResearchDivison.2007). 6 – Freedman robert . Russia.Iran And The Nuclear question :The putin Record (Strategic Studies Institute 2006).

08- Hulsman. Jhon.Ph.D.and james philips.Foring a Common Transtlantic Apporoach to the Iranian Nuclear problem (Washingtom :published by the Heritage Fondation 2005).

09- Katzman Kenneth.Iran : U.S. Concerns And policy .(Responses Washington :Congressional Research Service2006).

10- Kemp Geoffery.Iran's Nuclear Weapons options : Issues And Analysiis.(the Nixon Center 2001).

11- Kutchesfahani Sara .Iran Nuclear Challenge And Europea Diplomacy .(European Securrty et Global Governance- EPC Issue Paper No .46 .March2006.

12- Luers Wiliam ,Theomas R .pichering, jim Walsh .A Solution For The Ue-Iran Nuclear Standoff .(The New York Review of Books 2008).

13- Yannis A,Stivachtis, conflict and Diplomacy<in the middle East ,Bristol,E-international, Relation publishing,2018.

المواقــع الإلكترونيـــة:

1 – إبراهيم إسماعيل كافيا ، الملف النووي الإيراني في المنطقة ، واقع وأبعاد على الموقع :

www.arabefencegournal.com/articale.php?category

2 – أحمد ابراهيم محمود ، البرنامج النووي الإيراني : بين الدوافع العسكرية و التطبيقات السلمية ، دورية مختارات إيرانية على الموقع :

www.albainah.net/index/aspx?function=I tem&id=1429&lang.

3 – أحمد إبراهيم محمود ، البرنامج النووي الإيراني : بين الدوافع العسكرية و التطبيقات السلمية ، دورية مختارات إيرانية على الموقع :

www.albainah.net/index/aspx?function=Item&id=1429&lang.

4 – الطالقاني علي ، صناعة القرار في إيران ، الجميع و ....لا أحد، على الموقع :

www.annabaa,org05/01/2008.

5 – باكير علي حسن ، قراءة في العقوبات الاقتصادية ضد إيران على الموقع :

www.algazeera,net/studies.

6 – باكير علي حسن ، حزب الله تحت المجهر على الموقع :

www.alrased.net.

7 – خير الدين محمد الدليمي ، إيران غير مؤهلة للدفاع عن نفسها عندما يكون العدو بحجم إسرائيل على الموقع:

www.pulpit.alwatanvoice.com/articles.246910/html.

8 – سوسن حسين ، الحد من التسلح النووي بعد الحرب الباردة ، على الموقع :

www.digital.ahrame.org.eg/articles.ospw?Serial=216805&eid=1909.

9 – عبده جميل المخلافي ، الملف النووي الإيراني إلى أين؟ على الموقع:

www.dw.de/dw/article/0..1677034.html.

10 – عبده جميل المخلافي، الملف النووي الإيراني : الإنتقال من سياسة الترغيب إلى سياسة الترهيب ، على الموقع :

http://www.dw.de/dw/article/0..1764576.00 html.

11 – عماد الكرعان .الوكالة الدولية للطاقة الذرية – رؤية قانونية –على الموقع :

www.lawgo.net/vbarchive/index.php/t-18874.html?

12 – علي حسن باكير ، إيران تفجر المنطقة طائفيا بين لبنان و العراق ، على الموقع :

www.islamtoday,net/artices/show,articles,content-CFM?catid=76-artid=8427,24/12/2006.

13- ملحق مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الموقع :

www.IAEA,org,bulletien3/2007.

14 – مارينا أوتاواي ، الشرق الأوسط الجديد ، مؤسسة كارنيجي للسلام ، 2008 على الموقع:

www.carnegei Endownent,org.

15 – هيلترمان ، هل يتعرض الشرق الأوسط لتهديدات طائفية جديدة ، تقرير لمجموعة الأزمات الدولية على الموقع :

www.crisis group,org22/09/2007.

16 – ناجي محمد عباس ، قراءة في أزمة إيران و تداعياتها على الموقع :

www.algazeera,net/studies.

17 – نداف إيال ، الهجوم السري على إيران ، على الموقع :

www.almustaqbal,com/stories v4,aspx ?storyid=4498169.1/12/2011

18 – مقال من دون مؤلف ، لماذا تريد إيران امتلاك السلاح النووي؟ على موقع :

www.albinak,net/index,Aspx/ltem,1213sctop.journee

www.TAEA.ORG/PUBLICATION/DOCUMENTS/INFCIRCS/2005/INFCIRCS.651PDF.

19 – محمد عبد العزيز ، مجلس الأمن و فرض عقوبات على طهران ، على الموقع :

www.afaq dubai.com/vb/show thead.php ?p=21128.

20 – محمد بن عبد الله الحيداني ، أين نحن من الوكالة الدولية للطاقة الذرية . على الموقع:

www.alriyadh.com/2007/01/05 artil . 2144110 htm.

21- www.Anthory H,cordesman,iranian,Nuclear weapons,the option if diplomacy fails, at. www.csis,org/burke,7/04/2006.

22- kene,chen,Nuclear deciion- making on Iran : A Rare glimpse,at.

www.brandeies,edu/centers/crown/05/2006.

23 – paul K . Kerr,Iran' s Nuclear program :Tehran's compliance withe international obligation,congressional research service,at, www.crs,gov,17/09/2009.

24 – liv,Huaping,the limitation of the IAEA in non preliferation Area A case study of Iran nuclear issue.www.posse,gatech,edu.

25- www.laea,org/News centes /2005/cov nuclterror html.

26 – www.ns,iaea,org/security/cppnm,hym.

27- usun,state,gov/briefing statement/2009/september/13010, htm.

28-www.iaea,org/About/policy/GC/GC53/GC53/documents/English/gc 5318- en PDF.

29 – www.pub.iaea,org/MTCD/publivation/PDF/pub1386.

فهـــرس الأشكال

الرقم	عنـــــــوان الشكـــــــل	الصفحـــة
01	نموذج منتزبرغ الخماسي لتعريف الإستراتيجية.	20
02	التفكير الاستراتيجي	32
03	علاقات المثلث الإستراتيجي من خلال المحور و الأجنحة	43
04	المنبوذ و الفواعل و الشركاء.	44
05	نمط الصداقة العام	44
06	نمط العداء العام	45
07	خريطة توضيحية لأهم محطات مبادرة الحزام الطريق	78
08	خريطة توضح أهم الطرق البرية و البحرية لاستراتيجية الحزام و الطريق	79
09	تركيبــة نـظام الحكـم فـي إيــران	98
10	خريطة توضح موقع مفاعل بوشهر و بعده عن العواصم الخليجية	117
11	خريطة توضح أهم المفاعلات النووية الايرانية	118
12	قواعد و نطاق تواجد القوات الروسية في سورية	168
13	ملخص الإتفاق النووي الإيراني و مجموعة السداسية يوليو 2015 المخطط من إقتراح الطالب الباحث.	211

فهـــرس المحتويـــات

المحتويـــــــــــــــــــــات	الصفحـــــة

مقدمـــــــة..... 13-01

الفصـــــــــل الأول : الأدوات المفاهيميـــــــــــة للدراســـــــــــة 82 - 14

المبحث الأول: ماهية الاستراتيجية (من الجذور العسكرية إلى التخطيط الإستراتيجي)... 16

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية..... 16

المطلب الثاني: البناء الهيكلي للإستراتيجية..... 21

المطلب الثالث: مضامين التفكير الإستراتيجي..... 26

المطلب الرابع: مفهوم التخطيط الإستراتيجي..... 33

المبحث الثاني: المثلث الإستراتيجي كآلية للتوازن العالمي..... 41

المطلب الأول : المثلث الإستراتيجي الكلاسيكي..... 41

المطلب الثاني : المثلث الإستراتيجي الحديث..... 45

المطلب الثالث:الإنتشار النووي في ظل المعادلة النووية العالمية..... 52

المبحث الثالث: المداخل الجيوبوليتيكية المفسرة لتفاعلات العلاقة بين أضلاع المثلث الإستراتيجي العالمي..... 57

المطلب الأول: جيوبوليتيكا سؤال الهيمنة الأمريكية..... 58

المطلب الثاني : العودة الروسية إلى الساحة الدولية من خلال طروحات الأوراسية الجديدة. 66

المطلب الثالث : إستراتيجية الإنفتاح الصيني ، العالمية من الجيواقتصادية إلى الجيوسياسية مبادرة الحزم و الطريق..... 74

الفصـــــل الثانـــــي: المقاربة النووية الإيرانية بين الدين و السياسة 140 -83

المبحث الأول : الطبيعة الثيوقراطية للنظام السياسي الإيراني..... 86

المطلب الأول: مؤسسات الثورة الإسلامية..... 87

المطلب الثاني: مؤسسات الدولة 93

المطلب الثالث: صناعة القرار السياسي بين الدين و الدستور 99

المبحث الثاني : الأبعاد الجيوسياسية للبرنامج النووي الإيراني..... 103
المطلب الأول: الطبيعة المرحلية لبناء البرنامج النووي الإيراني..... **103**
المطلب الثاني : البنية التحتية النووية الإيرانية..... **110**
المطلب الثالث : القدرات الصاروخية لإيصال السلاح النووي (أنظمة الصواريخ الباليستية الإيرانية). **119**
المبحث الثالث : التعاطي الدولي مع الملف النووي الإيراني..... 123
المطلب الأول: مبررات البحث عن القوة النووية لدى إيران..... **123**
المطلب الثاني: مواقف القوى الكبرى من البرنامج النووي الإيراني..... **128**
المطلب الثالث: مواقف القوى الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني..... **133**
الفصل الثالث: موقع إيران ضمن الأجندات الإستراتيجية لقوى المثلث الإستراتيجي (أمريكا روسيا ، الصين) 141-184
المبحث الأول: موقع إيران في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية..... 143
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للصراع الإستراتيجي الأمريكي الإيراني..... **143**
المطلب الثاني: الأمن القومي الأمريكي واستراتيجية الحد من الإنتشار النووي... **147**
المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية لإحتواء تصاعد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط **150**
المبحث الثاني: التحالف الروسي الإيراني بين التكتيك و الإستراتيجية..... 154
المطلب الأول : أهمية منطقة الشرق الأوسط في المدرك الإستراتيجي الإيراني.... **154**
المطلب الثاني : موقع إيران ضمن الأجندة الإستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط **158**
المطلب الثالث : الأزمة السورية و مضامين العودة الروسية إلى منطقة الشرق الأوسط..... **162**
المبحث الثالث : الطبيعة الجيواستراتيجية للعلاقات الصينية الإيرانية 169
المطلب الأول : العلاقات الصينية الإيرانية – خلفية تاريخية **169**

المطلب الثاني : الشرق الأوسط ضمن الأجندة الصينية..... 173
المطلب الثالث: المحددات الإستراتيجية للتعاون النووي الصيني - الإيراني-..... 178
الفصل الرابع : التفاعلات الجيواستراتيجية لأقطاب المثلث الإستراتيجي من خلال تجاذبات الملف النووي الإيراني 185-243
المبحث الأول: المسار التفاوضي للملف النووي الإيراني..... 187
المطلب الأول : المفاوضات الإيرانية و الترويكا الأوروبية..... 187
المطلب الثاني: سلسلة العقوبات الدولية على إيران..... 193
المطلب الثالث: الإستراتيجية التفاوضية الإيرانية..... 199
المبحث الثاني: الإنعكاسات الإستراتيجية للإتفاق النووي الإيراني و مجموعة (5+1)..... 205
المطلب الأول : البنود الرئيسية للإتفاق النووي..... 205
المطلب الثاني : المواقف الدولية و الإقليمية من الإتفاق النووي الإيراني..... 212
المطلب الثالث : المكاسب الإستراتيجية لكل من إيران و القوى الكبرى (أمريكا ، روسيا ، الصين) 217
المبحث الثالث : إدارة ترامب للإنسحاب من الإتفاق النووي 225
المطلب الأول : مقاربة إدارة ترامب للإنسحاب من الإتفاق النووي 225
المطلب الثاني : المواقف الدولية و الإقليمية من الانسحاب من الإتفاق النووي الإيراني 230
المطلب الثالث : إستراتيجية الرد الإيراني على الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي..... 235
المطلب الرابع : السيناريوهات المنبثقة عن الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي الإيراني 239

الخاتمـــــــــة..... **244-249**

مصطلحات علمية أساسية يحتاج غير المتخصصين لمعرفتها..... **250-253**

قائمة المصادر و المراجع **254-271**

فهرس الأشكال..... **272- 273**

فهرس المحتويات..... **274- 278**

ملخص الدراســة ***I***

ملخـــص الدراســـة:

تهدف هذه الدراسة الموسومة ب : تفاعلات الملف النووي الإيراني و تداعياتها على المثلث الإستراتيجي (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين) إلى سير أغوار تعقيدات هذا الملف و تداعياته الجيواستراتيجية و الجيواقتصادية و الجيوسياسية غي إطار اللعبة الصراعية و التنافسية بين القوى الثلاث المشكلة لأضلاع المثلث الإستراتيجي العالمي. تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها " إلى أي مدى أثرت تفاعلات الملف النووي الإيراني على العلاقات الإستراتيجية بين قوى المثلث الإستراتيجي العالمي: الولايات المتحدة روسيا، الصين ؟" .

إن محاولة الإجابة على هذه الإشكالية إستندت إلى مجموعة من الإفتراضات مفادها ما يلي:

- اعتبار الملف النووي الإيراني قضية جوهرية ضمن الأجندة الإستراتيجية لقوى المثلث الإستراتيجي العالمي ، إضافة إلى أن إخراج الملف النووي الإيراني عن نطاقه التقني و الفني كلما وظف و فق إستراتيجيات القوى الكبرى ، و لفحص واختبار مدى صدقية هذه الفرضيات تطلبت الدراسة بناءا هيكليا من أربعة فصول تناولت مختلف المحاور و الزوايا البحثية التي تعقد المقاربة التحليلية لمتغيرات هذا الموضوع .

إن عملية التحليل و الدراسة أفضت إلى مجموعة من النتائج التي توصل إليها كإجابة على مجمل الأسئلة التي طرحت بشأن هذه الدراسة من أهم النتائج التي توصلت إليها هي: أن أقطاب المثلث الإستراتيجي وضفت ملف البرنامج النووي الإيراني وفق مصالحه الإستراتيجية في إطار اللعبة التنافسية و الصراعية على مناطق النفوذ و المجالات الحيوية خاصة في منطقة الشرق الأوسط ذات إستقطاب دولي كبير كمنطقة الشرق الأوسط .

Abstract:

This study aims to examine and analyze the Iranian nuclear issue and its geostrategic, geo-economic and geopolitical implications In the context of the conflict and competition game between the three great powers that form the sides of the global strategic triangle, As The study starts from a major problem: "To what extent the Iranian nuclear issue interactions affected the strategic relations between the powers of the global strategic triangle: The United States, Russia, China" ?

•The attempt to address this problem based on a set of assumptions:

Considering the Iranian nuclear issue as a fundamental topic within the strategic agenda of the global strategic triangle forces, in addition to removing the Iranian nuclear program from its technical field whenever it is employed and conforming to the major powers strategies, and to examine and test the Credibility of these hypotheses, For this reason the study required a structural construct of four chapters that dealt with various research axes that support the analytical approach to the variables of this topic.

Finally, The process of analysis led to a set of results reached as an answer to all questions asked about this study. Among the most important results that it reached:

"The poles of the strategic triangle have employed the Iranian nuclear program file according to their strategic interests within the framework of the competitive and conflictual game over influence and vital areas, especially in a region of great international polarization such as the Middle East."